



جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

الألفاظ غير واضحة الدلالة في القرآن وتطبيقاتها عند المفسرين

إعداد الطالبة
نوره سعد محمد سالم الجهني

إشراف الأستاذ الدكتور
نايل أبو زيد

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في التفسير/قسم أصول الدين
جامعة مؤتة، ٢٠١٥م

الألفاظ غير واضحة الدلالة في القرآن وتطبيقاتها عند المفسرين

نوره الجهني

٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة نورة سعد الجهني الموسومة بـ:

الالفاظ غير واضحة الدلالة في القرآن وتطبيقاتها عند المفسرين

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اصول الدين.

القسم: اصول الدين.

| التاريخ | التوقيع | |
|------------|---------|-------------------------|
| 05/08/2015 | | أ.د. نائل ممدوح ابو زيد |
| 05/08/2015 | | أ.د. امين محمد البطوش |
| 05/08/2015 | | د. طالب محمد الصرايرة |
| 05/08/2015 | | د. هارون نوح المعابدة |

عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail:
<http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm>

dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

مؤتة - الكرك - الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس ٠٣/٢ 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى من كانا سبباً في حياتي بعد الله والديّ العزيزين
إلى من علمني حرفاً أو أسدى إليّ نصحاً
إلى كل طالب علم تحمل عناء المشقة والتعب لأجل العلم
إلى كل المخلصين في شتى المجالات
أهدي هذا الجهد المتواضع

نوره الجهني

الشكر والتقديم

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم المنة لله أولاً صاحب النعمة الكبرى والمنة العظمى، ثم للأستاذ الدكتور نايل أبو زيد على ما قدمه من نصح وإرشاد خلال فترة الإشراف، ثم لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، ولما يسدوه من نصح وتصويب وتوجيه.

كما أتقدم بالشكر لجميع أساتذة كلية الشريعة ولجامعة مؤتة، ولكل من قدم كتاباً أو نصيحة أسهمت في زيادة القيمة العلمية لهذه الرسالة.

نوره الجهني

فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتوى |
|--------|--|
| أ | الإهداء |
| ب | الشكر والتقدير |
| ج | فهرس المحتويات |
| هـ | الملخص باللغة العربية |
| و | الملخص باللغة الإنجليزية |
| ١ | المقدمة |
| ٥ | الفصل الأول: أقسام غير واضح الدلالة عند الأصوليين |
| ٦ | ١,١ الألفاظ خفية الدلالة عند الجمهور |
| ٦ | ١,١,١ المجمل تعريفه وأسبابه وحكمه وبيانه |
| ١٧ | ٢,١,١ المتشابه تعريفه وأقسامه وجهات التعارض فيه |
| ٢٣ | ٢,١ أقسام غير واضح الدلالة عند الحنفية |
| ٢٤ | ١,٢,١ الخفي عند الحنفية: تعريفه، ومنشأ الغموض فيه، وحجيته |
| ٢٨ | ٢,٢,١ المشكل عند الحنفية: تعريفه، وأنواعه. |
| ٣٦ | ٣,٢,١ المجمل عند الحنفية |
| ٤٣ | ٤,٢,١ المتشابه عند الحنفية |
| ٥٠ | ٥,٢,١ المقارنة بين الألفاظ الخفية عند الجمهور وما يقابلها عند الحنفية |
| ٥٢ | الفصل الثاني: من نماذج تطبيقات المفسرين على الألفاظ غير واضحة الدلالة |
| ٥٢ | ١,٢ تطبيقات على الخفي |
| ٥٢ | ١,١,٢ حكم النباش |
| ٦١ | ٢,١,٢ حكم الطرّار |
| ٦٤ | ٣,١,٢ اللواط هل هو زنى أم لا؟ |
| ٧٠ | ٢,٢ تطبيقات على المشكل عند المفسرين وهم مشكل عند الحنفية وهو |

| | |
|-----|---|
| | من المجلد عند الجمهور |
| ٧٠ | ١,٢,٢ الإشكال في اللفظ |
| ٨١ | ٢,٢,٢ الإشكال الناشئ عن الاشتراك في صورة اللفظ وهيئته |
| ٨٧ | ٣,٢ تطبيقات على المجلد. |
| ١٠١ | ٤,٢ نماذج من تطبيقات المفسرين على المتشابه. |
| ١١٩ | الخاتمة |
| ١٢٠ | المراجع |

المخلص

الألفاظ غير واضحة الدلالة في القرآن وتطبيقاتها عند المفسرين

نوره سعد محمد سالم الجهني

جامعة مؤتة، ٢٠١٥

تناولت هذه الدراسة موضوعاً مهماً من مواضيع أصول التفسير والمتعلقة بدلالة الألفاظ على المعاني والأحكام، ألا وهو موضوع الألفاظ غير واضحة الدلالة في القرآن الكريم: الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه، مع مقارنة بين منهج الحنفية والجمهور في تقسيم الألفاظ غير واضحة الدلالة وأثرها في تفسير النصوص واختلاف المفسرين، لا فرق في ذلك بين آيات الأحكام أو العقيدة أو غيرها وتطبيقاتها عند المفسرين.

Abstract

The words that don't have a clear meaning in the holy Qur'an and their application by interpreters

Noura Saad Mohammad Salem Al-Juhani

Mu'tah University .2015

This study addressed an important subject regarding jurisprudence and interpretation that relates to the indication of words regarding the meanings and judgments ; that is the words that don't have a clear meaning in the holy Qur'an: the hidden , the confusing, the contextual, the similar. In addition to comparing the approach of Hanafi and the audience in dividing the words that don't have a clear meaning as well as their impact in explaining the scripts and the variance between the interpreters , there is no difference in that between the verses of judgments or doctrine and their applications by interpreters .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد بن عبد الله النبي الأمين المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين... وبعد،

فقد أنزل الله تعالى القرآن الكريم وأمر الناس بتدبره فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]، وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقد وضع علماء الأصول ضوابط لفهم دلالات الألفاظ في الكتاب والسنة، ومنها الألفاظ غير واضحة الدلالة، فقاموا بتقسيمها حسب درجة غموضها مع بيان كيفية إزالة هذا الغموض، وقد أخذ المفسرون هذا التقسيم وطبقوه في تفسير القرآن الكريم، نظراً لكون المفسرين هم بالدرجة الأولى فقهاء وأصوليين أصحاب مذاهب أو ينتمون إلى مذاهب فقهية معتبرة، ولكون هذه القواعد هي نفسها المتبعة في التفسير.

أهمية الموضوع

تكمُن أهمية مسائل هذه الرسالة، كونها تتعلق بكيفية فهم ألفاظ القرآن، وأثر الاختلاف في الفهم على الاختلاف في التفسير والأحكام المستنبطة من القرآن الكريم.

أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة على عدد من الأسئلة:

١. ما هي الألفاظ غير واضحة الدلالة؟
٢. ما هي أفضل السبل لإزالة الغموض الوارد في بعض الآيات؟
٣. ما هي مناهج الفقهاء والأصوليين في تقسيم الألفاظ غير واضحة الدلالة؟
٤. كيف دون الأصوليون القواعد التي وجدوا المفسرين قد طبقوها في تفسير القرآن، لأن مدار التفسير أسبق من المدارس الأصولية.

مشكلة الدراسة:

يعالج هذا البحث مشكلة الغموض الوارد في بعض ألفاظ القرآن الكريم، من خلال بيان المقصود بالألفاظ غير واضحة الدلالة، وكيفية تعامل المفسرين معها، وأثر الاختلاف في التفسير على الاختلاف في الأحكام العملية والاعتقادية، بالإضافة لكون الموضوع شائكاً بين أكثر من علم: اللغة والتفسير والفقه وأصول الفقه وغيرها.

منهج البحث:

اتبعت الباحثة في هذا البحث المنهج الاستقرائي من خلال جمع النصوص والأدلة المتعلقة بالموضوع، وعرض آراء المفسرين فيها.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتحري تبين للباحث وجود الدراسات التالية:

١- رسالة الطالبة نضيرة صحراوي، بعنوان (قضايا الدلالة في تفسير الجلالين) جامعة لحاج الخضر باتنة، الجزائر، قسم اللغة العربية، ٢٠١٢م، وتقع في (١٠٢) صفحة، لكنها تناولته من الناحية اللغوية دون التفسير.

٢. تسنيم عبد الرحيم أحمد ياسين، تقسيم الدلالات دراسة مقارنة بين منهجي الحنفية والمتكلمين، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، قسم الفقه والتشريع، (٢٠١٢م)، وتقع (١٧٧) صفحة، ولكنها لم تتطرق لتطبيقات المفسرين لهذه الدلالات.

٣. المقابلة، كمال أحمد فالح، أثر الدلالة اللغوية في التأويل عند المفسرين، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الخامس، العدد ٣، ٢٠٠٩م، (٢٢ صفحة) وهو مع قيمته إلا أنه يمكن تصنيفه ضمن المشكل من الألفاظ الخفية، وأثر الاختلاف في تفسير الاسم أو الفعل أو الحرف على التأويل.

٤- زياد محمد أحمد، بيان السنة لمجمل القرآن وأثره على الفروع، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الشريعة، قسم الفقه، ٢٠٠٥م، ولكنها اقتصر على المجمل فقط.

٥- السامرائي، فاضل وأحمد الغرناطي، توجيه المتشابه اللفظي في القرآن بين القدامى والمحدثين، رسالة دكتوراة جامعة ملايا، كوالالمبور، ماليزيا، ٢٠١٢م، ولكنها اقتصر على التشابه في الألفاظ من زيادة وحذف وتقديم وتأخير ونحو ذلك.

أما هذه الرسالة فامتازت بما يلي:

١- أنها جمعت بين منهج الحنفية والجمهور في الألفاظ خفية الدلالة، وقارنت بينهما، وكانت التطبيقات على خفي الدلالة من القرآن الكريم والاعتماد فيها كان على كتب التفسير أو كتب أحكام القرآن، ما وجدت كتب التفسير قد تطرقت لذلك، ولم أبحث في كتب الفقه أو غيرها إلا عند عدم تطرق كتب التفسير لهذه الألفاظ.

٢- أن جُلّ اعتمادي كان على المصادر القديمة من كتب الأصول والتفسير والفقّه، وحرصت على تنوع الكتب بحيث شملت كتب المذاهب الأربعة في الأصول والتفسير والفقّه وأحكام القرآن، ولم أذهب للكتب المعاصرة إلا عند عدم وضوح المعنى في الكتب القديمة، أو أضافت معلومة لم أجدّها في الكتب القديمة .
خطة الرسالة:

اقتضت طبيعة الرسالة أن تتكون من فصلين موزعة على النحو التالي:
الفصل الأول: أقسام غير واضح الدلالة عند الأصوليين
المبحث الأول: الألفاظ خفية الدلالة عند الجمهور
المطلب الأول: المجمل تعريفه وأسبابه وحكمه وبيانه
المطلب الثاني: المتشابه تعريفه وأقسامه وجهات التعارض فيه
المبحث الثاني: أقسام غير واضح الدلالة عند الحنفية
المطلب الأول: الخفي عند الحنفية: تعريفه، ومنشأ الغموض فيه، وحجّيته
المطلب الثاني: المشكل عند الحنفية: تعريفه، وأنواعه.
المطلب الثالث: المجمل عند الحنفية
المطلب الرابع: المتشابه عند الحنفية
المطلب الخامس: المقارنة بين الألفاظ الخفية عند الجمهور وما يقابلها عند الحنفية
الفصل الثاني: من نماذج تطبيقات المفسرين على الألفاظ غير واضحة الدلالة
المبحث الأول: تطبيقات على الخفي
المطلب الأول: حكم النباش
المطلب الثاني: حكم الطرّار
المطلب الثالث: اللواط هل هو زنى أم لا؟
المبحث الثاني: تطبيقات على المشكل عند المفسرين وهم مشكل عند الحنفية وهو من المجمل عند الجمهور
المطلب الأول: الإشكال في اللفظ.
المطلب الثاني: الإشكال الناشئ عن الاشتراك في صورة اللفظ وهيئته
المبحث الثالث: تطبيقات على المجمل.
المبحث الرابع: نماذج من تطبيقات المفسرين على المتشابه.
الخاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات

الفصل الأول

أقسام غير واضح الدلالة عند الأصوليين

"نصوص الكتاب والسنة باللغة العربية، وفهم الأحكام منها إنما يكون فهماً صحيحاً إذا روعي فيه مقتضى أساليب اللغة العربية وطرق الدلالة فيها، وما تدل عليه ألفاظها مفردة ومركبة؛ ولهذا عُني علماء أصول الفقه الإسلامي، باستقراء الأساليب العربية وعباراتها ومفرداتها، واستمدوا من هذا الاستقراء ومما قرره علماء هذه اللغة قواعد وضوابط يُتوصل بمراعاتها إلى فهم الأحكام من النصوص الشرعية فهماً صحيحاً، يطابق ما يفهمه منها العربي الذي وردت النصوص بلغته، ويُتوصل بها أيضاً إلى إيضاح ما فيه خفاء من النصوص، ورفع ما قد يظهر بينها من تعارض، وتأويل ما دل الدليل على تأويله، وغير هذا مما يتعلق باستفادة الأحكام من نصوصها... فهي قواعد لفهم العبارات فهماً صحيحاً"^(١).

وغير واضح الدلالة من النصوص: هو ما لا يدل على المراد منه بنفس صيغته، بل يتوقف فهم المراد منه على أمر خارجي^(٢).

وقد اختلف علماء الأصول في كيفية تقسيم الألفاظ غير واضحة الدلالة:

"فقد قسم علماء الحنفية اللفظ باعتبار الخفاء في دلالاته على معناه إلى أربعة أقسام وهي: الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه.

أما جمهور المتكلمين فقد قسموا اللفظ باعتبار إبهامه عند الدلالة على المعنى المراد إلى قسمين: على تشابك وتداخل، والقسمان هما: المجمل والمتشابه"^(٣).

وفي المباحث التالية بيان كل قسم منها:

^(١) (خلاف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه، دار القلم، الكويت، ط٨، دون سنة نشر، ص ١٤٠.١٤١).

^(٢) (خلاف، علم أصول الفقه، ص ١٦٩، زيدان، عبد الكريم، (٢٠١٠م)، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط١، ص ٢٧٥).

^(٣) (صالح، محمد أديب، (١٩٩٣م)، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط٤، ج١، ص ١٤٠.١٤١، بتصرف يسير).

١,١ الألفاظ خفية الدلالة عند الجمهور

ذكرت أن الجمهور غير الحنفية قد قسموا الألفاظ غير واضحة الدلالة إلى قسمين: المجمل والمتشابه^(١)، وفيما يلي بيانها:

١,١,١ المجمل تعريفه وأسبابه وحكمه وبيانه:

أولاً: تعريف المجمل:

المجمل لغة: اسم مفعول من الفعل أجمل:

قال الزبيدي^(٢): "أجمل الشيء: جمعه عن تفرقة"^(٣).

وقال ابن سيده^(٤): "أجمل الشيء: جمعه عن تفرقة، وأكثر ما يستعمل في

الكلام الموجز"^(٥).

وقال ابن الأثير^(٦): "أجملت الحساب إذا جمعت آحاده وكملت أفراده، أي:

^١ (انظر قول محمد أديب صالح الصفحة السابقة.

^٢ (الزبيدي: محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، أبو الفضل، الملقب بالمرتضى: علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنفين، أصله من واسط بالعراق، مولده بالهند في بلجرام، ومنشأه بزييد باليمن، توفي سنة ١٢٠٥هـ، من مؤلفاته: إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين، وشرح أسانيد الكتب الستة، انظر الزركلي، خير الدين، (٢٠٠٢م)، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥، ج ٧، ص ٧٠.

^٣ (الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، (١٩٩٤م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ط ٢، ج ٢٨، ص ٢٣٨.

^٤ (ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، إمام في اللغة وآدابها، ولد بمرسية في شرق الأندلس، كان ضريراً اشتغل بنظم الشعر مدة، توفي سنة ٤٥٨هـ، له كتاب المخصص في اللغة، والمحكم والمحيط الأعظم، الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ٢٦٣.٢٦٤.

^٥ (ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (٢٠٠٠م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ج ٧، ص ٤٥١.

^٦ (ابن الأثير: المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الجزري، محدث أصولي لغوي فقيه مفسر، أصيب بالنقرس فشلت يده ورجله حتى مات سنة ٦٠٦هـ، قيل عن تصانيفه كلها ألفها في مرضه أملاها على تلاميذه وأعانوه عليها بالنسخ والمراجعة منها: جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله

أُحصوا وُجُمعوا فلا يزداد فيهم ولا يُنقص" (١).
المجمل اصطلاحاً:

عرفه القرطبي (٢): "المجمل ما لا يفهم المراد من ظاهره" (٣).

عرفه الرازي (٤) "ما أفاد شيئاً من جملة أشياء هو متعين في نفسه، واللفظ لا يُعيّنه" (٥).

وعرفه الشوكاني (٦): "هو ما دل دلالة لا يتعين المراد بها إلا بمعين، سواء كان عدم التعيين بوضع اللغة، أو بعرف الشرع، أو بالاستعمال" (٧).

عليه وسلم، الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف في التفسير، الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٢٧٢.

(١) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، (١٤٢١هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تقديم علي الحلبي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط ١، ص ١٦٥.

(٢) القرطبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، من كبار المفسرين، صالح متعب، من أهل قرطبة، رحل إلى مصر ومات فيها سنة ٦٧١هـ، له كتاب الجامع لأحكام القرآن، والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٣٢٢.

(٣) القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، (٢٠٠٣)، الجامع لأحكام القرآن الكريم، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ج ٢، ص ٢١٨.

(٤) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، فقيه شافعي، الإمام المفسر، أوجد زمانه في علوم المنقول والمعقول وعلوم الأوائل توفي سنة ٦٠٦هـ، له كتب كثيرة منها الأربعين في أصول الدين، المطالب العالية، وغيرها، الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ٣١٣.

(٥) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، المحصول في علم الأصول، تحقيق طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ٣، ص ١٥٣.

(٦) الشوكاني: محمد بن علي بن عبد الله، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، توفي سنة ١٢٥٠هـ، له كتب كثيرة منها نيل الأوطار، وإرشاد الفحول، السيل الجرار، الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ٢٩٨.

(٧) الشوكاني، محمد بن علي، (٢٠٠٠م)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول، تحقيق أبو حفص سامي بن العربي، دار الفضيلة، الرياض، ط ١، ج ٢، ص ٧٢٢.

وعرفه السمعاني^(١): "ما لا يُفهم منه المراد به"^(٢).

ولعل تعريف الشوكاني هو أشمل التعاريف لكونه بين أسباب عدم فهم المراد

من المجمل.

ثانياً: أسباب الإجمال:

تتعدد أسباب الإجمال المؤدية إلى عدم وضوح المعنى إلى عدة أسباب هي:

١. أن يكون بسبب الاشتراك ويكون في حالتين:

أ. الاشتراك في اللفظ المفرد عند من يقول بامتناع تعميمه في معانيه^(٣).

واللفظ المشترك قد يكون بين معنيين مختلفين، مثل لفظ: العين فإنه متردد بين

معان كثيرة وهي: الشمس، والذهب، والعين الناظرة الباصرة، وعين الإرواء،

والجاسوس، فإن هذه معانٍ كثيرة ينطبق عليها لفظ واحد وهو: العين.

وقد يكون اللفظ مشترك بين معنيين متضادين مثل لفظ الشفق المتردد بين معنيين

وهما: البياض والحمرة^(٤).

وقال الإسنوي^(٥): "أحدها أن يكون مجملاً بين حقائقه أي بين معان وضع اللفظ

لكل منها كقوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فإن

^١ (السمعاني: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار الحنفي ثم الشافعي ، مفسر من العلماء بالحديث، كان مفتياً لخراسان، توفي سنة ٤٨٩هـ، له تفسير السمعاني، والانتصار لأهل الحديث وغيرها، الزركلي، الأعلام، ج٧، ص٣٠٣.

^٢ (السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار الشافعي، (١٩٩٨م)، قواطع الأدلة في أصول الفقه، تحقيق عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكمي، مكتبة التوبة، الرياض، ط١، ج٢، ص٦٨.

^٣ (المنلة، عبد الكريم بن علي بن محمد، (١٩٩٦م)، إتحاف البصائر بشرح روضة الناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، دار العاصمة، الرياض، ط١، ج٥، ص١١١.

^٤ (المنلة، إتحاف البصائر، ج٥، ص١١١.

^٥ (الإسنوي: جمال الدين عبد الرحيم بن الحسين بن علي الشافعي ، فقيه أصولي، من علماء العربية، انتهت إليه رئاسة الشافعية، وولي الحسبة وبيت المال، توفي سنة ٧٧٢هـ، من كتبه: الهداية إلى أوهام الكفاية، والأشباه والنظائر، وجواهر البحرين، الزركلي، الأعلام، ج٣، ص٣٤٤.

القرء موضوع بإزاء حقيقتين: وهما الحيض والظهر" (١).

ب . الاشتراك في اللفظ المركب، كقوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الرِّجَالِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فإن الذي بيده العقدة محتمل للزوج والولي" (٢).

٢. التخصيص باستثناء مجهول، أو صور مجهولة، أو التقييد بصفة مجملة.

أ . الاستثناء بمجهول، وذلك بأن يكون اللفظ موضوعاً للدلالة على المراد بظاهرة، فيعقبه استثناء مجهول، فصار اللفظ مجملاً، كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ١] (٣).

هل الاستثناء يعود إلى المحرم من الأنعام، أو إلى غير محلي الصيد (٤).

ب . التقييد بصفة مجملة، كما في قوله تعالى بعد ذكر المحرمات من النساء: ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤] (٥).
وسبب الإجمال: أن الإحصان غير مبين، فكان صفة مجهولة (٦).

ومثل له السمعاني فقال: "ما يكون المجمال في بعض الخطاب فيكون مقتضياً

لإجمال صيغته، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١]، لما كان الحق مجملاً صار ما نُهي عنه من القتل مجملاً" (٧).

٣. كون اللفظ لم يوضع في أصل اللغة للدلالة على شيء بعينه، فتبقى دلالاته على سبيل الإجمال لا التحديد، كقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧].

١ (الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسين الشافعي، نهاية السؤل في شرح منهاج

الوصول، عالم الكتب، بيروت، ج ٢، ص ٥٠٩.

٢ (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥١٢.

٣ (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥١٢.

٤ (انظر ص ٩٦-٩٥ من الرسالة.

٥ (الإسنوي، نهاية السؤل، ج ٢، ص ٥١٢.

٦ (النملة، إتحاف ذوي البصائر، ج ٥، ص ١١٥.

٧ (السمعاني، قواطع الأدلة، ج ٢، ص ٧١.

قال الزركشي^(١): "أجمل فيه النفقة في أقلها وأوسطها وأكثرها، حتى اجتهد العلماء في تقديرها"^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

قال الزركشي: "فإن الحق"^(٣) يشتمل على أشياء كثيرة، وهو في هذا الموضوع مجهول"^(٤).

"وكقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩]، فأجمل ذكر العدد الذي تتعد به الجمعة، حتى اجتهد العلماء"^(٥).

٤. أن يكون مجملاً بين أفراد حقيقة واحدة كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] فإن لفظ البقرة موضوع لحقيقة واحدة معلومة ولها أفراد والمراد واحد معين منها"^(٦) (٧).

^١ (الزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي، عالم بفقهِ الشافعية والأصول، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، توفي سنة ٧٩٤هـ، له تصانيف كثيرة، منها: الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة، البحر المحيط في أصول الفقه، الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ٦٠ ص ٦١.

^٢ (الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي، (١٩٩٢م)، البحر المحيط في أصول الفقه، تحرير عمر سليمان الأشقر ومراجعة عبد الفتاح أبو غدة ومحمد سليمان الأشقر، دار الصفوة، مصر، الغردقة، ط ٢، ج ٣، ص ٤٥٦.

^٣ (انظر ص ١٠ من هذه الرسالة لتفصيل معنى الحق.

^٤ (الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج ٣، ص ٤٥٩.

^٥ (المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٨٤.

^٦ (هذا بناءً على قول من قال من المفسرين إن المقصود بها بقرة معينة، واستدل على ذلك بأن قوم موسى قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي، قال إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك إلى آخر ما جاء في الآية سؤالاً وجواباً وعود الضمائر المذكورة في السؤال والجواب وإجراء كل الصفات على بقرة يدل على أن المراد بها معينة...، أنظر المطيعي، محمد بخيت، سلّم الوصول لنهاية السؤل للإسنوي، ج ٥، ص ٥٠٩ - ٥١٠.

^٧ (الإسنوي، نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول، ج ٢، ص ٥١٠-٥١١.

٥- "الاشتراك في الحرف بمعنى: عدم وضوح المقصود من هذا الحرف، ومن أمثلة ذلك: الواو مترددة بين أن تكون عاطفة، وأن تكون للابتداء والاستئناف، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران: ٧].

فإن الواو في قوله "وَالرَّاسِخُونَ" مترددة بين أن تكون عاطفة فيكون الراسخون في العلم يعلمون تأويل الآيات على حسب ما علمهم الله تعالى، وبين أن تكون للابتداء والاستئناف فيكون الله هو المتفرد بعلم التأويل، أما الراسخون في العلم فإنهم يسلمون لله ذلك ويقولون آمنة به كل من عند ربنا" (١).

٦- تعدد مرجع الضمير (٢)، مثل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره" (٣)، "فإن الضمير في عبارة: "جداره" يحتمل أن يعود إلى الغارز، فيكون المعنى: لا يمنع جاره أن يفعل ذلك في جدار نفسه. ويحتمل أن يعود الضمير على الجار الآخر، فيكون المعنى: لا يمنعه جاره أن يغرز خشبة في جدار ذلك الجار، وهذا ما رجحه أكثر العلماء؛ لقول أبي هريرة رضي الله عنه: "ما لي أراكم عنها معرضين - السماح للجار بغرز خشبة في الجدار-، والله لأرmin بها بين أظهركم" (٤)، ولو كان الضمير عائداً إلى الغارز لما ذكر ذلك" (٥).
٧. الإجمال بسبب نقل الشارع الأسماء من اللغة إلى الشرع قبل بيانه لنا، وهو قول عند

(١) النملة، إتحاف ذوي البصائر، ج ٥، ص ١١٣. ١١٤، وانظر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج ١، ص ٤٥٥. ٤٥٧.

(٢) الإسنوي، نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول، ج ٢، ص ٥١١، الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج ١، ص ٤٥٨.

(٣) مسلم بن الحجاج النيسابوري، (٢٠٠٦م)، صحيح مسلم، عناية أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط ١، كتاب المساقاة والمزارعة، باب غرز الخشب في جدار الجار، ج ٢، ص ٧٥٥، حديث رقم (١٦٠٩).

(٤) مسلم، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٥٥.

(٥) النملة، إتحاف ذوي البصائر، ج ٥، ص ١١٤، وانظر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج ١، ص ٤٥٩.

بعض الشافعية^(١).

قال الآمدي^(٢): "وقد يكون ذلك بسبب إخراج اللفظ في عرف الشرع عما وضع له في اللغة عند القائلين بذلك قبل بيانه لنا كقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠]... فإنه يكون مجملاً لعدم إشعار اللفظ بما هو المراد منه بعينه من الأفعال المخصوصة^(٣)؛ لأنه مجمل بالنسبة إلى الوجوب"^(٤).

"ولأن الرسول عليه السلام يناطق العرب بلغتهم، كما يناطقهم بعرف شرعه"^(٥).

قال الغزالي^(٦): "وهذا فيه نظر؛ لأن غالب عادة الشرع استعمال هذه الأسامي على عرف الشرع لبيان الأحكام الشرعية، وإن كان أيضاً كثيراً ما يطلق على الوضع اللغوي"^(٧).

وقال الشوكاني: "لا إجمال فيما كان له مسمى لغوي، ومسمى شرعي، كالصوم والصلاة عند الجمهور، بل يجب الحمل على المعنى الشرعي؛ لأن النبي صلى الله

^١ (الآمدي، علي بن محمد، (٢٠٠٣م)، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ج٣، ص١٥.

^٢ (الآمدي: سيف الدين علي بن محمد بن سالم التغلبي، أصولي فقيه متكلم، أصله من آمد بديار بكر، توفي سنة ٦٣١هـ، له كتب عديدة منها: أبحار الأفكار في علم الكلام، ولباب الألباب، الزركلي، الأعلام، ج٤، ص٣٣٢.

^٣ انظر للتفصيل ص٨٩-٩٠ من الرسالة.

^٤ (الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج٣، ص١٥.

^٥ (الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي، (٤١٣هـ)، المستصفى من علم الأصول، تحقيق حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة، المدينة المنورة، ج٣، ص٥٣.

^٦ (الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي، حجة الإسلام فقيه شافعي، فيلسوف متصوف، توفي سنة ٥٠٥هـ، له من كتاب منها، إحياء علوم الدين، تهافت الفلاسفة، المنقذ من الضلال، الزركلي، الأعلام، ج٧، ص٢٢.

^٧ (الغزالي، المستصفى، ج٣، ص٥٣.

عليه وآله وسلم بُعث لبيان الشرعيات، لا لبيان معاني الألفاظ اللغوية، والشرع طارئ على اللغة، وناسخ لها، فالحمل على الناسخ المتأخر أولى" (١).

ثالثاً: حكم المجمل:

قال الزركشي: وحكمه التوقف فيه إلى أن يرد تفسيره، ولا يصح الاستدلال بظاهره في شيء يقع فيه النزاع" (٢).

وقال القرطبي: "المجمل لا يدل على إباحتها - البيوع - في التفصيل حتى يقترن

به بيان" (٣).

رابعاً: مصادر بيان المجمل:

قد يرد البيان للمجمل في الكتاب أو السنة:

أ- القرآن: قد يرد لفظ مجمل في القرآن الكريم كالألفاظ الغريبة فيفسرها النص القرآني

نفسه بمعنى خاص، كلفظ القارعة في قوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ ۙ ۱ مَا الْقَارِعَةُ ۙ ۲ وَمَا

أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ۙ ۳ يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ ۙ﴾ [القارعة: ١-٤]، ولفظ

الهلوع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۙ ١٩ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ۙ ٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ

مَنُوعًا ۙ﴾ [المعارج: ١٩-٢١] (٤).

"وقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ ۙ﴾ [الحجر: ٦٦]، ما هو ذلك الأمر؟ ﴿أَنْتَ دَابِرٌ

هَتُوْلَاءٍ مَّقْطُوعٍ مُّصِحِّينَ ۙ﴾ [الحجر: ٦٦]، فالبيان هنا جاء لفظاً، وهذا البيان باللفظ كثير

جداً في الكتاب والسنة" (٥).

ثانياً: السنة تبين المجمل:

"أيد الله نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم بروح من عنده، أيده في التشريع

بالوحي وعصمة في الإخبار عن الكذب: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۙ ٣ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۙ﴾

١ (الشوكاني، إرشاد الفحول، ج ٢، ص ٧٣٧).

٢ (الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج ٣، ص ٤٥٦).

٣ (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٣، ص ٣٥٦).

٤ (خلاف، علم أصول الفقه، ص ١٧٣-١٧٤).

٥ (بن بيه، الشيخ عبد الله بن محفوظ، (١٩٩٩م)، أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات، المكتبة
المكية، دار ابن حزم، جدة، ط ١، ص ١٦٠).

[الأنجم: ٣-٤]... لم يكله الله لنفسه، ولم يدعه لحسن تفكيره، بل هداه سبحانه في كل شؤونه إلى سواء السبيل.

لقد أنزل الله عليه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، وأوحى إليه من الأحاديث ما فيه بيان لما أجمل في القرآن، وتفصيل لقواعده، وشرح للعقائد والشرائع، فضلاً من الله ونعمة والله عليم حكيم^(١).

قال **القرطبي**: "جعل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان ما كان منه مجملاً، وتفسير ما كان منه مشكلاً، وتحقيق ما كان منه محتملاً ليكون له مع تبليغ الرسالة ظهور الاختصاص به ومنزلة التفويض إليه قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]"^(٢).

وقال **الإيجي**^(٣): "﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] يعني لتفصل لهم ما أجمل، وتبين لهم ما أشكل، لعلمك بمعنى ما أنزل الله عليك وحرصك عليه"^(٤).

وقال **الشاطبي**^(٥): "السنة راجعة في معناها إلى الكتاب؛ فهي تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره، وذلك لأنها بيان له، وهو الذي دل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]"^(٦).

^(١) عفيفي، عبد الرزاق، (١٤٢٦هـ)، شبّهات حول السنة، وكالة المطبوعات والبحث العلمي وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ص ٦٢-٦٣.

^(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم، ج ١، ص ٢.

^(٣) الإيجي: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الشيرازي الشافعي، مفسر من أهل إيج بنواحي شيراز، توفي سنة ٩٠٥هـ، من كتبه جامع البيان في تفسير القرآن، بيان المعاد الجسماني والروح، الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ١٩٥.

^(٤) الإيجي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الشيرازي، (٢٠٠٤م)، جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق عبد الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ج ٢، ص ٣٤٠.

^(٥) الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي، أصولي حافظ، من أهل غرناطة، من أئمة المالكية، توفي سنة ٧٩٠هـ، من كتبه: الموافقات في أصول الفقه، المجالس في شرح كتاب البيوع من صحيح البخاري، الزركلي، الأعلام، ج ١، ص ٧٥.

قال الأوزاعي^(٢): "الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب قال ابن عبد البر يريد أنها تقضى عليه وتبين المراد منه"^(٣).
 وبين الزركشي بيان السنة فقال: "يقع بيان المجمل لسنة أوجه"^(٤):
 أحدها: بالقول وهو الأكثر، كبيان نُصِبَ الزكوات...
 والثاني: بالفعل كقوله: "صلوا كما رأيتموني أصلي"^(٥)،
 وقوله: "خذوا عني مناسككم"^(٦).
 والثالث: بالكتاب^(٧) كبيانه أسنان الديات، وديات أعضاء البدن، وكذا الزكوات.

^١ (الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، (١٩٩٧م)، الموافقات في أصول الفقه، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار بن عفان، الخُبر، المملكة العربية السعودية، ط١، ج٤، ص٣١٤.

^٢ الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمد، إمام الديار الشامية، في الفقه والزهد، كان أمره فيهم أعظم من أمر السلطان، سئل عن أكثر من سبعين ألف مسألة، توفي سنة ١٥٧هـ، الزركلي، الأعلام، ج٣، ص٣٢٠.

^٣ (الشاطبي، الموافقات، ج٤، ص٣٤٥.

^٤ (الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج٣، ص٤٨١-٤٨٢.

^٥ (البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (٢٠٠٢م)، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، وبيروت، ط١، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، ص١٥٠٨، حديث رقم(٦٠٠٨).

^٦ (البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، (٢٠٠٣م)، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، جماع أبواب وقت الحج والعمرة، جماع أبواب دخول مكة، باب الإيضاع في وادي محسر، ج٥، ص٢٠٤، حديث رقم(٩٥٢٤)، وصححه الألباني، محمد ناصر الدين، (١٩٨٣م)، صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ج٢، ص٩٠٢، حديث رقم(٥٠٦١).

^٧ (المراد بالكتاب هنا بالقلم): لا يقتصر البيان باللفظ والفعل، بل قد يكون أيضاً بالكتابة والقلم، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يكتبون لعمالهم في مسائل الزكاة وغيرها، فالزكاة هي الفريضة التي بينت بالخط، فهي إنما ثبتت بكتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وبينت مقاديرها به"، بن بيه، أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات، ص١٦١.

الرابع: بالإشارة كقوله "الشهر هكذا وهكذا وهكذا" (١) يعني ثلاثين يوماً ثم أعاد الإشارة بأصابعه ثلاث مرات، وخنس إبهامه في الثالثة، يعني يكون تسعاً وعشرين (٢)، ... ومثله في المحصول بإشارة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الحرير بيده، وقال: هذا حرام على ذكور أمتي" (٣).

الخامس: بالتببيه: وهو المعاني والعلل التي نبه بها على بيان الأحكام، كقوله في بيع الرطب بالتمر: "أينقص إذا جف؟" (٤) وقوله في قبلة الصائم: "أرأيت لو تفضضت" (٥)....".

١ (البخاري، صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب اللعان، ص ١٣٥١، حديث رقم (٥٣٠٢).
٢ (البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب إذا رأيت الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا، ص ٤٥٩، حديث رقم (١٩٠٨).

٣ (أبو داود، سليمان بن الأشعث، (١٩٩٨م)، سنن أبي داود، حققه محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، كتاب اللباس، باب الحرير للنساء، ج ٤، ص ٤٠٣، حديث رقم (٤٠٥٤)، بلفظ: "إن هذين حرام على ذكور أمتي" أي الذهب والحرير، وصححه الألباني، محمد ناصر الدين، (١٩٩٨م)، صحيح سنن أبي داود، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ج ٣، ص ٥١٠، حديث رقم (٤٠٥٧).

٤ (الحاكم، الحافظ أبو عبد الله محمد بن محمد، (٢٠٠٢م)، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، كتاب البيوع، ج ٢، ص ٤٤، حديث رقم (٢٢٦٤)، أبو داود، سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في التمر بالتمر، ج ٣، ص ١٢٥، حديث رقم (٣٣٥٢)، بلفظ: "أينقص الرطب إذا يبس"، وصححه الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج ٣، ص ٣٤١، حديث رقم (٣٣٥٩).

٥ (النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي، (٢٠٠١م)، السنن الكبرى، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، كتاب الصيام، باب المضمضة للصائم، ج ٣، ص ٢٩٣، حديث رقم (٣٠٣٦)، وقال: "وهذا حديث منكر، ويكبر مأمون، وعبد الملك بن سعيد رواه عنه غير واحد، ولا ندري ممن هذا"، ابن بلبان، الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي، (١٩٨٨م)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تخريج وتعليق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، كتاب الصوم، باب ذكر الإباحة للرجل الصائم تقبيل امراته ما لم يكن وراءه شيء يكرهه، ج ٨، ص ٣١٣-٣١٤، حديث رقم (٣٥٤٤)، وقال المحقق: "إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الملك بن سعيد فمن رجال مسلم".

وبملاحظة تعريف المجلد وأسبابه عند الجمهور نلاحظ أن تعريفهم للمجلد غير منضبط، ويشتمل على أنواع كثيرة منها المشكل ومنها غرابة اللفظ، ومنها أسباب راجعة لعرف الاستعمال الشرعي واللغوي، وغيرها من الأسباب، والأصل أن تكون التعريفات والأنواع منضبطة متدرجة في درجة الخفاء وكيفية بيان الخفاء الواقع فيها.

١، ١، ٢ المتشابه تعريفه وأقسامه وجهات التعارض فيه

أولاً: المتشابه لغة:

قال الزبيدي: "الشَّبُّ، بالكسرِ والتَّحريكِ: المِثْلُ، والجمع أشباه، كجذع وأجذاع وسبب وأسباب... وتشابها واشتبها: أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا، ومنه قوله تعالى: ﴿مُشْتَبِهًا وَعَيْرَ مُتَشَبِهٍ﴾ [الأنعام: ٩٩]... وأمور مشتبهةٌ ومُشَبَّهَةٌ كمعظمة أي: مُشكلة ملتبسة يُشبه بعضها بعضاً... وشبَّه عليه الأمر تشبيهاً: لبس عليه وخُلط" (١).

وقال ابن منظور (٢): "الشَّبُّ والشَّبُّ والشَّبِيه: المِثْلُ، والجمع أشباه وأشبه الشيء الشيء: ماثلته، وفي المثل: من أشبه أباه فما ظلم... والمشتبهات من الأمور: المشكلات، والمشتبهات: المتماثلات، وتشبَّه فلان بكذا، والتشبيه التمثيل" (٣) وعليه فإن المتشابه لغة هو المشكل المختلط الملتبس مع غيره.

ثانياً: المتشابه اصطلاحاً وأقسامه:

اختلف الجمهور في تعريفهم للمتشابه (٤) إلى ثلاثة أقسام:

١ (الزبيدي، تاج العروس، ج ٣٦، ص ٤١١).

٢ (ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الإفريقي، من نسل ربيعة بن ثابت الأنصاري، الإمام الحجة، له نحو خمسمائة كتاب، أشهرها لسان العرب، ومنها مختار الأغاني، الزركلي، الأعلام، ج ٨، ص ١٠٨).

٣ (ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج ١٣، ص ٥٠٣).

٤ (يطلق المتشابه على أكثر من معنى منه تشابه الآيات في الألفاظ مع اختلاف يسير بالزيادة أو النقص أو التقديم والتأخير، أو تبديل لفظ مكان آخر، وقد ألفت فيه كتب عديدة قديمة وحديثة منها: الأنصاري، شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا، (١٩٨٥م)، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، تحقيق محمد علي الصابوني، عالم الكتب، بيروت، ط ١، السامرائي، فاضل وأحمد

القسم الأول: جعلوه خاصاً فيما لم تتضح دلالاته، فلا فرق عندهم بينه وبين
المجمل:

فقد عرفه ابن النجار^(١) وابن الحاجب^(٢): "ما لم يتضح معناه إما لاشتراك أو
إجمال أو ظهور تشبيهه كصفات الله تعالى"^(٣).

وقال تاج الدين السبكي^(٤): "وعدم اتضاح المعنى إما لاشتراك مثل: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾
[البقرة: ٢٢٨]، أو إجمال مثل: ﴿أَوَلَمْ نَسْمُكُنَّ لِلنِّسَاءِ﴾ [النساء: ٤٣]، عند من يجعل اللمس

الغرناطي، توجيه المتشابه اللفظي في القرآن بين القدامى والمحدثين، رسالة دكتوراة جامعة
ملايا، كوالالمبور، ماليزيا، ٢٠١٢م، الشتري، صالح بن عبد الله بن محمد، المتشابه اللفظي
وأسراره البلاغية، رسالة دكتوراة جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، (٢٠٠١م)، وهذا ليس له
علاقة بالمتشابه من ناحية الخفاء والوضوح بالمعنى الاصطلاحي.

^(١) ابن النجار: هو تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح، فقيه حنبلي
مصري، من القضاة، له كتاب منتهى الإيرادات في الفقه الحنبلي، الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ٦٠.
^(٢) ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي،
من كبار علماء العربية، كردي الأصل، لكتب كثيرة منها منتهى السؤل في علم الأصول، والأمالي
المعلقة عن ابن الحاجب في الكلام على مواضع من الكتاب العزيز، الزركلي، الأعلام، ج ٤،
ص ٢١١.

^(٣) ابن النجار، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحنبلي، (١٩٩٣م)، شرح
الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ج ٢، ص ١٤١،
ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي، مختصر ابن
الحاجب مطبوع مع شرحه رفع الحاجب للسبكي، تحقيق وتعليق ودراسة علي محمد معوض وعادل
احمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ج ٢، ص ٩٩.٩٨.

^(٤) السبكي: تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، قاض القضاة، كان طلق
اللسان قوي الحجة، جرت عليه محن شديدة، له كتب كثيرة منها: طبقات الشافعية، جمع الجوامع،
الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ١٨٥.

متردداً بين الوطاء واللمس باليد، أو لأجل ظهور تشبيهه مثل: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ٤٣]، و﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ونحو ذلك" (١).

وعرفه فقال: "ما احتمل أوجهاً، وهذا ما جرى عليه الأصوليين" (٢).

وعرفه المرادوي (٣): "وهو غير المتضح المعنى، فتشابه بعض احتمالاته ببعض، للاشتراك وعدم اتضاح معناه" (٤).

وعده الجويني (٥) هو والمجمل شيء واحد فقال: "والمتشابه: هو المجمل" (٦).

وعرفه العراقي (٧): "المتشابه فهو ما لم يتضح معناه، فيدخل فيه المجمل، وما ظاهره غير مراد كالتشبيه، وهو المقصود هنا" (٨).

(١) السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، (١٩٩٩م)، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق وتعليق ودراسة علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط١، ج٢، ص٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٩٨.

(٣) المرادوي: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، فقيه حنبلي، ولد في مردا قرب نابلس، له كتب كثيرة، منها: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، التنقيح المشيع في تحرير أحكام المقنع، الزركلي، الأعلام، ج٤، ص٢٩٢.

(٤) المرادوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان الحنبلي، (٢٠٠٠م)، التحبير شرح التحرير، دراسة وتحقيق عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ج٣، ص١٣٩٦.

(٥) الجويني: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، إمام الحرمين، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، قيل عنه: الفقه فقه الشافعي، والأدب أدب الأصمعي، وفي الوعظ الحسن البصري، له كتب كثيرة منها: غياث الأمم والتياث الظلم، العقيدة النظامية، الزركلي، الأعلام، ج٤، ص١٦٠.

(٦) الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، (١٣٩٩هـ)، البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم الديب، طبع على نفقة الأمير خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، ط١، ج١، ص٤٢٤.

(٧) العراقي: ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، قاضي الديار المصرية ابن الحافظ العراقي، الإطراف بأوهام الأطراف للمزي، طرح التثريب، الزركلي، الأعلام، ج١، ص١٤٨.

وقال تاج الدين السبكي رداً على من عرف المتشابه بأنه: ما لم تتضح دلالاته فقال: "ولقائل أن يقول: قد قلت - يقصد ابن الحاجب -: المتشابه: ما لم يتضح، ثم قلت: سبب عدم الإيضاح إما اشتراك، أو إجمال، أو ظهور تشبيه، والإجمال قد عرفته في باب المجمل فقلت: ما لم تتضح دلالاته، فكأنك قلت: السبب في كونه غير متضح المعنى، أنه غير متضح المعنى فجعلت نفس الشيء سبباً فيه، وهو واضح الفساد" (٢).

القسم الثاني: جعله خاصاً فيما استأثر الله بعلمه ولم يطلع عليه أحداً:

فقد عرفه السبكي في جمع الجوامع: "المتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه، وقد يطلع عليه بعض أصفياه" (٣).

وعرفه السمعاني: "أحسن الأقاويل: أن المتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه، ولم يطلع عليه أحداً من خلقه وكلفهم الإيمان به" (٤).

القسم الثالث: جعله القسم المشترك بين المجمل والمؤول (٥)، وهو مذهب الإمام الرازي وسراج الدين الأرموي:

قال الرازي: "وأما المجمل والمؤول فهما مشتركان في أن دلالة اللفظ عليه غير راجحة، وإن لم يكن راجحاً لكنه غير مرجوح، والمؤول مع أنه غير راجح فهو مرجوح لا بحسب الدليل المنفرد، فهذا القدر المشترك هو المسمى بالمتشابه؛ لأن عدم الفهم

^١ (العراقي، ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، (٢٠٠٤م)، الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، تحقيق محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ص ١٤٣.

^٢ (السبكي، رفع الحاجب، ج ٢، ص ٩٩.

^٣ (السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، (٢٠٠٣م)، جمع الجوامع في أصول الفقه، علق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ص ٢٥.

^٤ (السمعاني، قواطع الأدلة، ج ٢، ص ٧٤.

^٥ (المؤول: "احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن مما دل عليه الظاهر"، الأرموي، سراج الدين محمود بن أبي بكر، (٩٨٨م)، التحصيل من المحصول، دراسة وتحقيق عبد الحميد علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ج ١، ص ٤١٢، وعرفه خالد رمضان: "ما دل على المعنى المرجوح بقريته"، حسن، خالد رمضان، (٩٨٨م)، معجم أصول الفقه، مطبعة الروضة، مصر، ط ١، ص ٣٠٤.

حاصل في القسمين جميعاً، وقد بينا أن ذلك يسمى متشابهاً إما لأن الذي لا يعلم يكون النفي فيه مشابهاً للإثبات في الذهن، وإما لأجل أن الذي يحصل فيه التشابه يصير غير معلوم، فأطلق لفظ المتشابه على ما لا يعلم إطلاقاً لاسم السبب على المسبب، فهذا هو الكلام المحصل في المحكم^(١) والمتشابه^(٢).

وقال في المحصول: "فالنص^(٣) والظاهر^(٤) يشتركان في الرجحان، إلا أن النص: راجح مانع من النقيض، فهذا القدر المشترك هو المسمى: بالمحكم، فهو جنس لنوعين: النص والظاهر، والذي لا يقتضي الرجحان فهو: المتشابه وهو جنس لنوعين: المجمل والمؤول^(٥)".

وقال الآرموي^(٦): "والنص والظاهر يشتركان في الرجحان، والمجمل والمؤول في عدمه، واللفظ بالنسبة إلى الأول يسمى محكماً، وإلى الثاني متشابهاً^(٧)". ولعل الراجح في تعريف المتشابه هو ما عرفه ابن الأثير فقال: "المتشابه: ما لم يُتلق معناه من لفظه، وهو على ضربين: أحدهما: إذا رُد إلى المحكم عُرف معناه،

^١ (المحكم: هو اللفظ الدال على المقصود الذي سيق له، وهو واضح في معناه لا يقبل تأويلاً ولا تخصيصاً، حسن، معجم أصول الفقه، ص ٢٥٥.

^٢ (الرازي، فخر الدين محمد بن العلامة ضياء الدين عمر المشتهد بخطيب الري، (١٩٨١م)، التفسير الكبير المعروف بمفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط ١، ج ٧، ص ١٨١.

^٣ (النص: هو ما دل بنفس لفظه وصيغته على المعنى دون توقف على أمر خارجي، وكان هذا المعنى هو المقصود الأصلي من سوق الكلام، حسن، معجم أصول الفقه، ص ٣١١.

^٤ (الظاهر: هو الذي ظهر المراد منه بنفسه، أي من غير توقف على أمر خارجي فلفظه يغني عن تفسيره، حسن، معجم أصول الفقه، ص ١٧١.

^٥ (الرازي، المحصول في علم الأصول، ج ١، ص ٢٣١.

^٦ (الآرموي: أبو النشاء سراج الدين محمود بن أبي بكر بن أحمد، عالم بالأصول والمنطق وفقه الشافعية، أصله من أرمية بأذربيجان، له كتب كثيرة منها شرح الوجيز للغزالي، ومطالع الأنوار في المنطق، الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ١٦٦.

^٧ (الآرموي، التحصيل من المحصول، ج ١، ص ٢٠٢.

والآخر: ما لا سبيل إلى معرفة حقيقته؛ فالمتتبع له مبتغى للفتنة؛ لأنه لا يكاد ينتهي إلى شيء تسكن نفسه إليه" (١).

ثالثاً: جهات تعارض الاحتمال في المتشابه:

وبين الأمدي جهات تعارض الاحتمال في المتشابه فقال: "والمتشابه المقابل له - المحكم - ما تعارض فيه الاحتمال: إما بجهة التساوي، كالألفاظ المجملة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْبَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، لاحتماله زمن الحيض والطهر على السوية، وقوله تعالى: ﴿ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الرِّجَالِ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، لتردده بين الزوج والولي، وقوله: ﴿ أَوْلَمَسَّمُ النِّسَاءِ ﴾ [النساء: ٤٣] لتردده بين اللمس باليد والوطء.

أو لا على جهة التساوي، كالأسماء المجازية وما ظاهره موهوم للتشبيه، وهو مفتقر إلى تأويل (٢)، كقوله تعالى: ﴿ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي ﴾ [الحجر: ٢٩]، ﴿ مِمَّا عَمِلْتَ آيِدِينَ ﴾ [يس: ٧١]، ... ونحوه من الكنايات والاستعارات المؤولة بتأويلات مناسبة لإفهام العرب" (٣).

وقد يطلق المشكل ويراد به المتشابه:

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ [البقرة: ٢٩]: "وهذه الآية من المشكلات، والناس فيها وفيما شاكلها على ثلاثة أوجه، قال بعضهم: نقرؤها ونؤمن بها ولا نفرسها، وذهب إليه كثير من الأئمة، وهذا كما روى عن مالك رحمه الله أن رجلاً سأله عن قوله تعالى: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] قال مالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأراك رجل سوء أخرجوه. وقال بعضهم: نقرؤها

١ (ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص ٤٦٥).

٢ (انظر ص ١٠٣ وما بعدها من الرسالة).

٣ (الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج ١، ص ٢٢٢).

ونفسرها على ما يحتمله ظاهر اللغة. وهذا قول المشبهة. وقال بعضهم : نقرؤها ونتأولها ونحيل حملها على ظاهرها" (١).

وقال : " وقد كان الأئمة من السلف يعاقبون من يسأل عن تفسير الحروف المشكلات في القرآن، لأن السائل إن كان يبغى بسؤاله تخليد البدعة وإثارة الفتنة فهو حقيق بالنكير وأعظم التعزير، وإن لم يكن ذلك مقصده فقد استحق العتب بما اجترم من الذنب، إذ أوجد للمنافقين الملحدين في ذلك الوقت سبيلاً إلى أن يقصدوا ضعفه المسلمين بالتشكيك والتضليل في تحريف القرآن عن مناهج التنزيل وحقائق التأويل" (٢). ونلاحظ أن تعريفات الجمهور للمتشابه فيها اضطراب، ولا نكاد نجد فرقاً واضحاً بينه وبين المجمع عند الجمهور، خصوصاً ما نلاحظه عند ذكر جهات تعارض المتشابه حيث نصوا على أن التعارض قد يكون بسبب الإجمال من ناحية التساوي في المعنى، أو من ناحية الاستعارة أو غيرها، وبمقارنة أسباب الإجمال المذكورة سابقاً (٣) مع جهات تعارض الاحتمال في المتشابه تتأكد لنا هذه الحقيقة، خصوصاً وأنهم قد يطلقون لفظ المشكل الذي هو أحد أنواع المجمع على المتشابه.

٢,١ أقسام غير واضح الدلالة عند الحنفية

خفاء الألفاظ عند الحنفية على مراتب: أعلاها المتشابه، وأقل منه خفاء المجمع، ثم المشكل، ثم الخفي (٤)، فإن كان يُزال خفاؤه بالبحث والاجتهاد فهو الخفي أو المشكل، وإن كان لا يُزال خفاؤه إلا بالاستفسار من الشارع نفسه فهو المجمع، وإن كان لا سبيل إلى إزالة خفائه أصلاً فهو المتشابه (٥)، وفيما يلي بيانها:

١ (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١، ص ٢٥٤).

٢ (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٤، ص ١٤).

٣ (انظر ص ٧ من هذه الرسالة).

٤ (زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص ٢٧٥).

٥ (خالف، علم أصول الفقه، ص ١٦٩-١٧٠).

١،٢،١ الخفي عند الحنفية: تعريفه، ومنشأ الغموض فيه، وحجيته:

أولاً: تعريف الخفي لغة:

قال ابن منظور: وَخَفَيْتُ الشَّيْءَ أَخْفَيْهِ: كَتَمْتُهُ، وَخَفَيْتُهُ أَيضاً: أَظْهَرْتُهُ، وَهُوَ مِنْ

الْأَضْدَادِ. وَأَخْفَيْتُ الشَّيْءَ:

سَتَرْتُهُ وَكَتَمْتُهُ. وَشَيْءٌ خَفِيٌّ: خَافٍ، وَيَجْمَعُ عَلَى خَفَايَا. وَخَفِيَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ يَخْفَى خَفَاءً... وَالْمُخْتَفِي: النَّبَّاشُ لِاسْتِخْرَاجِهِ أَكْفَانَ الْمَوْتَى... الْمُخْتَفِي: النَّبَّاشُ، وَهُوَ مِنَ الْإِخْتِفَاءِ وَالِاسْتِتَارِ لِأَنَّهُ يَسْرُقُ فِي خُفْيَةٍ^(١).

وقال ابن فارس^(٢): " (خفي) الخاء والفاء والياء أصلان متباينان متضادان.

فالأول السُّرُّ، والثاني الإظهار.

فالأول خَفِيَ الشَّيْءُ يَخْفَى؛ وَأَخْفَيْتُهُ، وَهُوَ فِي خَفِيَّةٍ وَخَفَاءٍ، إِذَا سَتَرْتَهُ، وَيَقُولُونَ:

بَرِحَ الْخَفَاءُ، أَيْ وَضَحَ السُّرُّ وَبَدَا وَيُقَالُ لَمَّا دُونَ رِيَشَاتِ الطَّائِرِ الْعَشْرِ، اللَّوَاتِي فِي مَقْدَمِ جَنَاحِهِ: الْخَوَافِي. وَالْخَوَافِي: سَعَفَاتٌ يَلِينُ قَلْبُ النَّخْلَةِ وَالْخَافِي: الْجَنِّ. وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ الْمُسْتَتِرِ مُسْتَخْفٍ.

والأصل الآخر خفا البرقُ خَفُوءاً، إِذَا لَمَعَ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي أَدْنَى ضَعْفٍ. وَيُقَالُ

خَفَيْتُ [الشَّيْءَ] بَغَيْرِ أَلْفٍ، إِذَا أَظْهَرْتَهُ. وَخَفَا الْمَطَرُ الْفَأْرَ مِنْ جِحْرَتَيْهِ: أَخْرَجَهُنَّ^(٣).

وقال ابن الأثير: "اخْتَفَيْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَظْهَرْتَهُ، وَأَخْفَيْتُهُ إِذَا

سَتَرْتَهُ... الْمُخْتَفِي: النَّبَّاشُ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهُوَ مِنَ الْإِخْتِفَاءِ: الْإِسْتِخْرَاجِ، أَوْ مِنَ الْإِسْتِتَارِ؛ لِأَنَّهُ يَسْرُقُ فِي خُفْيَةٍ^(١).

^١ (ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٣٤.

^٢ (ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي، من أئمة اللغة والأدب، قرأ عليه البدیع الهمداني والصاحب بن عباد، له شعر حسن، له كتب عديدة منها: المعجم، ومعجم مقاييس اللغة، الزركلي، الأعلام، ج ١، ص ١٩٣.

^٣ (ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي، (٩٧٩م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ج ٢، ص ٢٠٢.

والخلاصة أنه لفظ مشترك بين الظهور والاستتار.

ثانياً: الخفي اصطلاحاً:

عرفه **الدبوسي**^(٢): "اسم لما خفي معناه بعارض دليل غير اللفظ بنفسه، فبعد عن الوهم بذلك العارض حتى لم يوجد إلا بطلب"^(٣).
وقال **البيزدوي**^(٤): "اسم لكل ما اشتبه معناه وخفي مراده بعارض غير الصيغة لا ينال إلا بالطلب"^(٥). وقال **الخبازي**^(٦): "هو ما خفي المراد منه بعارض في غير الصيغة لا ينال إلا بالطلب"^(٧).

^١ (ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، (١٤٢١هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تقديم علي الحلبي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ص ٢٧٤.

^٢ (الدبوسي: أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الحنفي، ويقال عبد الله بن عمر، فقيه حنفي، أول من وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود، نسبته إلى دبوسيه بين بخارى وسمرقند، له كتب منها تأسيس النظر في الأصول، وتقويم الأدلة، الزركلي، **الأعلام**، ج ٤، ص ١٠٩.

^٣ (الدبوسي، القاضي أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الحنفي، (١٩٩٩م)، **الأسرار في الأصول والفروع في تقويم أدلة الشرع**، تحقيق محمود توفيق العواطي الرفاعي، طبع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، الأردن، ط١، القسم الثاني، ج ١، ص ١٧٠.

^٤ (البيزدوي: أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين، فقيه أصولي من أكابر الحنفية، نسبته إلى بزدة قلعة بقرب نسف، له كتب كثيرة، منها المبسوط، وتفسير القرآن، الزركلي، **الأعلام**، ج ٤، ص ٣٢٨.

^٥ (البيزدوي، فخر الإسلام أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين، (١٣٠٨هـ)، **أصول فخر الإسلام البيزدوي مع شرحه كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري**، طبع دار سعادت، الشركة الصحافية العثمانية، ج ١، ص ٥٢، البيزدوي، فخر الإسلام أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين، **أصول فخر الإسلام البيزدوي مع شرحه الكافي للسغنافي**، (٢٠٠١م)، تحقيق فخر الدين سيد محمد قانت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ج ١، ص ٢٢٩.

^٦ (الخبازي: جلال الدين أبو محمد عمر بن محمد بن عمر، فقيه حنفي من أهل دمشق، له المغني في أصول الفقه، وشرح الهداية، الزركلي، **الأعلام**، ج ٥، ص ٦٣.

^٧ (الخبازي، جلال الدين أبو محمد عمر بن محمد بن عمر، (١٤٠٣هـ)، **المغني في أصول الفقه**، تحقيق محمد مظهر بقا، طبع مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الكتاب التاسع عشر، ط١، ص ١٢٨.

وعرفه **السرخسي**(^١):"اسم لما اشتبه معناه وخفي المراد منه بعارض في الصيغة يمنع نيل المراد بها إلا بالطلب"^(٢).

وعرفه **خلاف**:"اللفظ الذي يدل على معناه دلالة ظاهرة، ولكن في انطباق معناه على بعض الأفراد نوع غموض وخفاء تحتاج إزالته إلى نظر وتأمل"^(٣).
يلاحظ من تتبع تعريفات الحنفية للخفي أنهم **اتفقوا على أن اللفظ الخفي ظاهر في أصل وضعه اللغوي**، ولكن الخفاء جاء من انطباق الحكم على بعض الأفراد لأمر خارج عن الصيغة، وهو ما سنعرفه في منشأ الخفاء، كما أنهم اختلفوا في العارض هل هو في الصيغة كما هو رأي السرخسي، أم أن العارض في غير الصيغة كما هو رأي غيره من الحنفية، والراجح أنه لعارض في غير الصيغة كما نرى من الأمثلة التي ضربوها للخفي.

ثالثاً: منشأ الخفاء:

قال **خلاف**:"ومنشأ هذا الغموض أن الفرد فيه صفة زائدة على سائر الأفراد أو ينقص عنها صفة، أو له اسم خاص؛ فهذه الزيادة أو النقص أو التسمية الخاصة تجعله موضع اشتباه، فيكون اللفظ خفياً بالنسبة إلى هذا الفرد؛ لأن تناوله له لا يفهم من نفس اللفظ، بل لا بد له من أمر خارجي"^(٤).

وقال **أبو زهرة**:"الخفاء لم يكن في أصل اللفظ، بل كان الخفاء من ناحية تطبيقه على الحوادث"^(٥).

^١ (السرخسي: شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل الحنفي، إماماً علامة حجة عده ابن كمال باشا من المجتهدين في المسائل، له كتب عديدة منها المبسوط وقد أملاه وهو محبوس في البئر، وله أصول الفقه وغيرها، اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي، **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، تعليق محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، دار المعرفة، بيروت، ص ١٥٨.

^٢ (السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل الحنفي، (١٩٩٣م)، **أصول السرخسي**، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ج ١، ص ١٦٧.

^٣ (خلاف، **علم أصول الفقه**، ص ١٧٠.

^٤ (خلاف، **علم أصول الفقه**، ص ١٧٠.

^٥ (أبو زهرة، محمد، (١٩٥٨م)، **أصول الفقه**، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ١٢٧.

رابعاً: حكم الخفي وكيفية إزالة الغموض فيه:

قال الخبازي: "وحكمه النظر فيه ليُعلم أن اختفائه لزيادة أو نقصان فيظهر المراد" (١).

وقال السرخسي: "حكم الخفي: اعتقاد الحقيقة - أي أن المراد به حق - في المراد، ووجوب الطلب إلى أن يتبين المراد" (٢).

وقال الشاشي (٣): "وحكم الخفي وجوب الطلب حتى يزول عنه الخفاء" (٤). وقال زيدان: "حكم الخفي: وجوب النظر والتأمل في العارض الذي أوجب الخفاء في انطباق اللفظ على بعض أفرادها، فإن رُئي أن اللفظ يتناوله جعل من أفرادها وأخذ حكمه كما في الطرار (٥)، وإن رُئي أن اللفظ لا يتناوله لم يأخذ حكمه كما في النباش، وقد يتفق الفقهاء في نتيجة تأملهم ونظرهم وقد يختلفون" (٦).

وبين خلاف كيفية إزالة هذا الغموض فقال: "ومرجعهم في اجتهادهم لإزالة هذا الخفاء هو علة الحكم وحكمته، ما ورد في هذا الشأن من النصوص، فقد تكون العلة أكثر توافقاً في هذا الفرد، وربما لا تكون متحققة فيه، وقد يدل على حكمه نص آخر يتناوله بوضوح" (٧).

١ (الخبازي، المعنى في أصول الفقه، ص ١٢٨).

٢ (السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ١٦٨).

٣ (الشاشي: أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق، تفقه على الكرخي، جعل له الكرخي التدريس بعده وقال: ما جاءنا أحفظ من أبي علي الشاشي، اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ص ٣١، وهو غير أبي بكر محمد بن أحمد بن الحسين الشافعي، انظر ترجمته، الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٣١٦).

٤ (الشاشي، أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق، (١٤٠٢ هـ)، أصول الشاشي، تحقيق الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، ج ١، ص ٨١).

٥ (الطرار: من يقطع النفقة ويأخذها غفلة عن أهلها، المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص ٢٢٦).

٦ (زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص ٢٧٧).

٧ (خلاف، علم أصول الفقه، ص ١٧١).

وزاد أبو زهرة بالإضافة للعلة، البحث في المقاصد العامة والخاصة فقال: "وإن الطريق لإزالته هو الدراسة والبحث والفحص، وتحري المقاصد العامة والخاصة التي وضعت لها الأحكام، فإنها توسع دلالة الألفاظ أو تضيقها في التطبيق، ويجب أن تلاحظ المصالح العامة في التضييق والتوسعة، ما دام اللفظ يتسع في التطبيق لهذه المصالح" (١).

٢,٢,١ المشكل عند الحنفية: تعريفه، وأنواعه

أولاً تعريف المشكل لغة:

قال الزبيدي: "أشكل الأمر: التبس واختلط، ويقال: أشكلت عليّ الأخبار... وأمور أشكالٌ: أي ملتبسةٌ مع بعضها مختلفة" (٢).

قال ابن فارس: " (شكل) الشين والكاف واللام مُعْظَمُ بَابِهِ المُمَاثَلَةُ. تقول: هذا شَكَلٌ هذا، أي مثله. ومن ذلك يقال أمرٌ مُشْكِلٌ، كما يقال أمرٌ مُشْتَبِهٌ، أي هذا شَابَهٌ هذا، وهذا دخل في شكل هذا، ثم يُحْمَلُ على ذلك، فيقال: شَكَتُ الدَّابَّةَ بِشِكَالِهِ، وذلك أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ إِحْدَى قَوَائِمِهِ وَشِكْلِ لَهَا. وكذلك دَابَّةٌ بِهَا شِكَالٌ، إِذَا كَانَ إِحْدَى يَدَيْهِ وَإِحْدَى رِجْلَيْهِ مُحَجَّلًا. وهو ذاك القياس؛ لأنَّ البياض أخذَ واحدةً وَشَكَلَهَا.

ومن الباب: الشُّكْلَةُ، وهي حُمْرَةٌ يخالطها بياض. وعينٌ شَكْلَاءٌ، إِذَا كَانَ فِي بَيَاضِهَا حُمْرَةٌ يسيرة. قال ابن دريد: ويسمى الدَّمُ أَشْكَلًا، للحمرة والبياض المختلطين منه. وهذا صحيح، وهو من الباب الذي ذكرناه في إشكال هذا الأمر، وهو التباسه؛ لأنها حُمْرَةٌ لابَسَهَا بياض.

قال الكسائي (٣): أَشْكَلَ النَّخْلُ، إِذَا طَابَ رُطْبُهُ وَأَدْرَكَ. وهذا أيضاً من الباب؛ لأنَّه قد شاكل النَّمْرُ فِي حَلَاوَتِهِ وَرُطُوبَتِهِ وَحُمْرَتِهِ. فأما قولهم: شَكَتَ الْكِتَابَ أَشْكَلَهُ شَكْلًا، إِذَا

١ (أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٢٧-١٢٨.

٢ (الزبيدي، تاج العروس، ج ٢٩، ص ٢٧١.

٣ (الكسائي: أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي، إمام في النحو واللغة والقراءة، كان مؤدب الرشيد والأمين، له كتب كثيرة منها: معاني القرآن، القراءات، ما يلحن فيه العوام، الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ٢٨٣.

قَيَّدَتْهُ بعلامات الإعراب فلستُ أحسبه من كلام العرب العاربة، وإنما هو شيءٌ ذكره أهلُ العربيَّة، وهو من الألقاب المولَّدة. ويجوز أن يكون قد قاسوه على ما ذكرناه؛ لأنَّ ذلك وإن لم يكن خطأً مستويًا فهو مُشاكلٌ له... وقال فُطرب: الشَّاكِل: ما بين العِذار والأذن من البياض" (١).

وقال ابن فارس في **الصاحبي**: "وأما المشكل، فالذي يأتيه الإشكال من غرابة لفظه، أو أن تكون فيه إشارة إلى خبر لم يذكره قائله على جهته، أو أن يكون الكلام في شيء غير محدود، أو يكون وجيزاً في نفسه غير مبسوط، أو تكون ألفاظه مُشتركةً.

فأما المُشكَل لغرابة لفظه ... ومنه في كتاب الله جلّ ثناؤه: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]... وغيره مما صنَّف علماؤنا فيه كتَبَ غريب القرآن... والذي أشكل لإيماء قائله إلى خبر لم يُفصح به - فقول القائل: "لم أفرَّ يومَ عَيْنين" و "رُويداً سَوَقَكَ بالقوارير" ... وفي كتاب الله جلّ ثناؤه ما لا يعلم معناه إلا بمعرفة قصته، قوله جلّ ثناؤه: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧] وفي أمثال العرب: "عَسَى الغُويرُ أبُوساً".

والذي يشكَل لأنه لا يُحدُّ في نفس الخطاب - فكقوله جلّ ثناؤه: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام: ٧٢] فهذا مجملٌ غير مفصلٍ حتَّى فسره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، والذي أشكل لوجازة لفظه قولهم: الغمراتِ ثمَّ يَنْجَلِينَا والذي يأتيه الإشكال لاشتراك اللفظ قول القائل:

وَضَعُوا اللُّجَّ عَلَى قَفِيٍّ.

وَعَلَى هَذَا الترتيب يكون الكلام كلُّه في الكتاب والسُّنة وأشعار العرب وسائر

الكلام" (٢).

١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٣، ص ٢٠٤-٢٠٥.

٢) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي، (١٩٩٧م)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها**، تعليق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ص ٤١-٤٣.

وقال الكفوي^(١): "الشكل: الشبه...الإشكال: للأمر المختلفة المشكلة، وصورة الشيء المخصوصة والمتوهمة، وأشكل الأمر: التبس"^(٢).

وقال ابن الأثير: "ماء أشكل؛ إذا خالطه الدم، ومنه حديث مقتل عمر رضي الله عنه: فخرج النبيذ مُشكلاً، أي مختلطاً بالدم غير صريح، وكل مختلط مشكل"^(٣). ويستنتج مما سبق أن المشكل في اللغة هو الشيء المماثل لغيره لدرجة أوصلت حد الالتباس بغيره، أو اختلط بغيره اختلاطاً يصعب تمييزه، أو كان في لفظه غموض لا يفهم المعنى من لفظه مباشرة.

ثانياً: تعريف المشكل اصطلاحاً عند الحنفية:

عرفه الدبوسي: "هو اللفظ الذي أشكل على السامع طريق الوصول إلى المعنى الذي وضع له واضع اللغة الاسم، أو إرادة المستعير لدقة المعنى في نفسه لا بعارض حيلة"^(٤).

عرفه الخبازي: "ما اشترك فيه معانٍ أو أسامٍ لا على سبيل الانتظام لا يراد به إلا واحد من الجملة"^(٥).

عرفه السرخسي: "كل لفظ يشترك فيه معانٍ أو أسامٍ لا على سبيل الانتظام بل على احتمال أن يكون كل واحد هو المراد به على الانفراد، وإذا تعين الواحد مراداً به انتفى الآخر"^(٦).

وعرفه الكفوي: "اسم متساوٍ بين المسميات يتناولها على البذل"^(٧).

^١ (الكفوي: محمود بن سليمان الحنفي الرومي، قاض عالم بتراجم الحنفية، مضطلع بالأدبين العربي والتركي، من أهل كفة التركية، له كتب منها: كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، وشرح آداب البحث، الزركلي، الأعلام، ج٧، ص١٧٢).

^٢ (الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، (١٩٩٢م)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ص٥٣٨).

^٣ (ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص٤٨٩).

^٤ (الدبوسي، الأسرار في الأصول والفروع، القسم الثاني، ج١، ص١٧٠).

^٥ (الخبازي، المغني في أصول الفقه، ص١٢٢).

^٦ (السرخسي، أصول السرخسي، ج١، ص١٢٦).

^٧ (الكفوي، الكليات، ص٨٤٦).

وعرفه **خلاف**: "اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، بل لا بد من قرينة خارجية تبين ما يراد منه" (١).

ولعل تعريف خلاف هو الراجح لكونه أشملها للأسباب التالي:

١. أن تعريف الدبوسي فيه دور: هو اللفظ الذي أشكل على السامع...
٢. أن تعريف **الخبازي والسرخسي والكفوي** قد قصره على المشترك، مع أن المشكل أعم من ذلك؛ إذ قد يكون بسبب الاشتراك في اللفظ، أو قد ينشأ الإشكال في مقابلة النصوص بعضها ببعض، أو بسبب غموض المعنى، أو بسبب الاستعارة البديعية كما هو مبين في منشأ الإشكال.

ثالثاً: منشأ الإشكال (أسبابه):

١. قد ينشأ الإشكال من لفظ مشترك فيه، فإن اللفظ المشترك موضوع لغة لأكثر من معنى واحد، وليس في صيغته دلالة على معنى معين مما وضع له، فلا بد من قرينة خارجية تعينه كلفظ القرء في قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فإنه موضوع في اللغة للطهر وللحيض، فأى المعنيين هو المراد في الآية؟ وهل تنقضي عدة المطلقة بثلاث حيضات أو بثلاثة أطهار؟ (٢).

وللإشكال في اللفظ أنواع: الإشكال في اللفظ المفرد أو اللفظ المركب أو

الحرف (٣).

٢. قد ينشأ الإشكال في مقابلة النصوص بعضها ببعض، أي يكون كل نص على حدته ظاهر الدلالة على معناه ولا إشكال في دلالته، ولكن الإشكال في التوفيق والجمع بين هذه النصوص، ومثال هذا قوله تعالى: ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩] مع قوله سبحانه: ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ فَإِذَا هُوَ لَآئِقَوْمٍ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ لَا

(١) خلاف، علم أصول الفقه، ص ١٧١.

(٢) ابن فارس، الصحابي، ص ٤١، خلاف، علم أصول الفقه، ص ١٧٢، زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص ٢٧٨.

(٣) انظر ص ٤- ص ٦ من هذه الرسالة.

يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴿ [الأعراف: ٢٨]، مع قوله سبحانه: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٦] وسائر النصوص التي ظاهرها التعارض" (١).

٣. غموض المعنى (٢)، وهو الذي أشكل على السامع طريق الوصول إلى المعنى الذي وضع له واضع اللغة الاسم (٣)، أي أننا لا نعرف ما المعنى المقصود منها بالضبط في أصل الوضع اللغوي.

قال عبد العزيز البخاري (٤): " قيل نظيره قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا ﴾ [المائدة: ٦]، فإنه مشكل في حق الفم والأنف؛ لأنه أمر بغسل جميع البدن والباطن خارج منه بالإجماع للتعذر فبقي الظاهر مراداً وللغم والأنف شبه بالظاهر حقيقة وحكماً وشبه بالباطن كذلك على ما عرف فأشكل أمرهما باعتبار هذين الشبهين فبعد الطلب ألحقناهما بالظاهر احتياطاً ثم وجدنا داخل العين خارجاً من الوجوب مع أن له شبهاً بالظاهر وشبهاً بالباطن حقيقة وحكماً أما حقيقة فظاهر وأما حكماً؛ فلأن الماء لو دخل عين الصائم أو اكتحل لا يفسد صومه ولو خرج دم من قرحة في عينه ولم يخرج من العين لا يفسد وضوءه وأن يجاوز عن القرحة فتأملنا فيه فوجدناه خارجاً للتعذر كالباطن؛ لأن إيصال الماء إلى داخل العين سبب للعمى، وليس في إيصاله

(١) خلاف، علم أصول الفقه، ص ١٧٢. ١٧٣.

(٢) ابن فارس، الصحابي، ص ٤١، البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، دار سعادت معارف نظارت جلييلة، شركة صحافية عثمانية، ١٣٠٨هـ، ج ١، ص ٥٢.

(٣) (الدبوسي، الأسرار في الأصول والفروع، القسم الثاني، الجزء الأول، ص ١٧٠.

(٤) (البخاري: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد، تلميذ شمس الأئمة الكردي، فقيه حنفي من أهل الأصول، له تصانيف منها: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، وهو أفضل شروحه، له شرح على الهداية وصل فيه إلى كتاب الزواج ووافته المنية قبل إكماله، وشرح المنتخب الحسامي، توفي سنة (٧٣٠هـ)، اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ص ٩٤، الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ١٣، وهو غير البخاري المحدث: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح المتوفي سنة (٢٥٦هـ)، الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ٣٤.

إلى داخل الفم والأنف حرج فبقي داخلا تحت الوجوب هذا هو معنى التأمل بعد الطلب" (١).

ورد البخاري هذا التمثيل فقال: "قلت هذا معنى فقهي لطيف إلا أن ما ذكروه لا يصلح نظيراً للمشكل؛ لأن المشكل ما كان في نفسه اشتباه، وليس ما ذكروه كذلك؛ لأن معنى التطهر لغة وشرعاً معلوم، ولكنه اشتبه بالنسبة إلى الفم والأنف كاشتباه لفظ السارق بالنسبة إلى الطرار والنباش فكان من نظائر الخفي لا من نظائر المشكل" (٢).
ورد على ذلك التفتازاني (٣) فقال: "لا نسلم أنه معلوم شرعاً قبل الطلب والتأمل كيف والاختلاف فيه باقٍ بعدُ، وتحقيقه أن معنى التطهر غسل جميع ظاهر البدن إلا أن فيه غموضاً لا يُعلم قبل الطلب والتأمل أن جميع ظاهر البدن هو البشرة والشعر مع داخل الفم والأنف أو بدونه" (٤).

"وذكر شمس الأئمة الكردي (٥) رحمه الله أن من نظائره قوله تعالى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: ٣]، ولا بد من أن توجد ليلة القدر في كل اثني عشر شهراً فيؤدي إلى تفضيل الشيء على نفسه بثلاث وثمانين مرة فكان مشكلاً فبعد التأمل عرف أن المراد ألف شهر ليس فيها ليلة القدر لا ألف شهر على الولاء؛ ولهذا لم يقل

١ (البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٥٣.٥٢).

٢ (البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٥٣.٥٢).

٣ (التفتازاني: مسعود بن عمر بن عبد الله، من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان من بلاد خراسان، له كتب كثيرة منها: شرح الأربعين النووية، شرح العقائد النسفية، الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ٢١٩).

٤ (التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر الشافعي، شرح التلويح على التوضيح لصدر الشريعة البخاري الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، نسخة مصورة عن مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، الأزهر، ١٩٥٧م، ج ١، ص ١٢٧).

٥ (الكردي: شمس الأئمة محمد بن محمد بن عبد الستار العمادي الكردي، من أهل بخارى له كتب منها: الرد والانتصار في الذب عن أبي حنيفة، مختصر في فقه الحنيفة، الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ٢٨).

خير من أربعة أشهر وثلاث وثمانين سنة؛ لأنها توجد في كل سنة لا محالة فيؤدي إلى ما ذكرنا" (١).

٤. لاستعارة بديعية (٢)، وذلك يسمى غريباً مثل رجل اغترب عن وطنه فاختلط بأشكاله من الناس فصار خفياً بمعنى زائداً عن الأول (٣).

وقال **الدبوسي**: "أو إرادة المستعير لدقة المعنى في نفسه لا بعارض حيلة كما يشكل طريق المنزل إذا دق في نفسه" (٤).

ومثل **البخاري** و**ابن العيني** (٥) و**السغناقي** (٦) للمشكل الناشئ عن الاستعارة البديعية: "وأما نظير الاستعارة البديعية فقولته تعالى: ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُهَا نَقِيرًا﴾ [الإنسان: ١٦]، فالقوارير لا يكون من الفضة وما كان من الفضة لا يكون قوارير ولكن للفضة صفة كمال، وهي نفاسة جوهره وبياض لونه وصفة نقصان وهي أنها لا تصفو ولا تشف وللقارورة صفة كمال أيضا. وهي الصفاء والشفيف وصفة نقصان، وهي خساسة الجوهر فعرف بعد التأمل أن المراد من كل واحد صفة كماله وأن معناه أنها مخلوقة من فضة، وهي مع بياض الفضة في صفاء القوارير وشفيفها" (٧).

١ (البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٥٣.٥٢.

٢ (الاستعارة، وهو أن يضعوا الكلمة للشيء مستعارة من موضع آخر فيقولون: انشقت عصاهم إذا تفرقوا. وذلك يكون للعصا ولا يكون للقوم. ويقولون: كَشَفْتُ عَنْ سَاقِهَا الْحُرُوبُ، ابن فارس، **الصاحبي**، ص ١٥٤-١٥٥.

٣ (البزدوي، أصول فخر الإسلام البزدوي، مطبوع مع شرحه كشف الأسرار للبخاري، ج ١، ص ٥٣.

٤ (الدبوسي، الأسرار في الأصول والفروع، القسم الثاني، الجزء الأول، ص ١٧٠.

٥ (ابن العيني: زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الحنفي، فاضل من علماء الحنفية، له اشتغال بالأدب والنحو، له كتب منها: شرح الألفية لابن مالك، شرح المنار في الأصول، الزركلي، الأعلام، ج ٣، ص ٣٠٠.

٦ (السغناقي: حسام الدين حسين بن علي بن حجاج، فقيه حنفي نسبته إلى سغناق بلدة في تركستان، له كتب كثيرة منها: النهاية في شرح الهداية، وشرح التمهيد في قواعد التوحيد، الزركلي، الأعلام، ج ٢، ص ٢٤٧.

٧ (البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٥٣، ابن العيني، زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الحنفي، حاشية على شرح منار الأنوار لابن ملك، دار الكتب العلمية، بيروت، نسخة مصورة عن

رابعاً: حكم المشكل:

قال **البيزدوي**: "لا ينال بالطلب بل بالتأمل بعد الطلب ليطمئن عن أشكاله"^(١).
وفسره **البخاري** فقال: "واعلم أن معنى الطلب والتأمل أن ينظر أولاً في مفهومات اللفظ جميعاً فيضبطها ثم يتأمل في استخراج المراد منها، كما إذا نظر في كلمة أتى فوجدها مشتركة بين معنيين لا ثالث لهما، فهذا هو الطلب، ثم تأمل فيهما فوجدها بمعنى كيف في هذا الموقع دون أين فحصل المقصود"^(٢).

وقال **ابن نجيم**^(٣): "حكمه التوقف فيه بشرط التأمل ليترجح بعض وجوهه للعمل به"^(٤). وقال **خلاف**: "والطريق لإزالة إشكال المشكل هو الاجتهاد، فعلى المجتهد إذا ورد في النص لفظ مشترك أن يتوصل بالقرائن والأدلة التي نصبها الشارع إلى إزالة إشكاله وتعيين المراد منه، كما تبين من اجتهاد المجتهدين تعيين المراد بلفظ القرء في الآية واختلاف وجهة نظرهم في هذا التعيين، وإذا وردت نصوص ظاهرها التخالف والتعارض، فعلى المجتهد أن يؤلها تأويلاً صحيحاً يوفق بينها ويحل ما في ظاهرها من اختلاف، وهاديه في هذا التأويل: إما نصوص أخرى، أو قواعد الشرع أو حكمة التشريع"^(٥). ونلاحظ أن عبد الوهاب خلاف هنا يوسع مفهوم المشكل عند الحنفية ليتعداه إلى الإشكال الناتج عن تعارض نصين تعارضاً يحتاج إلى الجمع أو الترجيح.

المطبعة النفيسة العثمانية، ١٣٠٨هـ، ص ١٠٤، السغناقي، حسام الدين حسين بن علي بن حجاج الحنفي، (٢٠٠١م)، الكافي شرح البيزدوي، تحقيق فخر الدين سيد محمد قانت، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ج ١، ص ٢٣٤، واللفظ للبخاري.

^١ (البيزدوي، أصول فخر الإسلام البيزدوي، ج ١، ص ٥٢.

^٢ (البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٥٣.

^٣ (ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن محمد الحنفي، فقيه مصري حنفي، له كتب كثيرة منها: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، الأشباه والنظائر، الزركلي، الأعلام، ج ٣، ص ٦٤.

^٤ (ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد الحنفي، فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار، تعليق على بعض الحواشي عبد الرحمن البحراوي الحنفي، شركة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٦م، ج ١، ص ١٢١.

^٥ (خلاف، علم أصول الفقه، ص ١٧٣.

خامساً: الفرق بينه وبين الخفي:

قال زيدان: "سبب الخفاء في المشكل نفس لفظه وصيغته فهو لا يدل بصيغته على المراد منه، بل لا بد من قرينة خارجية تبين المراد منه، وهذا بخلاف الخفي، فإن خفائه ليس من نفس اللفظ وإنما من الاشتباه في انطباق معناه على بعض الأفراد لعوامل خارجة عن اللفظ"^(١).

قال **خلاف**: "سبب الخفاء في الخفي ليس من نفس اللفظ ولكن من الاشتباه في انطباق معناه على بعض الأفراد لعوامل خارجية، وأما سبب الخفاء في المشكل فمن نفس اللفظ لكونه موضوعاً لغة لأكثر من معنى، ولا يفهم المراد منه بنفسه أو لتعارض ما يفهم من نص مع ما يفهم من نص آخر"^(٢).

ونلاحظ أن جمهور الحنفية من خلال تعريفاتهم وأمثلةهم التي ضربوها للمشكل، قد قصرُوا الخفاء في المشكل على ما كان في نفس لفظه وصيغته فهو لا يدل بصيغته على المراد منه، بل لا بد من قرينة خارجية تبين المراد منه، بخلاف الخفي فإنه ظاهر الدلالة على معناه غير أن الخفاء ناتج من انطباق الحكم على بعض الأفراد هل تدخل في مسمى اللفظ أم لا؟.

١، ٢، ٣ المجلد عند الحنفية

أولاً: تعريف المجلد:

لغة: سبق تعريف المجلد لغة: الجمع والضم للمتفرق^(٣).

اصطلاحاً: عرفه البزدوي: "هو ما ازدحمت فيه المعاني، واشتبه المراد اشتباهاً لا يدرك بنفس العبارة، بل بالرجوع إلى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل"^(٤).

^(١) زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص ٢٧٨.

^(٢) خلاف، علم أصول الفقه، ص ١٧١.١٧٢.

^(٣) انظر ص ٥ من الرسالة.

^(٤) البزدوي، فخر الإسلام أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين، الكافي شرح البزدوي للسغنافي، (٢٠٠١م)، تحقيق فخر الدين سيد محمد قانت، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ج ١، ص ٢٣٥.

وعرفه ابن العيني الحنفي: "ما ازدحمت فيه المعاني أي تواردت على اللفظ من غير رجحان لأحدها، واشتبه المراد اشتباهاً لا يدرك بنفس العبارة، بل بالرجوع إلى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل" (١).

وعرفه السيواسي (٢): "هو ما اشتبه مراده فاحتاج إلى الاستفسار" (٣).

وعرفه اللامشي: ما لا يُوقف على المراد منه إلا ببيان من جهة المتكلم" (٤).

وعرفه الكراماستي (٥): "هو ما ازدحمت فيه المعاني فاشتبه المراد اشتباهاً لا يُدرك إلا ببيان من جهة المُجمل" (٦).

ويمكن تعريفه: ما ازدحمت فيه المعاني، واشتبه المراد اشتباهاً لا يدرك بنفس العبارة، واحتاج إلى بيان من جهة المتكلم.

ثانياً: أسباب الإجمال (أنواع المجمل):

لخص ابن نجيم والسيواسي أسباب الإجمال: "وأما المجمل من أجمل الحساب رده إلى الجملة، وأجمل الأمر أبهمه (فما) أي لفظ (ازدحمت فيه المعاني) أي تواردت على اللفظ

١ (ابن العيني، حاشية على شرح منار الأنوار لابن ملك، ص ١٠٥.١٠٤.

٢ (السيواسي: أحمد بن محمد بن عارف الزيلي الحنفي، فاضل حنفي من أدباء الروم، له كتب عربية وتركبية منها: زبدة الأسرار شرح مختصر المنار، حل معاهد القواعد اللاتي ثبتت بالدلائل والشواهد في النحو، الزركلي، الأعلام، ج ١، ص ٢٣٥.

٣ (السيواسي، أحمد بن محمد بن عارف الزيلي الحنفي، (١٩٩٨م)، زبدة الأسرار في شرح مختصر المنار، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ص ٣٣.

٤ (اللامشي، أبو الثناء محمود بن زيد الماتريدي الحنفي عاش أواخر القرن الخامس وأوائل السادس الهجري، (١٩٩٥م)، كتاب في أصول الفقه، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ص ٧٧.

٥ (الكراماستي: يوسف بن حسين الحنفي، فقيه حنفي من قضاة الدولة العثمانية، برع في العلوم العربية والشرعية، له كتب كثيرة منها: الوجيز في الأصول، زبدة الوصول إلى علم الأصول في أصول الدين، المختار في المعاني والبيان، الزركلي، الأعلام، ج ٨، ص ٢٢٧.

٦ (الكراماستي، يوسف بن حسين الحنفي ت ٩٠٦ هـ، (١٩٨٤هـ)، الوجيز في أصول الفقه، تحقيق السيد عبد اللطيف كساب، دار الهدى، مصر شارع السيدة زينب، ص ٥٢.

من غير رجحان لأحدهما سواء كان ذلك لتزاحم المعاني المتساوية كالمشترك، أو لغرابة اللفظ كالهلوع، أو لانتقاله من معناه الظاهر إلى ما هو غير معلوم كالصلاة والزكاة والربا...^(١).

وقال البخاري: "المجمل أنواع ثلاثة: نوع لا يفهم معناه لغة كالهلوع قبل التفسير، ونوع معناه مفهوم لغة ولكنه ليس بمراد كالربا والصلاة والزكاة، ونوع معلوم لغة إلا أنه متعدد، والمراد واحد منها، ولم يمكن تعيينه لانسداد باب الترجيح..."^(٢).

وعليه تكون أسباب الإجمال ثلاثة:

الأول: تزاحم المعاني على اللفظ مع انتفاء القرينة المرجحة لأحد هذه المعاني:

وقد مثل علماء الحنفية لهذا السبب "كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] والقرء اسم مشترك يقع على الحيض وعلى الطهر، فلا يجوز التعلق به أنه حيض أو طهر إلا بدليل يدل عليه"^(٣).

الثاني: غرابة اللفظ بحيث لا يفهم معناه لغة قبل التفسير:

وقد مثل علماء الحنفية لهذا السبب بلفظ الهلوع: "يكون باعتبار غرابة اللفظ كلفظ الهلوع المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ ١٩ ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا﴾ ٢٠ ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ١٩-٢١]، فإنه قبل بيانه تعالى كان مجملاً لم يُعلم مراده أصلاً، فبينه بقوله تعالى: ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ ...﴾"^(٤).

^١ (ابن نجيم، فتح الغفار بشرح المنار، ج ١، ص ١٢٨، السيواسي، زبدة الأسرار في شرح مختصر المنار، ص ١١١، واللفظ لابن نجيم).

^٢ (البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيزدوي، ج ١، ص ٥٤).

^٣ (البيزدوي، صدر الإسلام أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين، (٢٠٠٠م)، معرفة الحجج الشرعية، تحقيق عبد القادر بن ياسين بن ناصر الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ص ٧٩).

^٤ (مُلاحيون، أحمد بن أبي سعيد بن عبيد الله الصديقي الميهوي الهندي الحنفي ت ١١٣٠هـ، نور الأنوار في شرح المنار، حافظ ثناء الله الزاهدي، مركز الإمام البخاري للتراث والتحقيق، الجامعة الإسلامية صادق آباد، ١٤٢٣هـ، ج ٢، ص ٢٥٧).

وسياتي الحديث بالتفصيل عند المفسرين في فصل التطبيقات عند المفسرين^(١).

الثالث: لانتقاله من معناه الظاهر - لغة - إلى ما هو غير معلوم:

"ومثاله آية الربا: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فإنها جملة لاشتباه المراد إذ معنى الربا الفضل مطلقاً بحسب اللغة، وذا ليس بمراد من الله تعالى لإفضائه إلى تحريم البيع المنصوص بالحل المشروع للاسترباح، والاستفصال، فاستفسرنا من الشارع، فكان قوله عليه السلام: "الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل، كيلاً بكيل والفضل ربا"^(٢)، تفسيراً لها، لكنه غير قاطع، إذ لم يعلم به إلا حرمة فضل خالٍ عن العوض المشروط في العقد، وبقي الخفاء فيما وراءه.

وبعد هذا البيان صار بمنزلة المشكل في الاحتياج إلى الطلب، والتأمل فطلبنا المراد في التفسير، أعني الحديث المذكور، وهو أنه لأي شيء حرم الربا، فوجدناه القدر والجنس، ثم تأملنا فيه هل يصلح لتعليق الحكم به؟..."^(٣).

"وكذلك الصلاة لما ورد البيان بفعل رسول الله عليه السلام يُطلب المعنى الذي جعلت الصلاة لأجله صلاة أهو التواضع والخشوع، أم الأركان المعهودة؟ ثم يتأمل انه هل يتعدى هذا إلى صلاة جنازة فيمن حلف لا يصلي؟ وعلى هذا أيضاً وقع الاختلاف في أن تعديل الأركان فرض أم لا؟.

وكذلك في الزكاة ورد البيان بقوله عليه السلام: "ليس عليك شيء في الذهب الحديث"^(٤)، ثم يطلب المعنى الذي وجب الزكاة لأجله، أهو ملك نصاب كامل فارغ

^١ انظر ص ٩٠-٩١ من الرسالة.

^٢ ابن حنبل، الإمام أحمد بن محمد، (١٩٩٦م)، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ج ١٢، ص ٩٢-٩٣، حديث رقم (٧١٧١)، بلفظ: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، كيلاً بكيل، ووزناً بوزن، فمن زاد أو ازداد، فقد أربى، إلا ما اختلف ألوانه"، وقال المحقق: "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

^٣ (السيواسي، زبدة الأسرار في شرح مختصر المنار، ج ٢، ص ١١١.١١٢).

عن الدين أم مشغول به؟ ثم يتأمل فيه في أنه: هل هو صالح لإضافة الحكم إليه؟ وفي وجوب الزكاة في الإبل والبقر: أئشترط الإسامة أم لا؟...^(١).

ثالثاً: حكم المجمل:

قال **البزدوي**: "وإذا كان المأمور به مجملاً أو مشتركاً لا يصح التعلق به إلا بدليل ينضم إليه"^(٢).

وقال **الدبوسي**: "وأما المجمل فحكمه التوقف فيه واعتقاد أن ما أراد الله تعالى منه حق إلى أن يأتيه البيان من غيره، كالذي ضل الطريق، فسبيله التوقف إلى أن يأتيه من يهديه"^(٣).

قال **السيواسي**: وحكمه التوقف فيه - في المجمل - مع اعتقاد حقيقة المراد إلى أن يتبين مراده من المجمل، فإذا لحقه البيان وجب العمل به على تفاوت درجات البيان إن كان قطعياً كبيان الصلاة والزكاة صار مفسراً، وإن كان ظنياً كبيان مقدار المسح صار مؤولاً^(٤).

والخلاصة: أننا ننظر إلى المجمل بعد البيان: فإن كان قد بُين بياناً شافياً نأخذ به، وإن كان البيان غير شافٍ نجتهد في بيان المقصود منه.

رابعاً: بيان المجمل:

ينقسم المجمل عند الحنفية بعد البيان إلى قسمين^(٥):

^(١) أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب في السائمة، ج ٢، ص ٣٢٢، حديث رقم (١٥٦٧)، وصححه الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٣٦، حديث رقم (١٥٧٣)، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، (١٩٨٩م)، السنن الصغير، تخريج عبد المعطي أمين قلجعي، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط ١، كتاب الزكاة، باب زكاة الذهب والفضة، ج ٢، ص ٥٤، حديث رقم (١١٩٨).

^(٢) السغناقي، الكافي شرح البزدوي، ج ١، ص ٢٣٥-٢٣٦.

^(٣) البزدوي، معرفة الحجج الشرعية، ص ٧٩.

^(٤) الدبوسي، الأسرار في الأصول والفروع، القسم الثاني، الجزء الأول، ص ١٧١.

^(٥) السيواسي، زبدة الأسرار في شرح مختصر المنار، ج ١، ص ١١٢.

^(٦) البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ج ١، ص ٥٤-٥٥، ابن نجيم، فتح الغفار بشرح المنار، ج ١، ص ١٢٨، ابن العيني، شرح منار الأنوار، ج ١، ص ١٠٥.

القسم الأول: المجمل الذي قد بُينَ بياناً شافياً صار مفسراً يجب العمل به.
القسم الثاني: المجمل الذي لم يُبينَ بياناً شافياً فهذا يصير مؤولاً يحتاج إلى التأمل والطلب.

قال البخاري: "اعلم أن البيان اللاحق بالمجمل قد يكون بياناً شافياً وبصير المجمل به مفسراً كبيان الصلاة والزكاة، وقد يكون غير شافٍ يصير المجمل به مؤولاً كبيان الربا بالحديث الوارد في الأشياء الستة^(١)... وهذا النوع من البيان قد يحتاج فيه إلى الطلب والتأمل لأن المجمل بمثل هذا البيان يخرج عن حيز الإجمال إلى حيز الإشكال بخلاف الأول... وبيان ما قلنا أنه يصير مشكلاً بعد البيان أن الربا مع إجماله اسم جنس محلى باللام فيستغرق جميع أنواعه، والنبى عليه السلام بين الحكم في الأشياء الستة من غير قصر عليها بالإجماع فبقي الحكم فيما وراء الستة غير معلوم كما كان قبل البيان، فينبغي أن يكون مجملاً فيما سواها، إلا أنه لما احتمل أن يوقف على ما وراءها بالتأمل في هذا البيان نسميه مشكلاً فيه لا مجملاً، وبعد الإدراك بالتأمل والوقوف على المعنى المؤثر صار مؤولاً فيه أيضاً، فصار تقدير الكلام لا بد من الرجوع إلى الاستفسار في كل أنواعه ثم الطلب والتأمل في البعض"^(٢).

وقال ابن نجيم: "وليس المراد أن كل مجمل بعد بيان المجمل يحتاج إلى الطلب والتأمل، فالصلاة بيانها شافٍ فلم تحتج إلى تأمل بعد، وبيان الربا غير شافٍ صار به المجمل مؤولاً وهو يحتاج إلى الطلب والتأمل كما في الكشف، فالرجوع إلى الاستفسار في كل مجمل والطلب والتأمل إنما هو في البعض"^(٣).

^(١) الحديث: عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد ، أو استزاد ، فقد أرى ، الآخذ والمعطي فيه سواء " مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق، ج ٢، ص ٧٤٤، حديث رقم (١٥٨٧).

^(٢) البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ج ١، ص ٥٤.٥٥.

^(٣) ابن نجيم، فتح الغفار بشرح المنار، ج ١، ص ١٢٨.

خامساً: الفرق بين المجهل والمشكل والخفي:

أن المجهل لا يدرك بالتأمل والطلب، كما في المشكل، لأن معانيه تواردت على اللفظ من غير رجحان لأحدها على الباقي كما في المشترك في أصل الوضع إلا أن التوارد هنا أعم منه في المشترك لأنه في المشترك باعتبار الوضع فقط، وههنا باعتباره وباعتبار غرابة اللفظ وتوحشه من غير اشتراك فيه وباعتبار إبهام المتكلم الكلام^(١).

"والمجهل بأي سبب من هذه الأسباب لا سبيل إلى بيانه وإزالة إجماله وتفسير المراد منه إلا بالرجوع إلى الشارع الذي أجمله؛ لأنه هو الذي أبهم مراده، ولم يدل عليه لا بصيغة لفظية ولا بقرائن خارجية، فإليه يرجع في بيان ما أبهمه"^(٢).
لذا كان المجهل أشد خفاءً من الخفي والمشكل؛ لأن الخفاء في المجهل لا يعرف إلا من جهة المتكلم، وفي المشكل يمكن معرفته من خلال الطلب والاجتهاد، وهو ناشئ من نفس الصيغة، أما الخفي فهو ظاهر في دلالاته، غير أن الخفاء لأمر خارجي نجتهد لإزالة الخفاء فيه.

وقد أوضح البخاري هذا فقال: "ثم المجهل أي بعد المشكل المجهل ومعناه فوقه؛ لأنه لما بدأ ببيان أدنى درجات الخفاء أولاً كان كل ما بعده أعلى رتبة منه في الخفاء"^(٣).

وقال السرخسي: "والمشكل قريب من المجهل ولهذا خفي على بعضهم فقالوا المشكل والمجهل سواء ولكن بينهما فرق فالتمييز بين الأشكال ليوقف على المراد قد يكون بدليل آخر وقد يكون بالمبالغة في التأمل حتى يظهر به الراجح فيتبين به المراد فهو من هذا الوجه قريب من الخفي ولكنه فوقه فهناك الحاجة إلى التأمل في الصيغة وفي أشكالها وحكمه اعتقاد الحقية فيما هو المراد ثم الإقبال على الطلب والتأمل فيه إلى أن يتبين المراد فيعمل به .

^(١) البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيهقي، ج ١، ص ٥٤.

^(٢) خلاص، علم أصول الفقه، ص ١٧٤.١٧٥.

^(٣) البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيهقي، ج ١، ص ٥٤.

وأما المجمل فهو ضد المفسر مأخوذ من الجملة وهو لفظ لا يفهم المراد منه إلا باستفسار من المجمل وبيان من جهته يعرف به المراد...
وتبين أن المجمل فوق المشكل فإن المراد في المشكل قائم والحاجة إلى تمييزه من أشكاله والمراد في المجمل غير قائم ولكن فيه توهم معرفة المراد بالبيان والتفسير وذلك البيان دليل آخر غير متصل بهذه الصيغة إلا أن يكون لفظ المجمل فيه غلبة الاستعمال لمعنى فحينئذ يوقف على المراد بذلك الطريق "(١).

١، ٢، ٤ المتشابه عند الحنفية

أولاً: تعريف المتشابه:

المتشابه لغة: سبق تعريفه وهو المشكل المختلط الملتبس مع غيره بسبب المماثلة. (٢).
المتشابه اصطلاحاً:

لقد مر تعريف المتشابه عند الحنفية بمرحلتين:

المرحلة الأولى: تعريفه باللفظ المحتمل للمعاني وهو مرادف للمجمل:

ولقد برز هذا الأمر جلياً في استعمال لفظ المتشابه في كلام الجصاص:

قال الجصاص (٣): "كَانَ أَبُو الْحَسَنِ - أَي الْكَرْخِي - رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: الْمُحْكَمُ مَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا وَجْهًا وَاحِدًا وَالْمُتَشَابِهُ مَا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُمَا . وَسَبِيلُ الْمُتَشَابِهِ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمُحْكَمِ وَيُرَدَّ إِلَيْهِ وَذَلِكَ فِي الْفِقْهِ كَثِيرٌ" (٤). وقال في أحكام القرآن: "ذم -

١ (السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ١٦٨).

٢ (انظر ص ١٤ من هذه الرسالة).

٣ (الجصاص: أبي بكر أحمد بن علي الرازي، فاضل من اهل الري، انتهت إليه رئاسة الحنفية، له كتاب: أحكام القرآن، والفصول في الأصول، الزركلي، الأعلام، ج ١، ص ١٧١).

٤ (الجصاص، أبي بكر أحمد بن علي الرازي، (١٩٩٤م)، الفصول في الأصول، تحقيق ودراسة عجيل جاسم النشمي، طبع وزارة الأوقاف الكويتية، ج ١، ص ٣٧٣ - ٣٧٤).

الله تعالى - من اتبع المتشابه، واكتفى بما احتمله اللفظ من تأويله من غير رد له إلى المحكم" (١).

وضرب لذلك مثلاً فقال: "وَذَلِكَ فِي الْفِقْهِ كَثِيرٌ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩] فُرِيَ بِالتَّخْفِيفِ وَبِالتَّشْدِيدِ (٢)، فَمَنْ قَرَأَ بِالتَّخْفِيفِ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ عَقْدَ الْيَمِينِ وَاحْتَمَلَ أَنْ يُرِيدَ بِهِ اعْتِقَادَ الْقَلْبِ بِأَنْ يَكُونَ قَاصِداً إِلَى الْيَمِينِ فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ لِمَا قَصَدْتُمُوهُ مِنَ الْإِيمَانِ. وَتَقْدِيرُ الْأَوَّلِ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِالْيَمِينِ الْمَعْقُودَةِ، هِيَ الَّتِي تُعَقَّدُ عَلَى حَالٍ مُسْتَقْبَلَةٍ فَقِرَاءَةُ التَّشْدِيدِ لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا وَجْهاً وَاحِداً وَقِرَاءَةُ التَّخْفِيفِ تَحْتَمِلُ مَعْنِيَيْنِ. فَوَجَبَ حَمْلُ مَا احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ عَلَى مَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا وَجْهاً وَاحِداً لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧] فَجَعَلَ الْمُحْكَمَ أَمَّا لِلْمُتَشَابِهِ وَأُمُّ الشَّيْءِ هِيَ مِنْهَا ابْتِدَاؤُهُ وَإِلَيْهَا مَرْجِعُهُ" (٣).

وضرب مثلاً آخر فقال "وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] هذا من المتشابه الذي أمرنا الله برده إلى المحكم في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧] وإنما كان متشابهاً لاحتماله حقيقة اللفظ، وإتيان الله واحتماله أن يريد أمر الله ودليل آياته، كقوله في موضع آخر: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ

١ (الجصاص، أبي بكر، أحمد بن علي الرازي، (١٩٩٢م)، أحكام القرآن، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة، بيروت، ج ١، ص ١٩١.

٢ (ابن ذكوان (بما عاقدتم) بالالف مخففاً، وأبو بكر وحمزة والكسائي وخلف مخففاً من غير ألف، والباقون مشدداً من غير ألف، ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، (٢٠٠٠م)، تحبير التيسير في القراءات العشر، دراسة وتحقيق الدكتور أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ص ٣٤٩.

٣ (الجصاص، الفصول في الأصول، ج ١، ص ٣٧٣ - ٣٧٤.

بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴿[الأُنعام: ١٥٨]﴾ فجميع هذه الآيات المتشابهة محمولة على ما بينه في قوله ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ لأن الله تعالى لا يجوز عليه الإتيان ولا المجيء ولا الانتقال ولا الزوال؛ لأن ذلك من صفات الأجسام ودلالات الحدث^(١).

وسياتي ذكر آراء العلماء في هذه الآيات وأن مذهب السلف إجراء الآيات على ظاهرها مع تفويض كفيّتها إلى الله^(٢).

المرحلة الثانية: إطلاق المتشابه على أي كلام لم يُرجح في الدنيا بيان مراده لشدة خفائه وهو ما درج عليه أصوليو الحنفية فيما بعد:

فقد عرفه اللامشي: "ما اشتبه به مراد المتكلم على السامع لاحتماله وجهين مختلفين"^(٣).

عرفه النسفي^(٤): "هو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه لتزاحم الاستتار وتزاحم الخفاء"^(٥).

عرفه السرخسي: "هو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه لمن اشتبه فيه عليه"^(٦).

وعرفه ملاحيون: "هو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه ولا يُرجى بدوّه أصلاً فهو في غاية الخفاء"^(٧).

^١ (الجصاص، أبي بكر، أحمد بن علي الرازي، (١٩٩٢م)، أحكام القرآن، تحقيق محمد الصادق قماوي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة، بيروت، ج ١، ص ٣٩٧.

^٢ (انظر ص ١٠٣ وما بعدها من الرسالة.

^٣ (اللامشي، كتاب في أصول الفقه، ص ٧٨.

^٤ (النسفي: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود الحنفي، حافظ الدين فقيه حنفي، من كور أصبهان، نسبته إلى نسب ببلاد السند، له مصنفات جليلة منها: مدارك التنزيل في تفسير القرآن، كنز الدقائق في الفقه، الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ٦٧.

^٥ (النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود الحنفي، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ٢٢١.

^٦ (السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ١٦٩.

^٧ (ملاحيون، نور الأنوار في شرح المنار، ج ٢، ص ٢٦٣.

وعرفه الكراماسي: "هو ما لا طريق لدركه حتى يسقط طلبه" (١).
وعرفه قطلوبغا (٢): "أي كلام لم يُرج في الدنيا بيان مراده لشدة خفائه كآيات
الصفات" (٣).

وبين الدبوسي سبب انقطاع معرفة المراد منه:
فقال: "هو الذي تشابه معناه على السامع، من حيث خالف موجب النص موجب
العقل قطعاً ويقيناً لا يحتمل التبديل، فتشابه المراد بالحكم بحيث لم يحتمل زواله
بالبيان؛ لأن موجبات العقول قطعاً لا تحتمل التبديل ولا موجب النص بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم" (٤).

ثانياً: أنواع المتشابه بهذا المفهوم - المرحلة الثانية :-

- ١- الحروف المقطعة في أوائل السور (٥).
 - ٢- نوع يعلم معناه لغة لكن لا يُعلم مراد الله تعالى لأن ظاهره يخالف المحكم (٦).
- وهذا النوع من المتشابه كثير وجوده في القرآن وقد كثر الخلاف في تفسير
آياته (٧).

١ (الكراماسي، الوجيز في أصول الفقه، ص ٥٢).

٢ (قطلوبغا: زين الدين قاسم بن قطلوبغا أبو العدل السودوني نسبة لمعتق والده سودون الشيخوني،
عالم بفقه الحنفية، باحث ومؤرخ، إمام علامة طلق اللسان، قادر على المناظرة، له كتب كثيرة
منها: رسالة في القراءات العشر، غرائب القرآن، نزهة الرائض في أدلة الفرائض، الزركلي، الأعلام،
ج ٥، ص ١٨٠).

٣ (قطلوبغا، زين الدين قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله المصري السودوني الجمالي الحنفي،
(١٩٩٣م)، خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار، تحقيق الدكتور زهير بن ناصر الناصر، دار

ابن كثير، دمشق، بيروت، ودار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ص ٩٠.

٤ (الدبوسي، الأسرار في الأصول والفروع، القسم الثاني، الجزء الأول، ص ١٧١).

٥ (النسفي، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٢٣، السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ١٦٩).

٦ (مُلاحيون، نور الأنوار في شرح المنار، ج ٢، ص ٢٦٣).

٧ (انظر ص ١٠٣ وما بعدها من الرسالة).

"مثل قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٠] ﴿فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ [٢٢] ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] وأمثاله وتسمى هذه آيات الصفات" (١).

وقال البيزدوي: "ومثاله إثبات رؤية الله تعالى بالأبصار حقاً في الآخرة بنص القرآن بقوله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ [٢٢] ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]؛ لأنه موجود بصفة الكمال وأن يكون مرئياً لنفسه ولغيره من صفات الكمال، والمؤمن لإكرامه بذلك أهل، لكن إثبات الجهة ممتنع فصار بوصفه متشابهاً فوجب تسليم المتشابه على اعتقاد الحقية فيه" (٢).

وعللوا ذلك بأن الذي لا يُرى نفسه في الشاهد: إما لنقصان حل فيه أو لعجزه عن مقاومة الناس في إيذائهم، لئلا يستحقروه أو يستبشعوه، والله تعالى غالب على كل شيء، وهو أجمل من كل جميل، منزّه عن النقائص والعيوب، موصوف بصفات الكمال، فيجوز أن يكون مرئياً لأنه من صفات الكمال... لكن إثبات الجهة ممتعة لأن من شرط الرؤية في الشاهد أن يكون المرئي في جهة من الرائي، وأن يكون مقابلاً له ومحاذياً، و يكون بينهما مسافة مقدرة لا في غاية القرب ولا في غاية البعد، ويستدعي أن يكون الله متاهياً، وذلك آية الحدث، وكل ذلك محال على الله تعالى، فبالنظر إلى أصل الرؤية، وكونه ثابتاً بالنص، قلنا بوجود أصل الرؤية، وبالنظر إلى استدعاء الرؤية الجهة في الشاهد كانت الرؤية ممتعة، فكان القول بجواز الرؤية متشابهاً من حيث الوصف وثابتاً، بل واجباً من حيث الأصل، ولا يصح إبطال الأصل لتشابهه في الوصف؛ لأن الوصف تبع، فلا يصح إبطال الأصل لبطلان التبع، فصار إثبات الرؤية بوصفه أي كفيته متشابهاً أي بحيث لا يدرك بالعقل فنسلم ذلك إلى الله تعالى ولا نشتغل بالتأويل (٣).

(١) مُلَاجِيُون، نور الأنوار في شرح المنار، ج ٢، ص ٢٧٠-٢٧١.

(٢) البيزدوي، أصول البيزدوي مع شرحه كشف الأسرار للبخاري، ج ١، ص ٥٩، الكافي شرح أصول البيزدوي للسغناقي، ج ١، ص ٢٤٥-٢٤٧.

(٣) انظر البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٥٩، السغناقي، الكافي شرح أصول البيزدوي، ج ١، ص ٢٤٥-٢٤٧، مختصراً من المصدرين.

ثالثاً: حكمه والحكمة من وجوده والعلاقة بينه وبينه الألفاظ الخفية الأخرى:

أ. أما حكمه عندهم وهو وجوب التوقف فيه^(١):

قال السرخسي: "والحكم فيه اعتقاد الحقيقة والتسليم بترك الطلب والاشتغال بالوقوف على المراد منه... لانقطاع احتمال معرفة المراد فيه وأنه ليس له موجب سوى اعتقاد الحقيقة فيه والتسليم كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] فالوقف عندنا في هذا الموضوع ثم قوله تعالى: ﴿وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] ابتداء بحرف الواو لحسن نظم الكلام وبيان أن الراسخ في العلم من يؤمن بالمتشابه، ولا يشتغل بطلب المراد فيه بل يقف فيه مسلماً هو معنى قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]"^(٢).

قال النسفي: "حكمه - المتشابه - اعتقاد الحقيقة قبل الإصابة، فيكون العبد مبتلى فيه بنفس الاعتقاد لا غير"^(٣).

ب - الحكمة من وجوده:

قال السرخسي: "وهذا لأن المؤمنين فريقان: مبتلى بالإمعان في الطلب لضرب من الجهل فيه ومبتلى عن الوقوف في الطلب لكونه مكرماً بنوع من العلم ومعنى الابتلاء من هذا الوجه ربما يزيد على معنى الابتلاء في الوجه الأول فإن في الابتلاء بمجرد الاعتقاد مع التوقف في الطلب بيان أن مجرد العقل لا يوجب شيئاً ولا يدفع شيئاً فإنه يلزمه اعتقاد الحقيقة فيما لا مجال لعقله فيه ليعرف أن الحكم لله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وهذا هو المعنى في الابتلاء بهذه الأسماء التي فيها تفاوت يعني المجمل والمشكل والخفي فإن الكل لو كان ظاهراً جلياً بطل معنى الامتحان ونيل

^١ (اللامشي، كتاب في أصول الفقه، ص ٧٨).

* قال مُلَاجِبُونَ: "أي اعتقاد أن المراد به حق، وإن لم نعلمه قبل يوم القيامة، وأما بعد القيامة فيصير مكشوفاً لكل احد إن شاء الله تعالى، وهذا في حق الأمة، وأما في حق النبي عليه الصلاة والسلام فكان معلوماً، وإلا تبطل فائدة التخاطب ويصير التخاطب بالمهمل كالتكلم بالزنجي مع العربي وهذا عندنا"، نور الأنوار بشرح المنار، ج ٢، ص ٢٦٧-٢٦٨.

^٢ (السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ١٦٩).

^٣ (النسفي، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، ج ١، ص ٢٢١).

الثواب بالجهد بالطلب ولو كان الكل مشكلاً خفياً لم يعلم منه شيء حقيقة فأثبت الشرع هذا التفاوت في صيغة الخطاب لتحقيق القلوب إلى محبتهم لحاجتهم إلى الرجوع إليهم والأخذ بقولهم والافتداء بهم" (١).

قال **الخضري**: "ولا شك في أن هذا قليل لا كثير، ولا يكون إلا فيما لا يتعلق به تكليف سوى مجرد الإيمان به، وكذلك لا يقع في قواعد الدين الكلية، وإنما يقع في الفروع الجزئية" (٢).

وقال **أبو زهرة**: "إن الآيات التي اشتملت على التكليف وبيان الأحكام التي هي قوام الشريعة الإسلامية ليس فيها التشابه قط، بل كلها واضح بين، إما في ذات نفسه، وإما ببيان النبي صلى الله عليه وسلم..." (٣).

ج - العلاقة بينه وبين الألفاظ الخفية الأخرى:

قال **النسفي**: "حكمه - المتشابه - اعتقاد الحقيقة قبل الإصابة*، فيكون العبد مبتلى فيه بنفس الاعتقاد لا غير؛ لأن المراد صار مشتبهاً على وجه لا طريق لدركه أصلاً، حتى سقط طلبه، بخلاف المجمل فإن طريق دركه متوهم بواسطة البيان من المجمل، وطريق الدرك في المشكل قائم فإنه يدرك بالتأمل بعد الطلب، والخفي يدرك بنفس الطلب" (٤).

وقال **التفتازاني**: "إذا خفي أي المراد من اللفظ فخفاؤه إما لنفس اللفظ أو لعارض الثاني يسمى خفياً، والأول: إما أن يُدرك المراد بالعقل أو لا، الأول يسمى مشكلاً، والثاني: إما أن يدرك المراد بالنقل أو لا يدرك أصلاً، الأول يسمى مجملاً، والثاني متشابهاً فهذه الأقسام متباينة بلا خلاف" (٥).

١ (السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ١٦٩).

٢ (الخضري، محمد بك، (١٩٦٩م)، أصول الفقه، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ٦، ص ١٣٧).

٣ (أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٣٥).

٤ (النسفي، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، ج ١، ص ٢٢١).

٥ (التفتازاني، التلويح على التوضيح، ج ١، ص ١٢٦).

١, ٢, ٥ المقارنة بين الألفاظ الخفية عند الجمهور وما يقابلها عند الحنفية

سبق بيان تقسيم الجمهور للألفاظ الخفية وأنهم قسموها إلى قسمين مجمل ومتشابه، أما الحنفية فقسموها إلى أربعة أقسام: الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه. قال **الخضري**: "الإشكال والإجمال والتشابه دائر مع الاستعمال لا على مجرد الوضع اللغوي كالمشترك اللفظي فإنه يدور مع الوضع وحده، أما الخفاء فإنه يدور مع عرض التسمية لأحد أو لمفهوم" (١).

وبالرجوع إلى قول **النسفي والتفتازاني** في الصفحة السابقة نستنتج ما يلي:

١- أن الخفي والمشكل والمجمل عند الحنفية يماثل المجمل عند الجمهور، ومما يدل على ذلك:

أولاً: أن الخفي عند الحنفية جاءه الخفاء بسبب زيادة وصف أو نقصان وصف أو انفراده باسم خاص، فلم تكن دلالة اللفظ عليه ظاهرة فاحتاج إلى بيان ويزول هذا الخفاء بالتأمل والطلب، وهذا يدخل في تعريف المجمل عند الجمهور: وهو ما لا يدل بنفسه على المراد منه بل يحتاج إلى بيان.

ثانياً: أن المشكل عند الحنفية له أسباب أربعة:

١. قد ينشأ الإشكال من لفظ مشترك.
٢. قد ينشأ الإشكال في مقابلة النصوص بعضها ببعض.
٣. غموض المعنى.
٤. استعارة بديعية.

أما أسباب الإجمال عند الجمهور فهي تتلخص بما يلي:

١. أن يكون بسبب الاشتراك: في اللفظ المفرد أو اللفظ المركب أو الحرف.
٢. التخصيص باستثناء مجهول، أو صور مجهولة، أو التقييد بصفة مجملة.
٣. كون اللفظ لم يوضع في أصل اللغة للدلالة على شيء بعينه.
٤. أن يكون مجملاً بين أفراد حقيقة واحدة.
٥. تعدد مرجع الضمير.

(١) (الخضري، أصول الفقه، ص ١٣٥).

٦. الإجمال بسبب نقل الشارع الأسماء من اللغة إلى الشرع قبل بيانه لنا.

وبمقارنة الأسباب نجد ما يلي:

أ. اعتبار الاشتراك سبباً من أسباب الإجمال عند الحنفية هو سبب عند الجمهور أيضاً.
ب - السبب الثاني والثالث والرابع عند الحنفية يدخل تحت أحد الأسباب التي ذكرها الجمهور من الثاني إلى السادس.

ثالثاً: المجل عند الحنفية يدخل في تعريف المجل عند الجمهور لما يلي:

أ. أن أسباب الإجمال عند الحنفية ثلاثة:

أ - تزامن المعاني على اللفظ مع انتفاء القرينة المرجحة لأحد هذه المعاني كلفظ القرء.

ب - غرابة اللفظ بحيث لا يفهم معناه لغة قبل التفسير مثل الهلوع.

ج - لانتقاله من معناه الظاهر - لغة - إلى ما هو غير معلوم كلفظ الربا.

وبمقارنتها في أسباب الإجمال عند الجمهور نجد أنها تدخل تحت السبب الأول والثالث والرابع والسادس.

رابعاً: المتشابه عند الحنفية في المرحلة الثانية يشابه المتشابه عند الجمهور عند من فرق بين المجل والمتشابه ولم يجعلهما بمعنى واحد.

أما المتشابه عند الحنفية في المرحلة الأولى فيدخل تحت مفهوم المجل عند الجمهور.

الفصل الثاني

من نماذج تطبيقات المفسرين على الألفاظ غير واضحة الدلالة

١،٢ تطبيقات على الخفي

ذكر العلماء أمثلة متعددة للخفي ومنها:

١،١،٢ حكم النباش

قال الله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٨].

قال السرخسي: "قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ فإنه ظاهر في السارق الذي لم يختص باسم آخر سوى السرقة يعرف به، خفي في الطرار والنباش، فقد اختصا باسم آخر هو سبب سرقتهما يعرفان به، فاشتبه الأمر أن اختصاصهما بهذا الاسم لنقصان في معنى السرقة أو زيادة فيها، ولأجل ذلك اختلف العلماء" (١).

فالآية واضحة الدلالة على وجوب قطع يد السارق، لكنها خفية الدلالة بالنسبة للنباش، هل نعهه سارقاً يقام عليه الحد أم لا؟ اختلف العلماء في قطع يد النباش على رأيين:

الرأي الأول: وهو قول ابن عباس (٢) و أبي حنيفة والثوري ومحمد والأوزاعي ومكحول (٣)

١) السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ١٦٨.

٢) ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم، (٢٠٠٤م)، المصنف، تحقيق حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيان، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط ١، ج ١٤، ص ٤٨٧، رقم (٢٩٢١٧)، الجصاص، أحكام القرآن، ج ٤، ص ٦٧، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي، (١٩٩٣م)، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ج ٣، ص ٤٩٤.

٣) العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين، (٢٠٠٠م)، البناء شرح الهداية، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ج ٧، ص ٢٧، الجصاص، أحكام القرآن، ج ٤، ص ٦٧، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٣، ص ٤٩٤.

وقول عند الشافعية^(١) لا يعد النباش سارقاً، فلا يقام عليه حكم القطع؛ لاختصاصه باسم خاص يخرج عن كونه سارقاً، وإنما يعزر تعزيراً. واستدلوا بما يلي:

١- عن معمر عن الزهري قال: "أُتي مروان بن الحكم بقوم يختفون القبور- يعني: ينبشون . ، فضربهم ونفاهم، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون"^(٢).
٢. عن أشعث عن الزهري قال: "أخذ نباش في زمان معاوية وكان مروان على المدينة، فسأل مَنْ كان بحضرته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة والفقهاء؟ فلم يجدوا أحداً قطعه، قال: فأجمع رأيهم على أن يضربه ويُطاف به"^(٣).
وجه الدلالة: قال الزهري: اجتمع رأي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمن كان مروان أميراً على المدينة على أن النباش لا يقطع، وكان الصحابة متوافرين يومئذٍ"^(٤).

وقال **التهانوي**: "دلالة الآثار على الباب ظاهرة، منها ما يدل على إجماع الصحابة في زمن معاوية على نفي القطع عن النباش، والإجماع اللاحق يرفع الخلاف السابق"^(٥).

٣. لوجود شبهة تفاوت واختلاف بين النباش والسارق والحدود تدرأ بالشبهات:
قال **الجصاص**: "ومنع أصحابنا رحمهم الله تعالى التعدية لنوع تفاوت أو شبهة تفاوت احتيالياً لدرء الحدود"^(٦).

^(١) ابن الرفعة، أبو العباس نجم الدين أحمد بن محمد بن علي الأئصاري ابن الرفعة، (٢٠٠٩م)، **كفاية النبيه شرح التنبيه، دراسة وتحقيق مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ج١٧، ص٢٩٧.**

^(٢) ابن أبي شيبة، **المصنف**، ج١٤، ص٤٨٦، رقم(٢٩٢٠٥)، وقال التهانوي، ظفر أحمد بن لطيف العثماني، (١٤١٤هـ)، **إعلاء السنن، تحقيق محمد تقي عثمانى، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، ط٣، ج١١، ص٦٦١**: "هذا سند صحيح رجاله رجال الجماعة".

^(٣) ابن أبي شيبة، **المصنف**، ج١٤، ص٤٨٦، رقم(٢٩٢٠٦).

^(٤) **الجصاص، أحكام القرآن**، ج٤، ص٦٨٠٦٧.

^(٥) **التهانوي، إعلاء السنن**، ج١١، ص٦٦٢٠٦٦١.

^(٦) **الجصاص، أحكام القرآن**، ج٢، ص٨٩٢.

وقال **السرخسي**: "وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله السرقة اسم لأخذ المال على وجه مسارقة عين حافظه مع كونه قاصداً إلى حفظه باعتراض غفلة له من نوم أو غيره والنباش يسارق عين من عسى يهجم عليه ممن ليس بحافظ للكفن ولا قاصداً إلى حفظه فهو يبين أن اختصاصه بهذا الاسم لنقصان في معنى السرقة وكذلك في اسم السرقة ما ينبىء عن خطر المسروق بكونه محرزا محفوظا وفي اسم النباش ما ينفي هذا المعنى بل ينبىء عن ضده من الهوان وترك الإحراز، والتعدية في مثل هذا لإيجاب العقوبة التي تدرأ بالشبهات باطلة"^(١).

وقال **العيني**^(٢): "لأن الشبهة تمكنت في الملك في كون الكفن ملكاً؛ لأنه لا ملك للميت حقيقة، ولا للوارث لتقدم حاجة الميت، وقد تمكن الخلل في المقصود وهو الانزجار؛ لأن الجناية في نفسها نادرة الوجود؛ لأن الطباع السليمة تنفر عنه، والكفن شيء بهيز لا تميل إليه الطباع المستقيمة"^(٣).

٤- القبر ليس بحرر، والدليل عليه اتفاق الجميع على أنه لو كان هناك دراهم مدفونة فسرقها لم يقطع لعدم الحرر والكفن كذلك"^(٤).

ورد **ابن العربي المالكي**^(٥) فقال "وأما قولهم: عن القبر غير حرر فباطل؛ لأن حرر كل شيء بحسب حاله الممكنة فيه، ولا يمكن ترك الميت عارياً، ولا يتفق فيه أكثر من دفنه، ولا يمكن أن يُدفن إلا مع أصحابه؛ فصارت هذه الحاجة قاضية

^١ (السرخسي، أصول الفقه، ج ١، ص ١٦٨).

^٢ (العيني: بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين، قاض قضاة الحنفية، ووالي الحسبة، عارف بالنحو والحديث والفقه، واسع النظر في الفنون، نسبته إلى عين تاب بطلب له كتب عديدة منها عمدة القاري شرح صحيح البخاري، والبنية شرح الهداية، اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ص ٢٠٧-٢٠٨).

^٣ (العيني، البنية، ج ٧، ص ٢٨).

^٤ (الجصاص، أحكام القرآن، ج ٤، ص ٦٨).

^٥ (ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري المالكي، قاض من حفاظ الحديث، برع في الأدب وبلغ رتبة الاجتهاد في الدين، له كتب كثيرة منها: أحكام القرآن، وعارضة الأحوذى شرح سنن الترمذي، الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ٢٣٠).

بأن ذلك حرزه، وقد نبّه الله تعالى عليه بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥-٢٦] (١) ليسكن فيه حياً ويُدفن فيه ميتاً (٢).

ورد مثل هذا الكلام **الجصاص** فقال: "فإن قيل: إن الأحرار مختلفة فمنها شريحة يقال حرز لما في الحانوت، والاصطبل حرز للدواب والأموال... وكل شيء يكون حرزاً لما يحفظ به ذلك الشيء في العادة، ولا يكون حرزاً لغيره، فلو سرق دراهم من اصطبل لم يقطع، ولو سرق منه دابة قطع ذلك... والقبر هو حرز للكفن وإن لم يكن حرزاً للدراهم، قيل له: هذا كلام فاسد من وجهين: أحدهما: أن الأحرار على اختلافها في أنفسها ليست مختلفة في كونها حرزاً لجميع ما يجعل فيها؛ لأن الاصطبل لما كان حرزاً للدواب فهو حرز للدراهم والثياب ويقطع فيما يسرقه منه... والوجه الآخر: أن قضيتك هذه لو كانت صحيحة لكانت مانعة من إيجاب قطع النباش؛ لأن القبر لم يحفر ليكون حرزاً للكفن فيحفظ به، وإنما يحفر لدفن الميت وستره عن عيون الناس، وأما الكفن فإنما هو للبلى والهلاك" (٣).

٥. الكفن لا مالك له، والدليل عليه أنه من جميع المال فدل على أنه ليس في ملك أحد ولا موقوف على أحد، فلما صح أنه من جميع المال وجب أن لا يملكه الوارث كما لا يملكون ما صرف في الدين الذي هو من جميع المال، وبدل عليه أيضاً أن الكفن يبدأ به على الديون، فإذا لم يملك الوارث ما يُقضى به الديون فهو أن لا يملك الكفن أولى، وإذا لم يملكه الوارث، واستحال أن يكون الميت مالكاً، وجب أن لا يقطع سارقه كما لا يقطع سارق بيت المال، وأخذ الأشياء المباحة التي لا ملك لها" (٤).

ورد **القرطبي** فقال: "وأما قولهم: إن الميت لا يملك فباطل أيضاً؛ لأنه لا يجوز

١ (وجه الاستدلال أن الله تعالى جعل الأرض بيتاً للإنسان ظاهراً وباطناً، كما قال الشعبي: بطنها لأمواتكم وظهرها لأحيائكم، انظر ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، ج ٨، ص ٢٩٩.

٢ (ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، (٢٠٠٣م)، أحكام القرآن، تخريج محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ج ٢، ص ١١٢.

٣ (الجصاص، أحكام القرآن، ج ٤، ص ٦٨.

٤ (الجصاص، أحكام القرآن، ج ٤، ص ٦٨.

ترك الميت عارياً فصارت هذه الحاجة قاضية بأن القبر حرز" (١).

وقال ابن قدامة: "وقولهم: إنه لا مالك له، ممنوع، بل هو مملوك للميت؛ لأنه كان مالكا له في حياته، ولا يزول ملكه إلا عما لا حاجة به إليه، ووليّه يقوم مقامه في المطالبة، كقيام ولي الصبي في الطلب بماله" (٢).

وقال ابن الرفعة (٣): "فإن قيل: الكفن لا مالك له، فلم يجب القطع بسرقة كسائر الأشياء المباحة.

قال أبو الطيب والماوردي: لأصحابنا في الكفن إذا كان من تركة الميت، ثلاثة أوجه: أحدها أنه ملك للميت، فإذا أكله سبع أو أخذه سيل، انتقل إلى ملك الورثة على رأي، وعلى رأي الأكثرين: يكون بيت المال، وبه جزم ابن الصباغ.

والثاني: أنه ملك للورثة، والميت أحق به ما دام باقياً، فإذا بلي تصرفوا فيه بالفريضة، وهذا هو الأصح في الرافعي (٤)، وعلى هذين الوجهين يندفع السؤال.

والثالث: أنه لا مالك له، أي: معين؛ فيكون لله تعالى كما قاله الرافعي؛ لأن الوارث لا يتمكن من التصرف فيه، والميت لا يملك شيئاً، فإذا بلي الميت كان لبيت المال، وجزم القاضي حسين بأنه يكون ملكاً للوارث على هذا الوجه أيضاً... وعلى هذا

١ (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٦، ص ١٦٤.

٢ (ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعلي، (٩٩٧م)، المغني شرح مختصر الخرقي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الطلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط ٣، ج ١٢، ص ٤٥٦.

٣ ابن الرفعة: أبو العباس نجم الدين أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، فقيه شافعي من فضلاء مصر، كان محتسب القاهرة، ناظر ابن تيمية وسئل عنه فقال: رأيت شيخاً يتقاطر منه فقه الشافعية، له كتب عديدة منها: المطلب في شرح الوسيط، وكفاية النبيه في شرح التنبيه للشيرازي، الزركلي، الأعلام، ج ١، ص ٢٢٢.

٤ (الرافعي: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني، فقيه من كبار الشافعية، له مجلس بقزوين للتفسير والحديث، نسبتّه إلى رافع بن خديج الصحابي، توفي سنة ٦٢٣هـ، له كتب عديدة منها: الإيجاز في أخطار الحجاز، المحرر في الفقه الشافعي، شرح مسند الشافعي، فتح العزيز في شرح الوجيز للغزالي، الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ٥٥.

لا يمتنع أن يقطع فيه؛ كما أن ستارة الكعبة لا مالك لها، ويقطع سارقها، وكذلك أبواب المساجد" (١).

وقال الروياني (٢): "إذا ثبتت السرقة على النباش قطع الإمام يده ولا يحتاج إلى خصومة أحد؛ لأن القطع حق الله تعالى، ولا يفتقر إلى دعوى مدعي، وإنما نقول في مال الحي: لا يقطع حتى يدعي لأنه يجوز أن يكون أباح له أخذه، فإذا حضر اعترف بما يكذب الشاهدين، ويسقط القطع، وليس كذلك في الكفن، فإن هذا لا يحتمل فيه، فلم يفتقر إلى دعوى مدع" (٣).

٦. القبر لم يحفر ليكون حرزاً للكفن فيحفظ به، إنما يحفر لدفن الميت وستره عن عيون الناس، وأما الكفن فإنما هو للبلبلى والهلاك" (٤).

وقال ابن الرفعة: "الحرز إنما شرط في وجوب القطع؛ لأن المحرز يحتشم الناس من تناوله ومد الأيدي إليه، وهذا المعنى موجود في الكفن في القبر: فإن في الطباع نفرة عن تناوله؛ فحل القبر محل الحرز بالبيوت المغلقة والأبواب المقفلة" (٥).

ورد ابن العربي: "وأما قولهم: إنه عرضة للتلف، فكل ما يلبسه الحي أيضاً معرض للتلف والإخلاق بلباسه، إلا أن أحد الأمرين أعجل من الثاني" (٦).
الرأي الثاني: يقطع النباش وهو قول أبو الدرداء وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز وأبو

١ (ابن الرفعة، كفاية النبيه بشرح التنبيه، ج ١٧، ص ٢٩٧).

٢ (الروياني: أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل، فقيه شافعي من أهل رويان بنواحي طبرستان، بلغ من تمكنه من حفظه أن قال لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي، له تصانيف عديدة منها: بحر المذهب، ومناصيص الإمام الشافعي، الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ١٧٥).

٣ (الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل، (٢٠٠٢م)، بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي، تحقيق أحمد عزو عناية الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ج ١٣، ص ٩٥).

٤ (الجصاص، أحكام القرآن، ج ٤، ص ٦٨).

٥ (ابن الرفعة، كفاية النبيه في شرح التنبيه، ج ١٧، ص ٢٩٦).

٦ (ابن العربي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١١٢).

يوسف والشعبي والزهري ومسروق والحسن والنخعي وعطاء وابن أبي ليلي وربيعة (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤).
واستدلوا بما يلي:

١. قول الله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٨].
وجه الدلالة:

قال **العمراني** (٥): "السارق: اسم جنس يتناول كل من أخذ الشيء على وجه الاستخفاء، وإن كان كل نوع من السرقة يختص باسم، فيقال لمن نقب: نقَّب، ولمن أخذ شيئاً من الجيب: طرَّر، ولمن أخذ الكفن من القبر نباش، ويسمى المختفي" (٦).
٢. عن أبي ذر قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا أبا ذر، قلت: لبيك يا

(١) العيني، البناية، ج ٧، ص ٢٧، الجصاص، أحكام القرآن، ج ٤، ص ٦٨، أبو حيان، البحر المحيط، ج ٣، ص ٤٩٤، ابن أبي شيبة، المصنف، ج ١٤، ص ٤٨٧، الآثار (٢٩٢٠٧. ٢٩٢١٦).
(٢) ابن العربي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١١٢، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٦، ص ١٦٤.
(٣) البيهقي، السنن الكبرى، ج ٨، ص ٤٦٧، أبو حيان، البحر المحيط، ج ٣، ص ٤٩٤، عبد الله بن الشيخ حسن الحسن الكوهجي الشافعي، زاد المحتاج إلى فهم مقاصد المنهاج، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، طبع وزارة الشؤون الدينية، قطر، ط ١، ج ٤، ص ٢٣٣.
(٤) ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، (١٩٨٤م) زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ج ٢، ص ٣٥٣، ابن عادل الحنبلي، أبو حفص عمر بن علي الدمشقي، (١٩٩٨م)، الباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وغيرهم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ج ٧، ص ٣٣١، ابن البناء، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله، (١٩٩٣م)، المقنع في شرح مختصر الخرق، تحقيق عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ج ٣، ص ١١٣٣.
(٥) العمراني: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير سالم بن أسعد الشافعي اليمني، شيخ الشافعية في اليمن، له كتب عديدة منها: شرح الوسائل للغزالي، مختصر الإحياء، الزركلي، الأعلام، ج ٨، ص ١٤٦.

(٦) العمراني، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم الشافعي، (٢٠٠٠م)، البيان في مذهب الشافعي، عناية قاسم محمد النوري، دار المنهاج، بيروت، لبنان، ط ١، ج ١٢، ص ٤٤٨.

رسول الله وسعديك، فقال: "كيف أنت إذا أصاب الناس موتٌ، يكون البيت فيه بالوصيف"، يعني القبر؛ قلت: الله ورسوله أعلم، أو ما خار الله ورسوله، قال: عليك بالصبر أو قال تصبر"، قال أبو داود: قال حماد بن أبي سليمان: يقطع النباش؛ لأنه دخل على الميت بيته" (١).

وجه الدلالة: "أن النبي صلى الله عليه وسلم سمى القبر بيتاً، والبيت حرز، والسارق من الحرز يقطع" (٢)، والناس يعدونه حرزاً له؛ ولهذا لا ينسب واضعه فيه إلى التقصير والتعدي" (٣).

قال الجصاص: "إنما سماه بيتاً على وجه المجاز؛ لأن البيت موضوع في لغة العرب لما كان مبنياً ظاهراً على وجه الأرض، وإنما سمى القبر بيتاً تشبيهاً بالبيت المبنى، ومع ذلك فإن قطع السارق ليس معلقاً بكونه سارقاً من بيت إلا أن يكون ذلك البيت مبنياً ليحرز به ما يجعل فيه، وقد بينا أن القبر ليس بحرز، ألا ترى أن المسجد يسمى بيتاً قال الله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾ [النور: ٣٦] ولو سرق من المسجد لم يقطع إذا لم يكن له حافظ، وأيضاً فلا خلاف أنه لو كان في القبر دراهم مدفونة فسرقها لم يقطع، وإن كان بيتاً، فعلمنا أن قطع السرقة غير متعلق بكونه بيتاً" (٤).

٢- عن بشير بن حازم، عن عمران بن يزيد بن البراء عن أبيه، عن جده في حديث ذكره، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ومن نبش قطعناه" (٥).

١) أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب في قطع النباش، ج ٦، ص ٤٦٠.

٤٦١، حديث رقم (٤٤٠٩)، وقال شعيب: "حديث صحيح"، وصححه الألباني، صحيح سنن

أبي داود، ج ٣، ص ٥٨، حديث رقم (٤٤٠٩).

٢) (التهانوي، إعلاء السنن، ج ١١، ص ٦٦١.

٣) (الرويانى، بحر المذهب، ج ١٣، ص ٩٤.

٤) (الجصاص، أحكام القرآن، ج ٤، ص ٦٩.

٥) (البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، (١٩٩١م)، معرفة السنن والآثار، تخريج

عبد المعطي أمين قلجى، دار قتيبة، دمشق، بيروت، دار الوعى، حلب، القاهرة، ط ١، ج ١٢،

ص ٤٠٩، رقم (١٧١٨٤).

ورد **التهانوي** فقال: "سنده مجهول، كما يتحصل من قول العلامة ابن عبد الهادي الحنبلي، ونقله الزيلعي، فلا يحتج به، فلا يعارض إجماع الصحابة الذي قد صح وثبت" (١).

٣. عن عمرة عن عائشة، قالت: سارق أمواتنا كسارق أحيائنا" (٢).

ورد **التهانوي** فقال: "إن ثبت فليس بنص في القطع، فإنه يحتمل أنها أرادت به التسوية في المعصية" (٣).

٤. وعن سهيل بن ذكوان قال: "شهدت ابن الزبير قطع نباشاً" (٤).

وجه الدلالة: "أن ابن الزبير قطع نباشاً بعرفات، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة، فدل على أنه إجماع" (٥).

ورد **التهانوي** فقال: "سنده ضعيف كما ترى" (٦).

٥. أخبرنا عبد الرزاق عن إبراهيم قال أخبرني عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن أبي ربيعة أنه وجد قوماً يختفون القبور باليمن على عهد عمر بن الخطاب فكتب إلى عمر فكتب إليه عمر أن يقطع أيديهم" (٧).

ورد **التهانوي** فقال: "في سنده إبراهيم وهو مختلف فيه... والاختلاف وإن كان غير مضر لكن إذا لم يعارض أقوى منه، وهو ههنا يعارضه سند أثر الباب - أثر

١ (التهانوي، إعلاء السنن، ج ١١، ص ٦٦١).

٢ (البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج ١٢، ص ٤٠٩، رقم (١٧١٨٣)).

٣ (التهانوي، إعلاء السنن، ج ١١، ص ٦٦١).

٤ (البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، (١٩٨٦م)، التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٤، ص ١٠٤، رقم (٢١١٩) في ترجمة سهيل بن ذكوان وقال: "قال عباد بن العوام . عن سهيل . كنا نتهمه بالكذب... واتهمه ابن معين".

٥ (العمرائي، البيان في مذهب الشافعي، ج ١٢، ص ٤٤٩).

٦ (التهانوي، إعلاء السنن، ج ١١، ص ٦٦١).

٧ (الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، (١٩٧٢م)، المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ط ١، باب المختفي والنباش، ج ١٠، ص ٢١٥، رقم (١٨٨٨٧)).

مروان السابق، وهو أقوى منه بلا ريب، فإنه صحيح، وإن ثبت فهو رأي لعمر رآه وأثر الباب رأي كثيرين من الصحابة" (١).

٦- هو سارق؛ لأنه تدرع الليل لباساً، واتقى الأعين، وتعمد وقتاً لا ناظر فيه ولا ماراً عليه، فكان بمنزلة ما لو سرق في وقت تبرز فيه الناس للعيد، وخلو البلد من جميعهم (٢).

٧- "ولأن القطع إنما وجب إحرازاً للمال وصيانة له، وكفن الميت أحق بذلك، لأن الحي إذا أخذت ثيابه استخلف بدلها، والميت لا يستخلف، فكان إيجاب القطع لصيانة ثيابه أولى" (٣).

٢، ١، ٢ حكم الطرار (٤):

اختلف الفقهاء في وجوب القطع للطرار على رأيين:

الرأي الأول: يجب قطعه وهو قول عند الحنفية (٥) وقول عند الحنابلة (٦) وإياس بن معاوية وداود الظاهري (٧).

واستدلوا بما يلي:

١. قول الله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٨].

١ (التهانوي، إعلاء السنن، ج ١١، ص ٦٦١.

٢ (ابن العربي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١١٢، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٦، ص ١٦٤.

٣ (العمراني، البيان في مذهب الشافعي، ج ١٢، ص ٤٤٩.

٤ (الطرار: "هو الذي يقطع الجيب أو غيره ويأخذ منه"، مجد الدين ابن تيمية، مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن أبي القاسم بن الخضر، (٢٠٠٧م)، المحرر في الفقه، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ج ٢، ص ٣٨١.

٥ (السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ١٦٨.

٦ (مجد الدين ابن تيمية، المحرر في الفقه، ج ٢، ص ٣٨١،

٧ (الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد البستي، (١٩٣٢م)، معالم السنن شرح سنن أبي داود، تصحيح محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ط ١، ج ٣، ص ٣٠٦.

وجه الدلالة: "اختصاص الطرار بذلك الاسم لزيادة حذق ولطف منه في جنائته؛ فإنه يسارق عين من يكون مقبلاً على الحفظ قاصداً لذلك بفترة تعتريه في لحظة، فذلك ينبئ عن مبالغة في جنائته السرقة، وتعدية بمثله مستقيم في الحدود؛ لأنه إثبات حكم النص بطريق الأولى، بمنزلة حرمة الشتم والضرب بالنص المحرم للتأفيف" (١).

الرأي الثاني: لا يقطع وهو رأي الحنفية (٢)

والمالكية (٣) والشافعية (٤) والحنابلة (٥).

واستدلوا بما يلي:

١. قول الله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٨].

١ (السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ١٦٨).

٢ (العيني، البناء، ج ٧، ص ٢٦، ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري، (١٩٩٧م)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تخريج الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ج ٥، ص ٩٣، الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، (٢٠٠٣م)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ج ٩، ص ٢٧٥).

٣ (مالك، بن أنس الأصبحي، (٢٠٠٣م)، الموطأ برواياته (يحيى الليثي، القعني، أبي مصعب الزهري، الحدثاني، ابن بكير، ابن القاسم، ابن زياد) بزياداتها وزوائدها واختلاف ألفاظها، تحقيق وضبط وتخريج سليم بن عيد الهلالي، مجموعة الفرقان التجارية، دبي، ج ٤، ص ١٦٥، ابن رشد، القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، (١٩٨٨م)، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ج ١٦، ص ٣٨٥).

٤ (العمرائي، البيان في مذهب الشافعي، ج ١٢، ص ٤٣٣).

٥ (ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي، (١٩٩٤م)، الكافي في فقه الإمام احمد بن حنبل، تحقيق محمد فارس ومسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ج ٤، ص ٧١، ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن بن سالم بن ضويان، (١٩٨٢م)، منار السبيل في شرح الدليل على مذهب الإمام المجلد أحمد بن حنبل، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٥، ج ٢، ص ٣٨٤).

وجه الدلالة:

أن الله تعالى أوجب القطع على السارق والمنتهب والمختلس ليس بسارق للأمر
التالية:

أ . انتفاء ركن السرقة:

قال ابن نجيم: "لانتفاء ركن السرقة وهي الأخذ خفية"^(١).

قال الكاساني: "ركن السرقة، فهو الأخذ على سبيل الاستخفاء، قال الله تعالى:"

﴿إِلَّا مَنْ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَاتَّبَعَهُ، شَهَابٌ مُبِينٌ﴾ [الحجر: ١٨] سمي . سبحانه وتعالى . أخذ
المسموع على وجه الاستخفاء استراقاً، ولهذا يسمى الأخذ على سبيل المجاهرة مغالبة،
أو نهباً، أو خلسة، أو غصباً، أو انتهاباً واختلاساً، لا سرقة"^(٢).

ب . السارق يأخذ المال على وجه لا يمكن انتزاع الحق منه بالحكم، بخلاف المنتهب
والمختلس:

قال العمراني الشافعي: "و لأن السارق يأخذ المال على وجه الاستخفاء، فلا

يمكن انتزاع الحق منه بالحكم، فجعل القطع ردعاً له، والمنتهب"^(٣) والمختلس"^(٤)
والجاحد والخائن يأخذون المال على وجه يمكن انتزاع الحق منهم، فلا حاجة إلى
إيجاب القطع عليهم"^(٥).

ج . يقطع السارق لأنه يأخذ المال من حرز مثله، بخلاف المنتهب والمختلس فإنه يأخذ
المال من غير حرز"^(٦).

د. لخبث المنزعة وقلة العذر فيه"^(١).

^١ (ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٥، ص ٩٣.

^٢ (الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٩، ص ٢٧٥.

^٣ (المنتهب: "من يأخذ الشيء عياناً بالغلبة"، العمراني، البيان في مذهب الشافعي، ج ١٢،
ص ٤٣٣.

^٤ (المختلس: "من يأخذ الشيء عياناً، مثل أن يمد يده إلى منديل إنسان فيأخذه من رأسه"،
العمراني، البيان في مذهب الشافعي، ج ١٢، ص ٤٣٣.

^٥ (العمراني، البيان في مذهب الشافعي، ج ١٢، ص ٤٣٣-٤٣٤.

^٦ (ابن رشد، البيان والتحصيل، ج ١٦، ص ٣٨٥.

٢ — عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
"ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع" . هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ والعمل على
هذا عند أهل العلم^(٢).

وجه الدلالة:

قال **الخطابي**^(٣): "أجمع عامة أهل العلم على أن المختلس والخائن لا يقطعان
وذلك أن الله سبحانه إنما أوجب القطع على السارق، والسرقة إنما هي أخذ المال
المحفوظ سراً عن صاحبه، والاختلاس غير محترز منه فيه، وقد قيل: إنما سقط عن
الخائن؛ لأن صاحب المال قد أعان على نفسه في ذلك بائتمانها إياه، وكذلك المختلس،
وقد يحتمل أن يكون إنما سقط القطع عنه لأن صاحبه قد يمكنه رفعه عن نفسه
بمجاهدته وبالاستغاثة بالناس، فإذا قصر في ذلك ولم يفعل صار كأنه أتى من قبل
نفسه"^(٤).

٢، ١، ٣ اللواط هل هو زنى أم لا؟

قال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَدَاؤُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾﴾ [النور: ٢] .

^١ (ابن عطية، أبو محمد عبد الحق (١٤١٣هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار
الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ج ٢، ص ١٨٨ .

^٢ (الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، (٩٧٨م)، سنن الترمذي، تحقيق وشرح أحمد
محمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ٢، كتاب السرقة، باب ما جاء في
الخائن والمختلس والمنتهب، ج ٣، ص ٢٧٦، رقم (١٥١٤)، وقال شعيب: "حديث صحيح رجاله
ثقات"، وصححه الألباني، محمد ناصر الدين، (٢٠٠٠م)، صحيح سنن الترمذي، مكتبة المعارف،
الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ج ٢، ص ١٣٣، رقم (١٤٤٨).

^٣ (الخطابي: أبو سليمان حمد بن محمد البستي، من أهل بست من كابل، من نسل زيد بن
الخطاب، فقيه محدث وشاعر، له كتب عديدة منها: بيان إعجاز القرآن، إصلاح خطأ المحدثين،
وغريب الحديث، الزركلي، الأعلام، ج ٢، ص ٢٧٣ .

^٤ (الخطابي، معالم السنن، ج ٣، ص ٣٠٦ .

قال الشاشي: "قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: ٢] ظاهر في حق الزاني خفي في حق اللوطي" (١).

ولقد اختلف الفقهاء في إقامة الحد على من يعمل عمل قوم لوط هل يعتبر زانٍ يجب عليه الحد أم لا يعد زانياً فلا يقام عليه الحد إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: يجب عليه الحد ويعتبر زانياً يجرم إن كان محصناً ويجلد إن كان غير محصن وهو قول عثمان البتي والحسن بن صالح وأبي يوسف ومحمد و الحسن وإبراهيم وعطاء (٢)، والراجح عند الشافعية (٣) وقول عند الحنابلة (٤).

القول الثاني: يقتل على كل حال محصناً أو غير محصن وهو قول مالك (٥) والليث (٦) وقول عند الشافعية (١) وقول عند الحنابلة (٢).

(١) الشاشي، أصول الشاشي، ص ٥٦.

(٢) الجصاص، أحكام القرآن، ج ٥، ص ١٠٤.

(٣) الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٢٣، ص ١٣٣، الجويني، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، (٢٠٠٧م)، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، جدة، ط ١، ج ١٧، ص ١٩٧، الحصني، تقي الدين أبو بكر بن محمد الحصني الحسيني، (٢٠٠١م)، كفاية الأخيار، تحقيق وتخريج عبد القادر الأرنؤوط، دار البشائر، دمشق، ط ٩، ص ٥٦٥.

(٤) الحجاي، شرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم أبي النجا الحجاي المقدسي، (٢٠٠٢م)، الإقناع لطالب الانتفاع، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبعة خاصة بدار الملك عبد العزيز، ط ٣، ج ٤، ص ٢٢٠، الشيباني، الوزير أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة، (٢٠٠٢م)، اختلاف الأئمة العلماء، تحقيق السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ص ٢٥٦.

(٥) عبد الوهاب، القاضي عبد الوهاب أبو محمد بن نصر المالكي، (١٩٩٨م)، المعونة على مذهب عالم المدينة، تحقيق محمد حسن محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ج ٢، ص ٣٢٦.

(٦) الجصاص، أحكام القرآن، ج ٥، ص ١٠٤، والليث: هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، إمام أهل مصر في الفقه والحديث جميع من دونه تحت أمره من النواب والقضاة، أصله من خراسان، قال الشافعي: الليث أفقه من مالك لكن أصحابه لم يقوموا به، الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٢٤٨.

وأكتفي بما أورده الرازي في شرح أدلة القولين السابقين فقد أطل في شرح وجهة نظر كل فريق:

قال الرازي: "البحث الأول: عن ماهية الزنا قال بعض أصحابنا إنه عبارة عن إيلاج فرج في فرج مشتهى طبعاً محرم قطعاً وفيه مسائل: المسألة الأولى: اختلفوا في أن اللواط هل ينطلق عليها اسم الزنا أم لا؟ فقال قائلون نعم.

واحتج عليه بالنص والمعنى، أما النص فما روى أبو موسى الأشعري رضى الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال: "إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان" (٣) وأما المعنى فهو أن اللواط مثل الزنا صورة ومعنى.

أما الصورة فلأن الزنا عبارة عن إيلاج فرج في فرج مشتهى طبعاً محرم قطعاً، والدبر أيضاً فرج لأن القبل إنما سمي فرجاً لما فيه من الانفراج، وهذا المعنى حاصل في الدبر، أكثر ما في الباب أن في العرف لا تسمى اللواط زناً، ولكن هذا لا يقدح في أصل اللغة، كما يقال: هذا طيب وليس بعالم، مع أن الطب علم، وأما المعنى فلأن الزنا قضاء للشهوة من محل مشتهى طبعاً على جهة الحرام المحض، وهذا موجود في اللواط لأن القبل والدبر يشتهيان لأنهما يشتركان في المعاني التي هي متعلق الشهوة من الحرارة واللين وضيق المدخل، ولذلك فإن من يقول بالطبائع لا يفرق بين المحليين، وإنما المفرق هو الشرع في التحريم والتحليل، فهذا حجة من قال اللواط داخل تحت اسم الزنا.

وأما الأكثرون من أصحابنا . الشافعية . فقد سلموا أن اللواط غير داخل تحت اسم الزنا، واحتجوا عليه بوجوه: أحدها: العرف المشهور من أن هذا لواط وليس بزنا وبالعكس، والأصل عدم التغيير . وثانيها: لو حلف لا يزني فلاط لا يحنث . وثالثها: أن الصحابة اختلفوا في حكم اللواط وكانوا عالمين باللغة فلو سمي اللواط زناً لأغناهم

^١ (الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٢٣، ص ١٣٣، الجويني، نهاية المطالب في دراية المذهب، ج ١٧، ص ١٩٧، الحصني، كفاية الأخيار، ص ٥٦٦.

^٢ (الشيباني، اختلاف الأئمة العلماء، ج ٢، ص ٢٥٦.

^٣ (البيهقي، السنن الكبرى، ج ٨، ص ٤٠٦، حديث رقم (١٧٠٣٣)، وقال: "منكر بهذا الإسناد".

نص الكتاب في حد الزنا عن الاختلاف والاجتهاد، وأما الحديث فهو محمول على الإثم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: "إذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان" (١) وقال عليه الصلاة والسلام: "اليدان تزنيان والعينان تزنيان" (٢)، وأما القياس فبمعيد لأن الفرج وإن كان سمي فرجا لما فيه من الانفراج فلا يجب أن يسمى كل ما فيه انفراج بالفرج وإلا لكان الفم والعين فرجاً، وأيضاً فهم سموا النجم نجماً لظهوره، ثم ما سمو كل ظاهر نجماً.

وسمو الجنين جنيناً لاستتاره، وما سمو كل مستتر جنيناً، واعلم أن للشافعي رحمه الله في فعل اللواط قولان: أحدهما عليه حد الزنا إن كان محصناً يرحم، وإن لم يكن محصناً يجلد مائة ويغرب عاماً وثانيهما: يقتل الفاعل والمفعول به سواء كان محصناً أو لم يكن محصناً، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام قال: "من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به" (٣)، ثم في كيفية قتله أوجه: أحدها: تحز رقبتة كالمرتد وثانيها: يرحم بالحجارة وهو قول مالك وأحمد وإسحق وثالثها: يهدم عليه جدار، يروى ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ورابعها: يرمى من شاهق جبل حتى يموت، يروى ذلك عن علي عليه السلام وإنما ذكروا هذه الوجوه: لأن الله تعالى عذب قوم لوط بكل ذلك فقال تعالى: ﴿جَعَلْنَا عَلَيْهَا سَاقِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ [هود: ٨٢]... ذكر حجة الشافعي رحمه الله على وجوب الحد من وجوه: الأول: أن اللواط، إما أن يساوي الزنا في الماهية، أو يساويه في لوازم هذه الماهية، وإذا كان كذلك وجب الحد بيان الأول: قوله عليه

(١) البيهقي، السنن الكبرى، ج ٨، ص ٤٠٦، حديث رقم (١٧٠٣٣)، وقال: "منكر بهذا الإسناد"، وهو تكلمة لحديث: إذا أتى الرجل الرجل...".

(٢) ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج ١٠، ص ٢٦٧، حديث رقم (٤٤١٩)، وقال شعيب: "إسناده صحيح على شرط مسلم".

(٣) أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب من عمل عمل قوم لوط، ج ٦، ص ٥١٠، حديث رقم (٤٤٦٢)، وقال شعيب: "ضعيف، عمرو بن عمرو وهو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب وإن كان صدوقاً، قد استنكر عليه هذا الحديث..."، وصححه الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج ٣، ص ٧٣، حديث رقم (٤٤٦٢).

الصلاة والسلام: "إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان" (١) فاللفظ دل على كون اللائط زانيا، واللفظ الدال بالمطابقة على ماهية دال بالالتزام على حصول جميع لوازمها، ودلالة المطابقة والالتزام مشتركان في أصل الدلالة، فاللفظ الدال على حصول الزنا دال على حصول جميع اللوازم، ثم بعد هذا إن تحقق مسمى الزنا في اللواط دخل تحت قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢] وإن لم يتحقق مسمى الزنا وجب أن يتحقق لوازم مسمى الزنا لما ثبت أن اللفظ الدال على تحقق ماهية دال على تحقق جميع تلك اللوازم ترك العمل به في حق الماهية فوجب أن يبقى معمولاً به في الدلالة على جميع تلك اللوازم، لكن من لوازم الزنا وجوب الحد فوجب أن يتحقق ذلك في اللواط.

أكثر ما في الباب أنه ترك العمل بذلك في قوله عليه الصلاة والسلام: "إذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان" (٢) لكن لا يلزم من ترك العمل هناك تركه ههنا الثاني: أن اللائط يجب قتله فوجب أن يقتل رجماً بيان الأول: قوله عليه السلام: "من عمّل عمّل قوم لوط فاقتلوا الفاعل منهما والمفعول به" (٣) وبين الثاني: أنه لما وجب قتله وجب أن يكون زانياً وإلا لما جاز قتله لقوله عليه السلام: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا لإحدى ثلاث" (٤) وههنا لم يوجد كفر بعد إيمان ولا قتل نفس بغير حق فلو لم يوجد الزنا بعد الإحصان لوجب أن لا يقتل، وإذا ثبت أنه وجد الزنا بعد الإحصان وجب الرجم لهذا الحديث. الثالث: نقيس اللواط على الزنا، والجامع أن الطبع داع إليه لما فيه من الالتذاد وهو قبيح فيناسب الزجر، والحد يصلح زاجراً عنه.

قالوا: والفرق من وجهين: أحدهما: أنه وجد في الزنا داعيات، فكان وقوعه أكثر فساداً فكانت الحاجة إلى الزاجر أتم. الثاني: أن الزنا يقتضي فساد الأنساب والجواب: إلغاؤهما بوطء العجوز الشوهاء" (٥).

١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

٢) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

٣) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

٤) (البخاري، صحيح البخاري، كتاب الديات، باب قول الله: النفس بالنفس...، ص ١٧٠١، حديث رقم (٦٨٧٨).

٥) (الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٢٣، ص ١٣٢. ١٣٤.

القول الثالث: لا يجب الحد ولكن يعزر وهو قول أبي حنيفة^(١) وقول عند الشافعية^(٢).

قال **الجصاص:** "قال أبو بكر: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث زنا بعد إحصان وكفر بعد إيمان وقتل نفس بغير نفس"^(٣)، فحصر قتل المسلم إلا بإحدى هذه الثلاث، وفاعل ذلك خارج عن ذلك؛ لأنه لا يسمى زنا... وبما روى الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به"^(٤) قيل له: عاصم بن عمرو وعمرو بن أبي عمرو ضعيفان لا تقوم بروايتهما حجة ولا يجوز بهما إثبات حد، وجائز أن يكون لو ثبت إذا فعلاه مستحلين له، وكذلك تقول فيمن استحل ذلك أنه يستحق القتل، وقوله: "فاقتلوا الفاعل والمفعول به" يدل على أنه ليس بحد وأنه بمنزلة قوله صلى الله عليه وسلم: "من بدل دينه فاقتلوه"^(٥)؛ لأن حد فاعل ذلك ليس هو قتلا على الإطلاق وإنما هو الرجم عند من جعله كالزنا إذا كان محصنا وعند من لا يجعله بمنزلة الزنا ممن يوجب قتله فإنما يقتله رجما، فقتله على الإطلاق ليس هو قولاً لأحد، ولو كان بمنزلة الزنا لفرق فيه بين المحصن وغير المحصن، وفي تركه صلى الله عليه وسلم الفرق بينهما دليل على أنه لم يوجبه على وجه الحد"^(٦).

وقال **الرازي:** "واحتج أبو حنيفة رحمه الله بوجوه: أحدها: اللواط ليس بزنا على ما تقدم فوجب أن لا يقتل لقوله عليه الصلاة والسلام: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا

^١ (الجصاص، أحكام القرآن، ج ٥، ص ١٠٤).

^٢ (الجويني، نهاية المطالب في دراية المذهب، ج ١٧، ص ١٩٨،

^٣ (سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

^٤ (سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

^٥ (البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، ص ٧٤٣، حديث رقم (٣٠١٧).

^٦ (الجصاص، أحكام القرآن، ج ٥، ص ١٠٤).

لإحدى ثلاث^(١) وثانيها: أن اللواط لا يساوي الزنا في الحاجة إلى شرع الزاجر، ولا في الجناية فلا يساويه في الحد.

بيان عدم المساواة في الحاجة: أن اللواط وإن كانت يرغب فيها الفاعل لكن لا يرغب فيها المفعول طبعاً بخلاف الزنا، فإن الداعي حاصل من الجانبين، وأما عدم المساواة في الجناية فلأن في الزنا إضاعة النسب ولا كذلك اللواط، إذا ثبت هذا فوجب أن لا يساويه في العقوبة، لأن الدليل ينفي شرع الحد لكونه ضرراً ترك العمل به في الزنا، فوجب أن يبقى في اللواط على الأصل وثالثها: أن الحد كالبديل عن المهر فلما لم يتعلق باللواط المهر فكذا الحد والجواب: عن الأول أن اللواط وإن لم يكن مساوياً للزنا في ماهيته لكنه يساويه في الأحكام وعن الثاني: أن اللواط وإن كان لا يرغب فيه المفعول لكن ذلك بسبب اشتداد رغبة الفاعل، لأن الإنسان حريص على ما منع وعن الثالث: أنه لا بد من الجامع والله أعلم^(٢).

٢، ٢ تطبيقات على المشكل عند المفسرين وهم مشكل عند الحنفية وهو من المجمل عند الجمهور

١، ٢، ٢ الإشكال في اللفظ

١. لفظ التعزير: لفظ مشترك بين الإهانة والتعظيم:

قال تعالى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً

وَأَصِيلاً﴾ [الفتح: ٩].

قال القرافي^(٣): "التعزير: قيل لفظ مشترك بين الإهانة والتعظيم، لقولنا: عزز

الحاكم الجاني، فهو إهانة، وقوله تعالى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ

^(١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الديات، باب قول الله: النفس بالنفس...، ص ١٧٠١، حديث رقم (٦٨٧٨).

^(٢) الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٢٣، ص ١٣٤.

^(٣) القرافي: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي، نسبة لقبيلة صنهاجة من قبائل البربر، والقرافي نسبة للقرافة وهي المحلة التي تجاور قبر الإمام الشافعي، فقيه

وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً ﴿ [الفتح: ٩] أي: تعظموه فهو ليس بمشترك حينئذ، قالوا: بل هو متواطىء^(١) للقدر المشترك بين الموضوعين وهو المنع فتعزير الجناة يمنعهم من العود للجنايات، وتعزير رسول الله صلى الله عليه وسلم منعه من أعدائه من جميع المكاره^(٢).

قال الطبري^(٣): ﴿ ويعزروه ويوقروه ﴾ اختلف أهل التأويل في تأويله؛ فقال بعضهم: يُجْلُوهُ ويعظموه... وقال آخرون: معنى قوله ﴿ ويعزروه ﴾: ينصروه، ومعنى ﴿ ويوقروه ﴾ ويفخموه... وقال آخرون: معنى ذلك: ويعظموه... وهذه الأقوال متقاربات المعاني وإن اختلفت ألفاظ أهلها بها، ومعنى التعزير في هذا المعنى التقوية بالنصرة والمعونة، ولا يكون ذلك إلا بالطاعة والتعظيم والإجلال^(٤).

مالكي له معرفة بعدة فنون ومن البارعين في صنع التماثيل المتحركة مع الآلات الفلكية، له كتب عديدة منها: الذخيرة في الفقه، الخصائص في قواعد اللغة، الزركلي، الأعلام، ج ١، ص ٩٤-٩٥.

^(١) المتواطىء: "هو اللفظ الكلي الذي استوى معناه في أفراده من غير التفاوت، لا بالشدة ولا بالأولوية ولا بالأولية، وهو مأخوذ من: تواطأ فلان وفلان إذا اتفقا، ومثاله: الفرس، إذ كل فرد من أفرادها لا يزيد على الآخر، والإنسان كذلك كل فرد من أفرادها لا يزيد على الآخر في الحيوانية والناطقة"، هلال، هيثم، (٢٠٠٣م)، معجم مصطلحات الأصول، دار الجيل، بيروت، ط ١، ص ٢٧٦.

^(٢) القرافي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري، (٩٩٥م)، نفائس الأصول في شرح المحصول، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ج ٢، ص ٧٣٥.

^(٣) الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، الإمام المفسر والمؤرخ، مجتهداً في أحكام الدين لا يقلد أحداً، له مصنفات عديدة منها: جامع البيان في تأويل آي القرآن، المسترشد في علوم الدين، الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ٦٩.

^(٤) الطبري، محمد بن جرير، (٢٠٠١م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ج ٢١، ص ٢٥٢-٢٥٠.

وقال السخاوي (١): ﴿لِتُؤْمِنُوا﴾ الضمير للناس ﴿وَسَبِّحُوهُ﴾ من التسبيح، والضمائر لله تعالى، والمراد بتعزيز الله: تعزيز دينه ورسوله، ومن فرق الضمائر فقد أبعده. وقرئ: ﴿لِتُؤْمِنُوا، وتعزروا، وتوقروا﴾ بالتاء، وقيل: لرسول الله ولأمته. ﴿بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ قيل: صلاة الفجر وصلاة العصر (٢).

ونلاحظ أن الطبري أرجع الضمير بقوله: ﴿ويعزروه﴾ إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، فيما أرجع السخاوي الضمير إلى الله عز وجل.

٢. لفظ عسعس:

لفظ مشترك بين الإقبال والإدبار، وقد اختلف المفسرون بالمراد بلفظ عسعس فمنهم من حمّله على الإقبال، ومن حمّله على الإدبار:

قال القرافي: "ومن ذلك العسعسة في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ﴾ [التكوير: ١٧] قالوا: هو مشترك بين أول الليل وآخره" (٣).

وقال أيضاً: وقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ﴾ [التكوير: ١٧]، قيل: متواطئ، ومعناه: اختلاط الظلام بالضياء، وهو قدر مشترك بين أول الليل وآخره، فلا اشتراك (٤).

قال الطبري: "وأولى التأويلين في ذلك بالصواب عندي قول من قال: معنى ذلك: إذا أدبر وذلك لقوله: ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا نَفَسَ﴾ [التكوير: ١٨] فدل بذلك على أن القسم

(١) السخاوي: علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المصري الشافعي، عالم بالقراءات والفقهاء واللغة والتفسير، له نظم، أصله من سخا بمصر، أول من شرح الشاطبية وأذاع صيتها، له كتب كثيرة منها: الكوكب الوقاد في أصول الدين، متشابه كلمات القرآن مرتبة على حروف المعجم، المفضل شرح المفصل للزمخشري، الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ٣٣٢.

(٢) السخاوي، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المصري الشافعي، (٢٠٠٩م)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق موسى علي موسى مسعود وأشرف محمد عبد الله القصاص، دار النشر للجامعات، مصر، ج ٢، ص ٣٥٣.

(٣) القرافي، نفائس الأصول، ص ٧٣٥.

(٤) القرافي، نفائس الأصول، ج ٢، ص ٧٧٧.٧٧٨.

بالليل مدبراً، وبالنهار مقبلاً، والعرب تقول: عسعس الليل، وسعسع الليل، إذا أدبر ولم يبق منه إلا اليسير، ومن ذلك قول رؤبة بن العجاج (١):

ياهند ما أسرع ما تسعسعا ولو رجا تبّع الصبّا تتبّعاً
فهذه لغة من قال: سعسع، وأما لغة من قال: عسعس، فقول علقمة بن قُرطٍ:
حتى إذا الصبح لها تنفسا وأنجاب عنها ليلها وعسعسا
يعني: أدبر" (٢).

ونقل القرطبي خلاف المفسرين وأدلتهم فقال: ﴿وَأَلَّيْلٌ إِذَا عَسَّسَ﴾ قال الفراء: أجمع المفسرون على أن معنى عسعس أدبر؛ حكاة الجوهري. وقال بعض أصحابنا: إنه دنا من أوله وأظلم وكذلك السحاب إذا دنا من الأرض. المهدي: "والليل إذا عسعس" أدبر بظلامه؛ عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما. وروي عنهما أيضاً وعن الحسن وغيره: أقبل بظلامه. زيد بن أسلم: "عسعس" ذهب. الفراء: العرب تقول عسعس وسعسع إذا لم يبق منه إلا اليسير. الخليل وغيره: عسعس الليل إذا أقبل أو أدبر. المبرد: هو من الأضداد، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، وهو ابتداء الظلام في أوله، وإدباره في آخره... وهذه حجة الفراء. وقال امرؤ القيس:

عسعس حتى لو يشاء أدنا ... كان لنا من ناره مقبس

فهذا يدل على الدنو. وقال الحسن ومجاهد: عسعس: أظلم، قال الشاعر:
حتى إذا ما ليلهن عسعسا ... ركب من حد الظلام حندسا
الماوردي: وأصل العس الامتلاء؛ ومنه قيل للقدح الكبير عس لامتلائه بما فيه، فأطلق على إقبال الليل لابتداء امتلائه؛ وأطلق على إدباره لانتهاء امتلائه على ظلامه؛ لاستكمال امتلائه به. وأما قول امرؤ القيس:
ألما على الريع القديم بعسعسا، فموضع بالبادية.

(١) رؤبة بن العجاج: أبو محمد رؤبة بن عبد الله بن العجاج بن رؤبة التميمي الاسعدي، راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، أخذ عنه أعيان أهل البصرة، وكانوا يحتجون بشعره، ويقولوا بإمامته في اللغة، توفي سنة ١٤٥هـ، لما مات قال الخليل دفنا الشعر واللغة والفصاحة، له ديوان رجز، الزركلي الأعلام، ج ٣، ص ٣٤.

(٢) (الطبري، جامع البيان، ج ٢٤، ص ١٦١.١٦٢).

وعسّس أيضا اسم رجل ؛ قال الرجز :

وعسّس نعم الفتى تبياه، أي تعتمده.

ويقال للذئب العسّس والعسّاس والعساس ؛ لأنه يعس بالليل ويطلب. ويقال للقنافذ العسّاس لكثرة ترددها بالليل. قال أبو عمرو : والتعسّس الشم ، وأنشد :
كمنخر الذئب إذا تعسّسا، والتعسّس أيضا : طلب الصيد [بالليل]"^(١).
وتقول سلوى العوا: "ومثال الإجمال بسبب الاشتراك في فعل قوله تعالى:

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَّسَ﴾ [التكوير: ١٧] فإنه مشترك بين إقبال الليل وإدباره لما في معنى كل منهما من دلالة على الحركة البطيئة الخفية وتسلل الظلمة والنور إلى الكون، وقد جاءت آية تؤيد أن معناه في الآية أدبر وهي قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ﴾ [المدثر: ٣٣] فكون عسّس في الآية بمعنى أدبر يطابق معنى آية المدثر هذه كما ترى، ولكن الغالب في القرآن أنه تعالى يُقسم بالليل وظلامه إذا أقبل، وبالفجر وضيائه إذا أشرق، كقوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١]، وقوله: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّهَا﴾ [٣] ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ [الشمس: ٤.٣]... إلى غير ذلك من الآيات، والحمل على الغالب أولى، وهذا هو اختيار ابن كثير وهو الظاهر خلافاً لابن جرير"^(٢).

٣- لفظ القرء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]:

قال التلمساني"^(٣): "ومثل ذلك القرء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ

بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فإن لفظ القرء مشترك بين الطهر والحيض"^(١).

^١ (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٩، ص ٢٣٩.٢٣٨.

^٢ (العوا، سلوى محمد، (١٩٩٨م)، الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، تقديم عائشة عبد الرحمن "بنت الشاطي"، دار الشروق، القاهرة، بيروت، ط ١، ص ٧٤.

^٣ (التلمساني: الشريف أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي الإدريسي الحسني، المعروف بالشريف التلمساني، انتهت إليه إمامة المالكية في المغرب، له كتب منها: مفتاح الوصول إلى علم الأصول، وشرح مجمل الخونجي، الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٣٢٧.

قال القرافي المالكي: "قال تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] من المشترك في كتاب الله تعالى، ويرد عليه الخصم يقول: هذا متواطىء لا مشترك، وقيل في المتواطىء ثلاثة مذاهب:

قيل: هو موضوع لمطلق الجمع؛ لأن الدم يجتمع في الطهر في الجسد، وفي الحيض في الرحم من قولك: قرئت الماء في الحوض إذا جمعته.

وقيل: اسم للانتقال، والطاهر تنتقل للحيض، والحائض تنتقل للطهر.

وقيل: للزمان، تقول العرب: جاءت الرياح لقرئها أي لزمانها" (٢).

قال الجصاص الحنفي: "اختلف السلف في المراد بالقرء المذكور في هذه الآية،

فقال علي وعمر وعبد الله بن مسعود وابن عباس وأبو موسى: " هو الحيض " وقالوا: " هو أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة ". وروى وكيع عن عيسى الحافظ عن الشعبي عن ثلاثة عشر رجلا من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم الخبر فالخبر، منهم أبو بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس، قالوا: " الرجل أحق بامرأته ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة " وهو قول سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب. وقال ابن عمر وزيد بن ثابت وعائشة: " إذا دخلت في الحيضة الثالثة فلا سبيل له عليها " قالت عائشة: " الأقرء الأطهار ". وروى عن ابن عباس رواية أخرى: " أنها إذا دخلت في الحيضة الثالثة فلا سبيل له عليها ولا تحل للأزواج حتى تغتسل ". وقال أصحابنا جميعا: " الأقرء الحيض " وهو قول الثوري والأوزاعي والحسن بن صالح... (٣).

قال ابن العربي المالكي: " هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ أَشْكَالِ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ

الْأَحْكَامِ، تَرَدَّدَ فِيهَا عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ، وَاخْتَلَفَ فِيهَا الصَّحَابَةُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَبَيَّنَّ طَرِيقَهَا وَأَوْضَحَ تَحْقِيقَهَا، وَلَكِنَّهُ وَكَّلَ ذَلِكَ الْبَيَانَ إِلَى اجْتِهَادِ الْعُلَمَاءِ لِيُظَهَرَ فَضْلُ

^١ (التلمساني، الشريف أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسني، (١٩٩٨م)، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، دراسة وتحقيق محمد علي فركوس، المكتبة المكية، مكة، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ص ٧٦٥.

^٢ (القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، ص ٧٧٧.٧٧٨.

^٣ (الجصاص، أحكام القرآن، ج ٢، ص ٦٨-٥٥، وقد أطل في نصره مذهب الحنفية والرد على المخالفين لهم فليراجع.

المعرفة في الدرجات الموعود بالرفع فيها؛ وقد أطال الخلق فيها النفس، فما استضاءوا بقبس، ولا حلوا عفة الجلس^(١).

وقال البقاعي الشافعي^(٢): "ولما كان القرء مشتركاً بين الطهر والحيض وكان الأقراء مشتركاً بين جمع كل منهما وكان الطهر مختصاً عند جمع من أهل اللغة بأن يجمع على قروء كان مذكراً يؤنث عدده وكانت الحيضة مؤنثة يذكر عددها دل على أن المراد الإظهار بما يخصه من الجمع ويتأنيث عدده فقال ذاكراً ظرف التبرص: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾ أي جموع من الدم... هذه المادة باي ترتيب كان تدور على الجمع وان المراد بذلك الاظهار؛ لأنها زمن جمع الدم حقيقة، وأما زمن الحيض فإنما يسمى بذلك لأنه سبب تحقق الجمع، والمشهور من كلام أهل اللغة أن جمع القرء بمعنى الطهر أقراء وقروء، وإن جمعه إذا أطلق على الحيض أقراء فقط، وذلك لأن المادة لما كانت للجمع كانت أيام الطهر هي المتحققة بذلك، وكان جمع الكثرة أعرف في الجمع كان بالطهر أولى، وقال الحرالي: قروء جمع قرء وهو الحد الفاصل بين الطهر والحيض والذي يقبل الإضافة إلى كل واحد منهما، ولذلك ما تعارضت في تفسير لغته تفاسير اللغويين واختلف في معناه أقوال العلماء لخفاء معناه بما هو حد بين الحاليين كالحد الفاصل بين الظل والشمس فالقروء الحدود، وذلك حين تطلق المرأة لقباً عدتها في طهر لم تمس فيه ليطلقها على ظهور براءة من علقتهما لنألا يطلق ما لم تنطلق عنه، فإذا انتهى الطهر وابتدأ الحيض كان ما بينهما قرءاً؛ لأن القرء استكمال جمع الحيض حين يتعفن فما لم ينته إلى الخروج لم يتم قرءاً، فإذا طهرت الطهر الثاني وانتهى إلى الحيض كانا قرءين، فإذا طهرت الطهر الثالث وانتهى إلى الحيض شاهد كمال القرء كان ثلاثة أقراء، فلذلك يعرب معناه عن حل المرأة عند رؤيتها الدم من الحيضة الثالثة لتمام عدة الأقراء الثلاثة، فيوافق معنى من يفسر القرء بالطهر ويكون أقرب من تفسيره

^١ (ابن العربي، أحكام القرآن، ج ١، ص ٢٥٠).

^٢ (البقاعي: أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط، أصله من البقاع في سوريا، مفسر ومؤرخ وأديب له العديد من الكتب منها: عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران، الباحة في علمي الحساب والمساحة، الزركلي، الأعلام، ج ١، ص ٥٦).

بالحيض فأمد الطهر ظاهراً هو أمد الاستقراء للدم باطناً فيبعد تفسيره بالحيض عما هو تحقيقه من معنى الحد بعداً ما^(١).

ويقول ابن عادل الحنبلي^(٢): "اختلف العلماء في إطلاقه على الحيض والطهر: هل هو من باب الاشتراك اللفظي، ويكون من باب الأضداد أو من الاشتراك المعنوي، فيكون من المتواطئ، كما إذا أخذنا القدر المشترك: إما الاجتماع، وإما الوقت، وإما الخروج، ونحو ذلك... والقائل بالاشتراك اللفظي، وجعلهما من الأضداد هم جمهور أهل اللسان، كأبي عمرو ويونس وأبي عبيدة... مذهب الشافعي رضي الله عنه: أنها الأطهار، وهو مروى عن ابن عمرو وزيد وعائشة والفقهاء ومالك وربيعه وأحمد في رواية.

وقال علي وعمر وابن مسعود: هي الحيض، وهو قول أبي حنيفة والثوري والأوزاعي، وابن أبي ليلى وابن شبرمة وإسحاق وأحمد في رواية رضي الله عنهم...^(٣) وقد ساق أدلة الفريقين ورد عليها.

وتقول سلوى العوا: "ومثال الإجمال بسبب الاشتراك في اسم قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾ لأن القرء مشترك بين الطهر والحيض، وقد أشار الله تعالى إلى أن المراد بأقراء العدة الأطهار بقوله: ﴿فَطَلِقُوهُنَّ لِإِعْتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] فاللام للتوقيت، ووقت الطلاق المأمور به في الآية الطهر لا الحيض، وتدل قرينة زيادة التاء في قوله ثلاثة قروء، لدلالاتها على تذكير المعدود وهو الأطهار، فلو أراد الحيضات لقال: ثلاث قروء بلا هاء؛ لأن العرب تقول: ثلاثة أطهار وثلاث حيضات^(٤).

^(١) (البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الزباط الشافعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ج ٣، ص ٢٩٥. ٢٩٧).

^(٢) (ابن عادل الحنبلي: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الدمشقي، فقيه حنبلي، صاحب التفسير الكبير للباب في علوم الكتاب، وحاشية على المحرر في الفقه، الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٥٨).

^(٣) (ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج ٤، ص ١١٣. ١٢٠).

^(٤) (العوا، الوجوه والنظائر، ص ٧٤).

٤. لفظ المثل في قوله تعالى: قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْبَلُوا الصِّدْقَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدِيًّا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ ۗ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [المائدة: ٩٥].

قال ابن العيني: "فإن المثل مشترك بين المثل صورة وبين المثل معنى وهو المالية، فرجح محمد والشافعي المثل صورة؛ لأنه أبعد عن المخالفة التي هي ضد المماثلة، وأبو حنيفة وأبو يوسف رجحا المثل معنى؛ لأنه مراد في ما لا مثل له صورة بالإجماع..."^(١).

ونفس الاختلاف حصل بين المفسرين في تفسير المثل: هل هو المثل صورة؟ أو المثل معنى؟

قال ابن عطية^(٢): "اختلف العلماء في هذه المماثلة كيف تكون؟ فذهب الجمهور إلى أن الحكمين ينظران إلى مثل الحيوان المقتول في الخلقة وعظم المرأى فيجعلون ذلك من النعم جزاءه، قال الضحاك والسدي وجماعة من الفقهاء: في النعمة وحمار الوحش ونحوه بدنة، وفي الوعل والإبل ونحوه بقرة، وفي الطبي ونحوه كبش، وفي الأرنب ونحوه ثنية من الغنم، في اليربوع حمل صغير، وما كان من جرادة ونحوها ففيها قبضة طعام، وما كان من طير فيقوم ثمنها طعاماً فإن شاء تصدق به وإن شاء صام لكل صاع يوماً..."^(٣).

وقال الجصاص: "والحكمان عند أبي حنيفة يحكمان عليه بالقيمة ثم يختار المحرم ما شاء من هدي أو طعام أو صيام. وقال محمد: الحكمان يحكمان بما يريان من هدي أو طعام أو صيام، فإن حكما بالهدي كان عليه أن يهدي... فأما في جزاء

^(١) ابن العيني، شرح منار الأنوار في أصول الفقه، ص ٩٥.

^(٢) ابن عطية: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، مفسر فقيه، له معرفة بالحديث والشعر، ولي قضاء المرية، له كتاب: المحرر الوجيز في تفسير القرآن، وبرنامج ذكر فيه مروياته وأسماء شيوخه، الزركلي، الأعلام، ج ٣، ص ٢٨٢.

^(٣) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص ٢٣٧-٢٣٨.

الصيد فإن من يجعل الواجب عليه قيمة الصيد فإنه يخييره بعد ذلك، فإن اختار الهدى وبلغت قيمته بدنة نحرها، وإن لم تبلغ بدنة وبلغ بقرة ذبحها، فإن لم تبلغ وبلغ شاة ذبحها، وإن اشترى بالقيمة جماعة شاء أجزاءه. ومن يوجب النظير من النعم، فإنه إن حكم عليه بالهدى أهدى بما حكم به من بدنة أو بقرة أو شاة... وأيضاً قد اتفقوا فيما لا نظير له من النعم أن اعتبار الطعام إنما هو بقيمة الصيد، فكذلك فيما له نظير؛ لأن الآية منتظمة للأمرين، فلما اتفقوا في أحدهما أن المراد اعتبار الطعام بقيمة الصيد كان الآخر مثله." (١).

وقال الطحاوي (٢): "ولما اختلفوا في ذلك نظرنا فيه منه، فأما ما حكيناه عن أهل هذا القول الأخير، وإنهم جعلوا الجزاء في بعض الصيد المثل، والجزاء في بعضه القيمة، ولم نجد الله عز وجل فرّق الآية التي تلونا بين أجناس الصيد، بل وجدناه عز وجل عمّ ذلك وجمعه فقال: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ [المائدة: ٩٥] فذكر ما في الآية، ووجدنا قائلين هذا القول قد حصروا ما سوى الحمام من الطير فجعلوا جزاءه على قيمته، لا قيمة له نظير له مما سواه، وجعلوا في الحمام إذا أصيب شاة، ثم جعلوا الصيام إن وجب على قاتله، أو الإطعام إن وجب على قاتله مردوداً إلى قيمة الشاة، لا إلى قيمة الحمام، وليس في الآية هذا... (٣).

٥. كلمة ﴿أَنْتَ﴾ في قول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ وَقَدِمُوا أَنْفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوَةٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

١ (الجصاص، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٣٩-١٤٠).

٢ (الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي المصري الحنفي، الفقيه الحافظ المحدث، صاحب التصانيف الفائقة، كان ثقة ثباتاً، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمنه، عالماً بجميع الفقهاء، له كتب كثيرة منها: أحكام القرآن، معاني الآثار، ومشكل الآثار، الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري المصري، (١٩٨٢م)، الطبقات السننية في تراجم الحنفية، تحقيق عبد الفتاح الحلو، دار الرفاعي، الرياض، وهجر للطباعة، القاهرة، ط ١، ج ٢، ص ٥١-٤٩).

٣ (الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي المصري الحنفي، (١٩٩٨م)، أحكام القرآن، تحقيق سد الدين أونال، مطابع الأوفست، تركيا، ط ١، ج ٢، ص ٢٨٠).

قال ابن العيني: "كلمة **أَنْ** مشتركة تجيء بمعنى من أين كقوله تعالى: ﴿قَالَ يَمْرُومُ أَنْ لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] أي من أين لك هذا، وهذا المعنى يقتضي أن يحل إتيان دبر الزوجة، وبمعنى كيف كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَنْ يَحْيَى هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] وهذا المعنى لا يقتضيه، فأشكل أمر الإتيان في دبرها، فتأملنا فيه فظهر أنه بمعنى كيف، بقرينة الحرث، والدبر موضع الفرث لا موضع الحرث، هذا ما قاله الشراح" (١).

ونقل الرازي الخلاف في تفسير إتيان الزوجة في الدبر بناءً على تفسير كلمة ﴿أَنْ﴾ فقال: "ذهب أكثر العلماء إلى أن المراد من الآية أنه مخير بين أن يأتيها من قبلها في قبلها، وبين أن يأتيها من دبرها في قبلها، فقوله: ﴿أَنْ شِئْتُمْ﴾ محمول على ذلك، ونقل نافع عن ابن عمر أنه كان يقول: المراد من الآية تجويز إتيان النساء في أدبارهن، وسائر الناس كذبوا نافعاً في هذه الرواية، وهذا قول مالك، واختيار السيد المرتضى من الشيعة، والمرتضى رواه عن جعفر بن محمد الصادق رضي الله عنه...حجة من قال بالجواز وجوه:

الحجة الأولى: التمسك بهذه الآية من وجهين: الأول: انه تعالى جعل الحرث اسماً للمرأة فقال: ﴿نِسَاءُكُمْ حَرَّتُ لَكُمْ﴾ فهذا يدل على أن الحرث اسم للمرأة لا للموضع المعين، فلما قال بعده: ﴿فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنْ شِئْتُمْ﴾ كان المراد فأتوا نساءكم أنى شئتم فيكون هذا إطلاقاً في إتيانها على جميع الوجوه، فيدخل فيه محل النزاع.

الوجه الثاني: أن كلمة ﴿أَنْ﴾ بمعناها أين، قال الله تعالى: ﴿أَنْ لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧] والتقدير من أين لك هذا فصار تقدير الآية: فأتوا حرثكم أين شئتم وكلمة أين شئتم تدل على تعدد الأمكنة: اجلس أين شئتم، ويكون هذا تخييراً بين الأمكنة.

إذا ثبت هذا فنقول: ظهر أنه لا يمكن حمل الآية على الإتيان من قبلها في قبلها أو من دبرها في قبلها؛ لأن على هذا التقدير المكان واحد، والتعداد إنما وقع في طريق

(١) ابن العيني، شرح منار الأنوار في أصول الفقه، ص ١٠٤.

الإتيان، واللفظ اللائق به أن يقال: اذهبوا إليه كيف شئتم، فلما لم يكن المذكور ههنا لفظة: كيف، بل لفظة ﴿أَنْتَ﴾ ويثبت أن لفظة أنى مشعرة بالتخيير بين الأمكنة، ثبت أنه ليس المراد ما ذكرتم بل ما ذكرناه.

الحجة الثانية: لهم: التمسك بعموم قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٦] ترك العمل به في حق الذكور لدلالة الإجماع، فوجب أن يبقى معمولاً به في حق النسوان.

الحجة الثالثة: توافقنا على أنه لو قال للمرأة: دبرك علي حرام ونوى الطلاق انه يكون طلاقاً، وهذا يقتضي كون دبرها حلالاً له، هذا مجموع كلام القوم في هذا الباب. وأجاب الأولون فقالوا: الذي يدل على أنه لا يجوز أن يكون المراد من هذه الآية إتيان النساء في غير المأتي وجوه: الأول: أن الحرث اسم لموضع الحرثة...^(١). وكتب الوجوه والنظائر مليئة بالكلمات المشتركة فلترجع^(٢).

٢,٢,٢ الإشكال الناشئ عن الاشتراك في صورة اللفظ وهيئته^(٣)

١- لفظ: لَا تُضَاكَّرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُضَاكَّرَ وَوَالِدَةٌ يُوَلِّدُهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ يُوَلِّدُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٣]:

قال التلمساني: "وأما الاشتراك في هيئة اللفظ وصورته فهو من مشاركات الغلط ومثاله: قوله تعالى: ﴿لَا تُضَاكَّرَ وَوَالِدَةٌ يُوَلِّدُهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ يُوَلِّدُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ذلك أن أهل العلم اختلفوا: هل إرضاع الأم ولدها حق لها، فليس للأب أن ينقله إلى غيرها من

^١ (الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٦، ص ٧٩٧٦).

^٢ (انظر الدامغاني، المفسر الحسين بن محمد، (١٩٨٣م)، قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، تحقيق عبد العزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، البلخي، مقاتل بن سليمان، (٢٠٠٦م)، الوجوه والنظائر، تحقيق حاتم صالح الضامن، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط ١، العسكري، أبو هلال، (٢٠٠٧م)، الوجوه والنظائر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، وغيرها من الكتب.

^٣ (القسم الأول ص ٧١ من هذه الرسالة).

دون رضاها، أو حق عليها، فلأب أن يجبرها على ذلك، وليس لها أن تمتنع، وكل ذلك بناءً على أن صيغة الفعل مشتركة بين الفعل المضارع المبني للفاعل وبين الفعل المبني للمفعول النائب عنه، فإذا استدل أحد الفريقين بالآية على مذهبه، فللفريق الآخر أن يعترض عليه بالاشتراك في الصيغة^(١).

قال الإيجي: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَالِدَةَ يُؤَلِّدُهَا﴾ بأن تدفعه عن نفسها لمضرة أبيه بتربيته، بل عليها إرضاعه، ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ﴾ أي: الأب ﴿يُؤَلِّدُهُ﴾ بأن ينزع عنها إضراراً لها، ولا تضار" إلخ تفصيل لما قبله، أي: لا يكلف كل منهما الآخر ما ليس في وسعه ولا يضاره بسبب الولد...^(٢).

قال أبو حيان^(٣): "...روي عن ابن عباس لا تضارر بفك الإدغام وكسر الراء الأولى وسكون الثانية، وقرأ ابن مسعود لا تضارر بفك الإدغام أيضاً وفتح الراء الأولى وسكون الثانية^(٤)، قيل: رواها أبان عن عاصم والإظهار في نحو هذين المثليين لغة الحجاز، فأما من قرأ بتشديد الراء مرفوعة أو مفتوحة أو مكسورة فيحتمل أن يكون الفعل مبنيًا للفاعل، ويحتمل أن يكون مبنيًا للمفعول، كما جاء في قراءة ابن عباس وفي قراءة ابن مسعود ويكون ارتفاع والدة ومولود على الفاعلية إن قدر الفعل مبنيًا للفاعل، وعلى المفعولية إن قدر الفعل مبنيًا للمفعول، فإذا قدرناه مبنيًا للفاعل فالمفعول محذوف تقديره لا تضارر والدة زوجها بان تطالبه بما لا يقدر عليه من رزق وكسوة

^١ (التلمساني، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، ص ٧٦٥).

^٢ (الإيجي، جامع البيان، ج ١، ص ١٦٧، ١٦٨).

^٣ (أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي، من كبار علماء اللغة والتفسير والحديث والتراجم واللغات، اشتهرت كتبه في حياته وقرئت عليه، له كتب كثيرة منها: البحر المحيط في التفسير، طبقات نحاة الأندلس، تحفة الأريب في غريب القرآن، الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ١٥٢).

^٤ (ابن كثير ويعقوب وأبو عمرو: لاتضارر، برفع الراء، وأبو جعفر بإسكانها مخففة، والباقون بفتحها، ابن الجزري، تيسير التحبير في القراءات، ص ٣٠٥).

وغير ذلك من وجوه الضرر، ولا يضارر مولود له بزوجته بمنعها ما وجب لها من رزق وكسوة وأخذ ولدها مع إيثارها إرضاعه وغير ذلك من وجوه الضرر...^(١).

٢. لفظ **وَلَا يُضَارُّ** في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]:

قال **التلمساني**: "وأما المادة فلاشتراك فيها ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] قال ابن عباس وعطاء: معناه لا يمتنع كاتب من الكتب ولا شهيد من الشهادة إذا دعي إلى ذلك، فالفعل عندهما مبني للفاعل، وقال عكرمة وجماعة: معناه أن الداعي لا يضر بهما في وقت شغل أو عذر، فالبناء عندهم للمفعول النائب عن الفاعل، فأى الفريقين احتج بالآية على مذهبه، فللفريق الآخر أن يقدح في احتجاجه بالاشتراك في الصيغة"^(٢).

قال **أبو حيان**: "احتمل هذا الفعل أن يكون مبنياً للفاعل فيكون الكاتب والشهيد قد نهيا أن يضاراً أحداً بأن يزيد الكاتب في الكتابة أو يحرف، وبأن يكتم الشاهد أو يغيرها أو يمتنع من أدائها، قال معناه الحسن وطاوس وقتادة وابن زيد واختاره الزجاج لقوله بعد ﴿وَأَنْ تَقْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] لأن اسم الفسق بمن يحرف الكتابة ويمتنع من الشهادة حتى يبطل الحق بالكلية، أولى منه بمن أبرم الكاتب والشهيد، لأنه تعالى قال فيمن يمتنع من أداء الشهادة: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] والآثم والفاسق متقاربان، وقال ابن عباس ومجاهد وعطاء: بأن يقولوا علينا شغل ولنا حاجة، واحتمل أن يكون مبنياً للمفعول، فنهي أن يضارهما أحد بأن يعنتا ويشق عليهما في ترك أشغالهما، ويطلب منهما ما لا يليق في الكتابة والشهادة، قال معناه أيضاً ابن عباس ومجاهد وطاوس والضحاك والسدي، ويقوي هذا الاحتمال قراءة ابن عمر ولا يضار بالفك وفتح الراء الأولى، رواها الضحاك عن ابن مسعود وابن كثير عن مجاهد واختاره الطبري؛ لأن الخطاب من أول الآيات إنما هو للمكتوب له، وللمشهود له، وليس للشاهد والكاتب خطاب تقدم، وإنما رده على أهل الكتابة والشهادة فالنهي لهم أبين أن لا يضاروا الكاتب والشهيد فيشغلونهما عن شغلها وهم

^(١) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ص ٢٢٥.

^(٢) التلمساني، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، ص ٧٦٦.

يجدون غيرهما، ورجح هذا القول بأنه لو كان خطاباً للكاتب والشهيد، ل قيل وإن تفعلًا فإنه فسوق بكما، وإذا كان خطاباً للمدائنين فالمنهيون عن الضرار هم...^(١).

٣- الاستثناء: الَّذِينَ تَابُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٥]:

قال التلمساني: "القسم الثاني: الغلط في اللفظ المركب... ومثاله في الفقهيات: قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٥] فإنه يحتمل أن يكون استثناءً من جميع الجمل المتقدمة، ويلزم جواز قبول شهادة القاذف بعد توبته، ويكون استثناءً من الجملة الأخيرة فقط، فلا تقبل شهادة القاذف بعد توبته، والتركيب صالح للمعنيين، فمن احتج من الفريقين على مذهبه، فلآخر القدح في استدلاله باشتراك التأليف"^(٢).

قال ابن عادل الحنبلي: "وقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ اعلم أن في هذا الاستثناء خلافاً، هل يعود لما تقدمه من الجمل؟ أم إلى الجملة الأخيرة فقط؟ وتكلم عليها من النحاة ابن مالك والمهنازي، فاختر ابن مالك عوده إلى الجمل المتقدمة، والمهنازي إلى الأخيرة.

وقال الزمخشري^(٣): "رد شهادة القاذف معلق عند أبي حنيفة رحمه الله باستيفاء الحد، فإذا شهد قبل الحد أو قبل تمام استيفائه قُبلت شهادته، فإذا استوفي لم تقبل شهادته أبداً وإن تاب وكان من الأبرار الأتقياء.

وعند الشافعي رحمه الله^(٤) يتعلق ردّ شهادته بنفس القذف، فإذا تاب عن القذف بأن رجع عنه عاد مقبول الشهادة، وكلاهما متمسك بالآية، فأبو حنيفة رحمه الله جعل

^١ (أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ص ٣٧٠.

^٢ (التلمساني، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، ص ٧٧٢.٧٧٣.

^٣ (الزمخشري: جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، من أئمة العلم والدين والتفسير واللغة والآداب، معتزلي المذهب شديد الإنكار على الصوفية، ولد في زمخشر من قرى خوارزم، له كتب عديدة: الكشاف في تفسير القرآن، وأساس البلاغة، ومقدمة الأدب، الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ١٧٨.

^٤ (انظر قول الشافعي، الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٢٣، ص ١٦١.

جزاء الشرط الذي هو الرمي: الجلد وردُّ الشهادة عُقِيبَ الجلد على التأييد، وكانوا مُردودي الشهادة عنده في أبدهم، وهو مدة حياتهم، وجعل قوله: ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور: ٤] كلاماً مستأنفاً غير داخل في حيز جزاء الشرط، كأنه حكاية حال الرامين عند الله بعد انقضاء الجملة الشرطية، و﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ استثناء من الفاسقين، ويدل عليه قوله: ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾، والشافعي رحمه الله جعل جزاء الشرط الجملتين أيضاً غير أنه صرف الأبد إلى مدة كونه قاذفاً، وهي تنتهي بالتوبة والرجوع عن القذف وجعل الاستثناء متعلقاً بالجملة الثانية^(١).

وقال **الجصاص**: "حكم الله تعالى في القاذف إذا لم يأت بأربعة شهداء على ما قذفه به بثلاثة أحكام: أحدها جلد ثمانين، والثاني بطلان الشهادة، والثالث: الحكم بتفسيقه إلى أن يتوب. واختلف أهل العلم في لزوم هذه الأحكام له وثبوتها عليه بالقذف بعد اتفاقهم على وجوب الحد عليه بنفس القذف عند عجزه عن إقامة البينة على الزنا، فقال قائلون: "قد بطلت شهادته ولزمته سمة الفسق قبل إقامة الحد عليه" وهو قول الليث بن سعد والشافعي. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر ومحمد ومالك: "شهادته مقبولة ما لم يحد" وهذا يقتضي من قولهم أنه غير موسوم بسمة الفسق ما لم يقع به الحد؛ لأنه لو لزمته سمة الفسق لما جازت شهادته؛ إذ كانت سمة الفسق مبطلّة لشهادة من وسم بها إذا كان فسقه من طريق الفعل لا من جهة التدين والاعتقاد،... قوله **تعالى**: ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ لا يخلو من أن يكون بطلان هذه الشهادة متعلقاً بالفسق أو يكون حكماً على حياله تقتضي الآية تأييده، فلما كان حمله على بطلانها بلزوم سمة الفسق يبطل فائدة ذكره؛ إذ كان ذكر التفسير مقتضياً لبطلانها إلا بزواله والتوبة منه، وجب حمله على أنه حكم برأسه غير متعلق بسمة الفسق ولا بترك التوبة. وأيضاً فإن كل كلام فحكه قائم بنفسه وغير جائز تضمينه بغيره إلا بدلالة، وفي حمله على ما ادعاه المخالف تضمينه بغيره وإبطال حكمه بنفسه، وذلك خلاف مقتضى اللفظ. وأيضاً فإن حمله على ما ادعى يوجب أن يكون الفسق المذكور في الآية علة لما ذكر من إبطال الشهادة، فيكون تقديره: ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً؛ لأنهم فاسقون؛

^(١) (ابن عادل الحنبلي، الباب في علوم الكتاب، ج ١٤، ص ٢٩٤.٢٩٥).

وفي ذلك إزالة اللفظ عن حقيقته وصرفه إلى مجاز لا دلالة عليه؛ لأن حكم اللفظ أن يكون قائماً بنفسه في إيجاب حكمه وأن لا يجعل علة لغيره مما هو مذكور معه ومعطوف عليه، فثبت بذلك أن بطلان الشهادة بعد الجلد حكم قائم بنفسه على وجه التأبيد المذكور في الآية غير موقوف على التوبة" (١).

٤. قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان: ١٦].

قال ابن العيني: "وقد يكون الإشكال لاستعارة بديعية كقوله تعالى: ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان: ١٦] فإنه أشكل على السامع؛ لأن القارورة لا تكون من الفضة فبعد التأمل عرفنا أن تلك الأواني لا تكون من الزجاج ولا من الفضة بل تكون في صفاء الزجاج وبياض الفضة" (٢).

قال الرازي: "السؤال الرابع: كيف تكون هذه الأكواب من فضة ومن قوارير؟ الجواب: عنه من وجوه أحدها: أن أصل القوارير في الدنيا الرمل وأصل قوارير الجنة هو فضة الجنة، فكما أن الله تعالى قادر على أن يقلب الرمل الكثيف زجاجة صافية، فكذلك هو قادر على أن يقلب فضة الجنة قارورة لطيفة، فالغرض من ذكر هذه الآية، التبيه على أن نسبة قارورة الجنة إلى قارورة الدنيا كنسبة فضة الجنة إلى رمل الدنيا، فكما أنه لا نسبة بين هذين الأصلين، فكذا بين القارورتين في الصفاء واللطافة، وثانيها: قال ابن عباس: ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء وإذا كان كذلك فكمال الفضة في بقائها ونقاؤها وشرفها إلا أنه كثيف الجوهر، وكمال القارورة في شفافيتها وصفائها إلا أنه سريع الانكسار، فأنية الجنة آنية يحصل فيها من الفضة بقاؤها ونقاؤها، وشرف جوهرها، ومن القارورة، صفاؤها وشفافيتها وثالثها: أنها تكون فضة ولكن لها صفاء القارورة، ولا يستبعد من قدرة الله تعالى الجمع بين هذين الوصفين ورابعها: أن المراد بالقوارير في الآية ليس هو الزجاج، فإن العرب تسمى ما

١ (الجصاص، أحكام القرآن، ج ٥، ص ١٢٥، ١١٥).

٢ (ابن العيني، شرح منار الأنوار في أصول الفقه، ص ١٠٤).

استدار من الأواني التي تجعل فيها الأشربة ورق وصفا قارورة، فمعنى الآية: وأكواب من فضة مستديرة صافية رقيقة" (١).

٣، ٢ تطبيقات على المجمل

١. ألفاظ الصلاة والزكاة والربا ونحوها من المصطلحات الشرعية:

قال الشاشي الحنفي: "ونظيره - المجمل - في الشرعيات قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] فإن المفهوم من الربا هو الزيادة المطلقة وهي غير مرادة بل المراد الزيادة الخالية عن العوض في بيع المقدورات المتجانسة واللفظ لا دلالة له على هذا فلا ينال المراد بالتأمل" (٢).

وقال السرخسي: "قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] فإنه مجمل لأن الربا عبارة عن الزيادة في أصل الوضع وقد علمنا أنه ليس المراد ذلك فإن البيع ما شرع إلا للاسترباح وطلب الزيادة، ولكن المراد حرمة البيع بسبب فضل خال عن العوض مشروط في العقد وذلك فضل مال أو فضل حال على ما يعرف في موضعه ومعلوم أن التأمل في الصيغة لا يعرف هذا بل بدليل آخر فكان مجملاً فيما هو المراد وكذلك الصلاة والزكاة فهما مجملان لأن الصيغة في أصل الوضع للدعاء والنماء ولكن بكثرة الاستعمال شرعاً في أعمال مخصوصة يوقف على المراد بالتأمل فيه" (٣).

وقال مُلَاجِيُونَ الحنفي: "فإن الصلاة في اللغة الدعاء، ولم يعلم أي دعاء يراد فاستفسرنا فبينها النبي عليه السلام بأفعاله بياناً شافياً من أولها إلى آخرها، ثم طلبنا أن هذه الصلاة على أي معان تشمل فوجدناها شاملة على: القيام والقعود والركوع والسجود والتحريم والقراءة والتسيحات والأذكار، فلما تأملنا علمنا أن بعضها فرض وبعضها واجب وبعضها سنة وبعضها مستحبة، فصار مفسراً بعد أن كان مجملاً، وهكذا الزكاة معناها في اللغة: النماء، وذلك غير مراد فبينها النبي عليه السلام بقوله: هاتوا ربع

١ (الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٣٠، ص ٢٤٩).

٢ (الشاشي، أصول الشاشي، ص ٥٧.٥٦).

٣ (السرخسي، أصول السرخسي، ص ١٦٨.١٦٩).

عشر أموالكم" (١) ... ثم طلبنا الأسباب والشروط والأوصاف والعلل، فعلمنا أن ملك النصاب علة، وحولان الحول شرط، وهكذا القياس، أو لم يكن البيان شافياً كالربا في قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] فإنه مجمل بينه النبي عليه السلام بقوله الحنطة بالحنطة... والفضل ربا" (٢) ثم طلبنا الأوصاف لأجل هذا التحريم حتى يعلم حال ما بقي سوى الأشياء الستة، فعمل بعضهم بالقدر والجنس، وبعضهم بالطعم والتمنية، وبعضهم بالاقتيات والادخار، وفرع كل واحد منهم تفرعاً على حسب تعليقه، وبالجملة لم يكن البيان شافياً وخرج من حيز الإجمال إلى حيز الإشكال.. (٣).

٢. لفظ **الهلع** في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩].

قال **ابن العيني** في التمثيل للمجمل: وقد يكون باعتبار إبهام المتكلم الكلام كالصلاة والزكاة وقد يكون باعتبار غرابة اللفظ كالهلع المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ قبل التفسير" (٤).

قال **الطبري**: "يقول تعالى ذكره: إن الإنسان الكافر خلق هلوعاً، والهلع: شدة الجزع مع شدة الحرص والضجر" (٥).

قال **ابن عادل**: "الهلع مفسر بما بعده، وهو قوله "إذا" وإذا. قال ثعلب: سألتني محمد بن عبد الله بن طاهر: ما الهلع؟ فقلت: قد فسره الله، ولا أبين من تفسيره، وهو الذي إذا ناله شر أظهر شدة الجزع، وإذا ناله خير بخل به ومنعه" (٦).

^١ (البيهقي، معرفة السنن والآثار، كتاب الزكاة باب ما يسقط الزكاة عن الماشية، ج ٦، ص ٨٩، رقم (٨٠٩٣)، وله شاهد عند البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، ص ٣٥٣، رقم (١٤٥٤) بلفظ: "وفي الرقة ربع العشر".

^٢ (ابن حنبل، المسند، ج ١٢، ص ٩٢-٩٣، حديث رقم (٧١٧١)، بلفظ: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، كيلا بكيلا، ووزنا بوزن، فمن زاد أو ازداد، فقد أربى، إلا ما اختلف ألوانه"، وقال المحقق: "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

^٣ (مُلاحيون، نور الأنوار في شرح المنار، ج ١، ص ٢١٩-٢٢٠.

^٤ (ابن العيني، شرح منار الأنوار في أصول الفقه، ص ٥١٠.

^٥ (الطبري، جامع البيان، ج ٢٣، ص ٢٦٦.

وقال أيضاً: "قال القاضي: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ نظير قوله: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، وليس المراد أنه مخلوق على هذه الصفة؛ لأن الله تعالى ذمّه عليها، والله تعالى لا يذم فعله؛ ولأن استثنى المؤمنين الذين جاهدوا أنفسهم في ترك الخصلة المذمومة، ولو كانت هذه الخصلة ضرورية حاصلة بخلق الله تعالى، لما قدروا على تركها" (٢).

٣. لفظ الكلالة في قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَلَاكًا لَيْسَ لَهُ وُلْدٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

قال الجصاص: "أحدهما: ما يكون إجماله في نفس اللفظ بأن يكون اللفظ في نفسه مبهماً غير معلوم المراد عند المخاطبين... فأما القسم الأول فنحو قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ و﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] و﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] و﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَهُ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣] (٣).

وقال أيضاً: "فلما اختلف السلف فيها على هذه الوجوه وسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن معناها فوكله إلى حكم الآية وما في مضمونها، وهي قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ وقد كان عمر رجلاً من أهل اللسان لا يخفى عليه ما طريق معرفته اللغة؛ ثبت أن معنى اسم الكلالة غير مفهوم من اللغة، وأنه من متشابه الآي التي أمرنا الله تعالى بالاستدلال على معناه بالمحكم ورده إليه؛ ولذلك لم يجب

١) ابن عادل الحنبلي، الباب في علوم الكتاب، ج ١٩، ص ٣٦٦-٣٦٧، وانظر، الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٣٠، ص ١٢٨.

٢) ابن عادل الحنبلي، الباب في علوم الكتاب، ج ١٩، ص ٣٦٩، وانظر، الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٣٠، ص ١٢٨.

٣) الجصاص، الفصول في الأصول، ص ٦٤.

النبى صلى الله عليه وسلم عمر عن سؤاله فى معنى الكلالة ووكله إلى استنباطه والاستدلال عليه" (١).

قال الطبرى: "واختلف أهل العلم فى المسمى كلالة.

فقال بعضهم: الكلالة الموروث، وهو الميت نفسه، يسمى بذلك إذا ورثه غير والده وولده... وقال آخرون: الكلالة هى الورثة الذين يرثون الميت، إذا كانوا إخوة أو أخوات أو غيرهم، إذا لم يكونوا ولداً ولا والداً، على ما قد ذكرنا من اختلافهم فى ذلك. وقال آخرون: بل الكلالة الميت والحي جميعاً...

قال أبو جعفر: والصواب من القول فى ذلك عندي ما قاله هؤلاء، وهو أن الكلالة: الذين يرثون الميت، من عدا ولده ووالده، وذلك لصحة الخبر الذى ذكرناه عن جابر بن عبد الله أنه قال: قلت يا رسول الله! إنما يرثني كلالة، فكيف بالميراث" (٢). وقال الأزهرى (٣): "والكلالة: من دون الوالد والولد من القربات، يدخل فيهم الإخوة والأخوات والأعمام وبنو الأعمام ثم من دونهم من سائر العصابات. سموا كلالة: لتكلمهم النسب، يقال للواحد: كلالة، وللجماعة: كلالة؛ لأنهم سموا بالمصدر.

وتقع الكلالة على الوارث والموروث، قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً﴾ [النساء: ١٢] نصب كلالة على الحال. المعنى إن مات رجل فى حال كلالته، أى لم يخلف والداً ولا ولداً وورثه أخ أو أخت، أو ماتت امرأة كذلك فورثها أخ أو أخت، فكل واحد منهما السدس.

١ (الجصاص، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٩، وأما حديث سؤال عمر للنبي صلى الله عليه وسلم عن الكلالة، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفرائض، باب ميراث الكلالة، ج ٢، ص ٧٥٩، حديث رقم (١٦١٧).

٢ (الطبرى، جامع البيان، ج ٨، ص ٥٦-٦٠، وحديث جابر رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفرائض، باب ميراث الكلالة، ج ٢، ص ٧٥٩، حديث رقم (١٦١٦).

٣ (الأزهرى: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أحد أئمة اللغة والأدب، عني بالفقه فاشتهر به فى أول أمره ثم تبحر بالعربية، له العديد من الكتب منها: تهذيب اللغة، وتفسير القرآن، وغريب الألفاظ التى استعملها الفقهاء، الزركلى، الأعلام، ج ٥، ص ٣١١.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَلَاكٌ لِيَسَّ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ ۖ
أُخْتُ﴾ [النساء: ١٧٦] يعني من أب وأم، فلها نصف ما ترك، فكل من مات عن ورثة،
ولم يخلف فيهم أباً ولا ولداً: فهو كلاله.

والكلاله في هاتين الآيتين: الميت لا الوارث.
وقد قيل للورثة الذين يرثون الميت، وليس فيهم أب ولا ولد: كلاله أيضاً، ألا ترى أن
جابر بن عبد الله قال: مرضت فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: إني رجل لا
يرثني إلا كلاله^(١)، فجعل الكلاله: ورثته.

فأما الآيتان: فالكلاله فيهما الموروث لا الوارث، وهذه آية غامضة، وقد أوضحت لك
من غامضها وجملتها تفسيرها ما يقف بك على تفهمها إن شاء الله تعالى^(٢).

٤. لفظ الحق في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

قال أبو حيان: "والحق هنا مجمل واختلف فيه أهو الزكاة أم غيرها؟ فقال: ابن
عباس وأنس بن مالك والحسن وطاوس وجابر بن زيد وابن المسيب وقتادة ومحمد بن
الحنفية وابن طاوس والضحاك وزيد بن اسلم وابنه ومالك بن انس هو الزكاة، واعترض
هذا القول بأن السورة مكية وهذه الآية على قول الجمهور غير مستثناة، وحكى الزجاج
أن هذه الآية قيل فيها إنها نزلت بالمدينة، وقال محمد بن علي بن الحسين وهو الباقر
وعطاء وحمام ومجاهد وإبراهيم وابن جببير ومحمد بن كعب والربيع بن أنس ويزيد
الأصم والحكم هو حق غير الزكاة..^(٣)

وقال الإيجي: "هذا شيء كان واجباً قبل وجوب الزكاة وعن بعض السلف أنه
الزكاة قيل فيه دليل على رخصة الأكل قبل أداء الزكاة"^(٤).

وقال ابن الجوزي^(١): "وفي المراد بهذا الحق قولان:

^١ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفرائض، باب ميراث الكلاله، ج ٢، ص ٧٥٩، حديث
رقم (١٦١٦).

^٢ (الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (١٩٩٨م)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تحقيق
ودراسة عبد المنعم طوعي بشناتي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ص ٣٧١.٣٧٠.

^٣ (أبو حيان، البحر المحيط، ج ٤، ص ٢٣٩.

^٤ (الإيجي، جامع البيان، ج ١، ص ٥٨٥.

أحدهما: أنه الزكاة، روي عن أنس بن مالك وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن وطاووس وجابر بن زيد وابن الحنفية في آخرين فعلى هذا الآية محكمة.

والثاني: أنه حق غير الزكاة فرض يوم الحصاد، وهو إطعام من حضر، وترك ما سقط من الزرع والتمر، قاله عطاء ومجاهد، وهل نسخ ذلك أم لا؟ إن قلنا: إنه أمر وجوب فهو منسوخ بالزكاة، وإن قلنا: إنه أمر استحباب، فهو باقي الحكم" (٢).

٥- الاستثناء ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١].

فهل الاستثناء راجع إلى قوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾، أو إلى المحرم من الأنعام من المنخقة والموقوذة...، وإن كان الاستثناء يعود إلى المحرم من الأنعام، فهل المقصود إباحة الأنعام إلا ما أستثنى تحريمه الآن، فإن كان كذلك فهو مجمل، أو مستثنى مما سأحرمه مستقبلاً فعلى هذا الاعتبار فهو ليس بمجمل.

قال ابن العربي: "قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ قالوا: من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْيَتَةٌ وَالدَّمُ﴾ [المائدة: ٣]، وقيل من قوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ والصحيح أنه من قوله في كلِّ مُحَرَّمٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَىٰ أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ... يُحْتَمَلُ قَوْلُهُ: إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ الْآنَ، أَوْ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِيمَا بَعْدَ مِنْ مُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ. وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَىٰ جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنِ وَقْتِ لَا يُفَقَّرُ فِيهِ إِلَىٰ تَعْجِيلِ الْحَاجَةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ أُصُولِيَّةٍ، وَقَدْ بَيَّنَّاهَا فِي الْمَحْصُولِ "، وَمَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَبَاحَ لَنَا شَيْئًا وَحَرَّمَ عَلَيْنَا شَيْئًا اسْتِثْنَاءً مِنْهُ. فَأَمَّا الَّذِي أَبَاحَ لَنَا فَسَمَّاهُ وَبَيَّنَّهُ. وَأَمَّا الَّذِي اسْتِثْنَاهُ فَوَعَدَ بِذِكْرِهِ فِي حِينِ الْإِبَاحَةِ، ثُمَّ بَيَّنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي وَقْتِ وَاحِدٍ أَوْ فِي

١) ابن الجوزي: أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي البغدادي، نسبته إلى مشرعة الجوز من ناحية بغداد، علامة عصره في التاريخ والحديث كثير التصانيف له أكثر من ثلاثمائة مصنف منها: المدهش في المواعظ، وزاد المسير في التفسير، الزركلي، الأعلام، ج ٣، ص ٣١٦.

٢) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج ٣، ص ١٣٥.

أَوْقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ عَلَى اخْتِلَافِ التَّأْوِيلَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَأْخِيرٌ لِلْبَيَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ" (١).

وقال الرازي: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ فقد كان يجوز أن يظن أن الإحرام إذا حرم الصيد وغيره فالأنعام أيضاً تحرم، فبين الله تعالى أن الإحرام لا يؤثر فيها فهي محللة، واستثنى منه ما يتلى في كتاب الله من المحرمات من النعم وهو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾، وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] (٢).

وقال الجصاص: "فَصَارَ اللَّفْظُ مُجْمَلًا إِذَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ مِمَّا قَدْ حَصَلَ تَحْرِيمُهُ الْآنَ وَأَبْيَهُ لَكُمْ فِي الثَّانِي . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ إِلَّا مَا يَتَّبَعُ لَكُمْ مِمَّا قَدْ حَصَلَ تَحْرِيمُهُ الْآنَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ إِلَّا مَا سُنَحَرَّمُ عَلَيْكُمْ. وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ الْوَجْهَ الثَّانِي لَمْ يَصِرْ لَفْظُ الْإِبَاحَةِ بِهِ مُجْمَلًا، وَإِنَّمَا يَصِيرُ مُجْمَلًا إِذَا كَانَ الْمُرَادُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ" (٣).

قال الماوردي (٤) مبيناً احتمالية الآية للرأيين: ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ فيه قولان: أحدهما: إلا ما يتلى عليكم من المنخقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيت وما ذبح على النصب. والثاني: إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم" (٥).

١ (ابن العربي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٤-١٥).

٢ (الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٢٣، ص ٣٢).

٣ (الجصاص، الفصول في الأصول، ج ١، ص ٦٩-٧٠).

٤ (الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، أفضى قضاة عصره، كان يميل إلى الاعتزال، نسبته إلى بيع ماء الورد، كثير التصانيف منها: أدب الدنيا والدين، والأحكام السلطانية، الحاوي في فقه الشافعية، الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ٣٢٧).

٥ (الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، تفسير الماوردي (النكت والعيون)، دار الكتب العلمية، بيروت، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ج ٤، ص ٢١).

٦- ربط إباحة النكاح بالإحصان في قوله تعالى: ﴿ وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ ^ع ﴾ [النساء: ٢٤].

وقال الجصاص: " قوله تعالى: ﴿ وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ فَلَوْ خَلَيْنَا وَظَاهِرُهُ وَجِبَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى عُمُومِهِ فَلَمَّا قَرَنَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ ^ع ﴾ اِحْتَمَلَ أَنْ يُرِيدَ أَنْ يَجْعَلَ كَوْنُهُ عَلَى صِفَةِ الْأَفْعَالِ شَرْطًا لِلِإِبَاحَةِ ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَالَلْفُظُ مُجْمَلٌ لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ مُعَلَّقَةٌ بِشَرْطِ حُصُولِ الْإِحْصَانِ بِالنِّكَاحِ وَالْإِحْصَانُ لَفْظٌ مُجْمَلٌ فَصَارَتْ الْإِبَاحَةُ مُجْمَلَةٌ مُفْتَقِرَةً إِلَى الْبَيَانِ . وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مُحْصِنِينَ ﴾ الْإِخْبَارَ بِحُصُولِ الْإِحْصَانِ بِالنِّكَاحِ فَيَصِيرُ حِينَئِذٍ عَقْدُ النِّكَاحِ شَرْطًا لِحُصُولِ الْإِحْصَانِ وَلَا يَكُونُ لَفْظُ الْإِبَاحَةِ مُجْمَلًا ^(١) .

وزاد الأمر إيضاحاً في أحكام القرآن فقال: " قوله تعالى: ﴿ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ ^ع ﴾ قال أبو بكر: يحتمل قوله تعالى: ﴿ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ ^ع ﴾ وجهين: أحدهما: الحكم بكونهم محصنين بعقد النكاح والإخبار عن حالهم إذا نكحوا. والثاني: أن يكون الإحصان شرطاً في الإباحة المذكورة في قوله تعالى: ﴿ وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ فإن كان المراد الوجه الأول، فإطلاق الإباحة عموم يصح اعتباره فيما انتظمه إلا ما قام دليله، وإن أراد الوجه الثاني، كان إطلاق الإباحة مجملاً؛ لأنه معقود بشريطة حصول الإحصان به، والإحصان لفظ مجمل مفتقر إلى البيان، فلا يصح حينئذ الاحتجاج به، والأولى حمله على الإخبار عن حصول الإحصان بالتزويج لإمكان استعماله، وذلك لأنه متى ورد لفظ يحتمل أن يكون عموماً يمكننا استعمال ظاهره ويحتمل أن يكون مجملاً موقوف الحكم على البيان، فالواجب حمله على معنى العموم دون الإجمال لما فيه من استعمال حكمه عند وروده، فعلينا المصير إليه؛ وغير جائز حمله على وجه يسقط عنا استعماله إلا بورود بيان من غيره، وفي نسق التلاوة وفحوى الآية ما يوجب أن يكون ذكر الإحصان إخباراً عن كونه محصناً بالنكاح وذلك لأنه قال: ﴿ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ ^ع ﴾ والسفاح هو الزنا، فأخبر أن الإحصان

(١) الجصاص، الفصول في الأصول، ج ١، ص ٧٠.

المذكور هو ضد الزنا وهو العفة، وإذا كان المراد بالإحصان في هذا الموضع العفاف فقد حصل على وجه لا يكون مجملاً؛ لأن تقديره: وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم عفة غير زنا؛ وهذا لفظ ظاهر المعنى بين المراد، فيوجب ذلك معنيين: أحدهما: إطلاق لفظ الإباحة وكونه عموماً، والآخر: الإخبار بأنهم إذا فعلوا ذلك كانوا محصنين غير مسافحين، والإحصان لفظ مشترك متى أطلق لم يكن عموماً كسائر الألفاظ المشتركة؛ وذلك لأنه اسم يقع على معان مختلفة وأصله المنع ومنه سمي الحصن لمنعه من صار فيه من أعدائه، ومنه الدرع الحصينة أي المنيعة، والحصان بالكسر الفحل من الأفراس لمنعه راكبه من الهلاك... (١).

وقال ابن العربي: "المسألة الثالثة: في إشكالها: قال سعيد بن جبير: كان ابن عباس لا يعلمها. وقال مجاهد: لو أعلم أحداً يفسر هذه الآية لضررت إليه أكباد الإبل، وذلك لا يدريه إلا من أثبتني بالقرآن ومعانيه، وتصدي ليضمّ منتشر الكلام، وترتيب وضعه، وحفظ معناه من لفظه" (٢).

٧. لفظ ﴿ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

قال الجصاص: "قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ فهذه الإباحة لا تقوم بنفسها حتى يثبت أنها مما أمر الله به" (٣).

قال أبو حيان: ﴿ فَأْتُوهُنَّ ﴾ هذا أمر يراد به الإباحة، كقوله: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ [المائدة: ٢] ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا ﴾ [الجمعة: ١٠] وكثيراً ما يعقب الإباحة التحريم، وهو كناية عن الجماع ﴿ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ حيث ظرف مكان، فالمعنى من الجهة التي أمر الله تعالى، وهو القبل؛ لأنه المنهي عنه في حال الحيض، قاله ابن عباس والربيع، أو من قبل طهرهن، لا من قبل حيضهن، قاله عكرمة وقتادة والضحاك وأبو رزين والسدي، وروي عن ابن عباس، ويصير المعنى فأتوهن في

١ (الجصاص، أحكام القرآن، ج ٣، ص ٩٢-٩٣.

٢ (ابن العربي، أحكام القرآن، ج ١، ص ٤٩٠.

٣ (الجصاص، الفصول في الأصول، ج ١، ص ٧٠.

الطهر لا في الحيض، أو من قبل النكاح لا من قبل الفجور، قاله محمد بن الحنفية، أو من حيث أحل لكم غشيانهن بان لا يكن صائمات، ولا معتكفات، ولا محرّمات، قاله الأصم، والأول أظهر؛ لأن حمل حيث على المكان والموضع هو الحقيقة، وما سواه مجاز، وإذا حمل على الأظهر كان في ذلك رد على من أباح إتيان النساء في أدبارهن، قيل وقد انعقد الإجماع على تحريم ذلك، وما روي من إباحة ذلك عن أحد من العلماء فهو مختلف غير صحيح، والمعنى فيه أمركم الله باعتزالهن، وهو الفرج، أو من السرة إلى الركبتين^(١).

٨- قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَسُجِدُوا وَعَبَدُوا رَبِّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧].

قال الجصاص: "وَمِمَّا يُضَاهِي ذَلِكَ . المَجْمَل . أَنْ يَكُونَ مَا تَحْتَ الْإِسْمِ مَعْلُومَ الْمَعْنَى إِلَّا أَنْ مُرَادَ الْمُخَاطَبِ فِيهِ الْبَعْضُ مِنْهُ غَيْرَ مُعَيَّنٍ فِي اللَّفْظِ يُعْلَمُ ذَلِكَ مَعَ وُرُودِ اللَّفْظِ لِاسْتِحَالَةِ اعْتِقَادِ الْعُمُومِ فِيهِ ، فَيَصِيرُ اللَّفْظُ مُجْمَلًا مُحْتَاجًا إِلَى الْبَيَانِ . وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ لَيْسَ يَخْلُو قَوْلُهُ: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْوُجُوبَ أَوْ النَّدْبَ . فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْوُجُوبَ اسْتَحَالَ اعْتِقَادُ الْعُمُومِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مَعَ وُرُودِ اللَّفْظِ امْتِنَاعُ اسْتِيعَابِ جَمِيعِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ خَيْرٍ وَاجِبًا، وَيَسْتَحِيلُ أَيْضًا مِنْهُ فِعْلُ كُلِّ مَا يُسَمَّى خَيْرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُحِيطُ بِهِ وَلَا يَتَأْتَى لَهُ فِعْلُهُ . فَصَارَ حِينَئِذٍ كَقَوْلِهِ أَفْعَلُوا بَعْضَ الْخَيْرِ عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ ، وَذَلِكَ الْبَعْضُ غَيْرُ مَعْلُومٍ مِنَ اللَّفْظِ فَحُكْمُهُ مَوْقُوفٌ عَلَى الدَّلِيلِ ، وَهُوَ فِي هَذَا الْوَجْهِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: صُومُوا" لَمَّا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الْإِمْسَاكَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ صَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: امْسِكُوا عَنْ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ فَالْلَفْظُ مُجْمَلٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْبَيَانِ .

هَذَا إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِاللَّفْظِ الْإِيجَابَ، فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ النَّدْبَ صَحَّ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْجِنْسَ كُلَّهُ عَلَى حَسَبِ مَا يَخْتَارُهُ، فَيَصِيرُ تَقْدِيرُهُ أَفْعَلُوا

^(١) (أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ص ١٧٩).

مِنَ الْخَيْرِ مَا شِئْتُمْ فَأَتِكُمْ مُدُوبُونَ إِلَيْهِ وَمُتَابُونَ عَلَيْهِ . وَكَيْفَمَا تَصَرَّفْتِ الْحَالُ
فَالْاِحْتِجَاجُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ فِي إِجَابِ شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ سَاقِطٌ (١).

قال أبو حيان: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ قال ابن عباس: صلة الأرحام ومكارم الأخلاق،
ويظهر في هذا الترتيب أنهم أمروا أولاً بالصلاة وهي نوع من العبادة، وثانياً: بالعبادة
وهي نوع من فعل الخير، وثالثاً: بفعل الخير وهو أعم من العبادة، فبدأ بخاص ثم بعام
ثم بأعم (٢).

وقال البقاعي: "ولما خص أشرف العبادة، عم بقوله: ﴿وَأَعْبُدُوا﴾ أي بأنواع
العبادة ﴿رَبِّكُمْ﴾ المحسن إليكم بكل نعمة دنيوية ودينية. ولما ذكر عموم العبادة،
أتبعها ما قد يكون أعم منها مما صورته صورتها، وقد يكون بلا نية، فقال: ﴿
وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ أي كله من القرب كصلة الأرحام وعبادة المرضى ونحو ذلك، من
معالي الأخلاق بنية وبغير نية، حتى يكون ذلك لكم عادة فيخف عليكم عمله لله، وهو
قريب من "ابكوا فإن لم تبكوا فتباكوا" قال أبو حيان: بدأ بخاص ثم بأعم (٣).

وقال الألوسي (٤): ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ تعميم بعد تخصيص أو مخصوص
بالنوافل وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أمر بصلة الأرحام ومكارم
الأخلاق (٥).

١ (الجصاص، الفصول في الأصول، ج ١، ص ٧١.

٢ (أبو حيان، البحر المحيط، ج ٦، ص ٣٦٠.

٣ (البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ج ١٣، ص ١٠٠.

٤ (الألوسي: أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، محدث ومفسر أديب من
المجددين، مجتهداً من بغداد، سلفي الاعتقاد، له كتب كثيرة منها: روح المعاني، مقامات في
التصوف والأخلاق، الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ١٧٦.

٥ (الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع
المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ١٧، ص ٢٠٨.

وقال ابن عاشور^(١): قوله: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ أمر بإسداء الخير إلى الناس من الزكاة وحسن المعاملة: كصلة الرحم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وسائر مكارم الأخلاق، وهذا مجمل بينته وبينت مراتبه أدلة أخرى^(٢).

٩. نفي المساواة في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ [فاطر: ١٩].

قال الجصاص: "وَمِنْهُ . المَجْمَل . قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِهِ نَفْيُ الْمُسَاوَاةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْمُسَاوَاةَ فِي مَعْنَى الْبَصَرِ وَإِدْرَاكِ الْأَشْيَاءِ بِهِ فَشَبَّهَ الْكَافِرَ بِالْأَعْمَى وَالْمُؤْمِنَ بِالْبَصِيرِ فَلَا يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي نَفْيِ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَهُمَا فِي الشَّهَادَةِ وَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُخَالِفِينَ الَّذِينَ لَا يَرْجِعُونَ إِلَى تَحْصِيلِ فِيمَا يَقُولُونَ يَحْتَجُّونَ بِهَذَا وَأَشْبَاهِهِ، إِمَّا جَهْلًا مِنْهُمْ بِمَوَاضِعِ الْإِحْتِجَاجِ، وَإِمَّا قَلَّةَ دِينِ^(٣).

قال الماوردي: قوله عز وجل: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ الآية فيه قولان:

أحدهما: أن هذا مثل ضربه الله تعالى للمؤمن والكافر، كما لا يستوي الأعمى والبصير، ولا تستوي الظلمات ولا النور، ولا يستوي الظل ولا الحرور لا يستوي المؤمن والكافر، قاله قتادة.

الثاني: أن معنى قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ أي عمى القلب بالكفر وبصره بالإيمان، ولا تستوي ظلمات الكفر ونور الإيمان، ولا يستوي ظل الجنة وحرور النار، قاله السدي^(٤).

^(١) ابن عاشور: محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن عبد القادر بن عاشور، نقيب أشراف تونس كبير علمائها، تولى القضاء والإفتاء ونقابة الأشراف، له كتب عديدة منها: حاشية على القطر لابن هشام، شفاء القلب الجريح، حاشية على المحلى شرح جمع الجوامع، الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ١٧٣.

^(٢) ابن عاشور، محمد الطاهر، (١٩٨٤م)، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ج ١٧، ص ٣٤٦.

^(٣) الجصاص، الفصول في الأصول، ج ١، ص ٧٢.

^(٤) الماوردي، النكت والعيون، ج ٤، ص ٤٦٨-٤٦٩.

وقال ابن عادل الحنبلي: "هذه الأشياء جيء بها على سبيل الاستعارة والتمثيل فالأعمى والبصير الكافر والمؤمن والظلمات والنور الكفر والإيمان والظل والحرور: الحق والباطل، والأحياء والأموات لمن دخل في الإسلام ولمن لم يدخل فيه، وجاء ترتيب هذه المنفيات على أحسن الوجوه فإنه تعالى لما ضرب الأعمى والبصير مثلين للكافر والمؤمن، عقبه بما كل منهما فيه فالكافر في ظلمة والمؤمن في نور؛ لن البصير وإن كان حديد النظر لا بد له من ضوء يبصر فيه، وقدم الأعمى؛ لأن البصير فاصلة فحسن تأخيرها، ولما تقدم الأعمى في الذكر ناسب تقديم ما هو فيه فلذلك قدمت الظلمة على النور، ولأن النور فاصل، ثم ذكر ما لكل منهما فللمؤمن الظل وللکافر الحرور، وأخر الحرور لأجل الفاصلة كما تقدم" (١).

١٠- نفي المساواة في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [الحشر: ٢٠].

قال الجصاص: "وَمِنْ نَحْوِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ لَا يَصِحُّ الْاِحْتِجَاجُ بِعُمُومِهِ فِي نَفْيِ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَهُمَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ مَتَى اخْتَلَفْنَا فِي مُسَاوَاةِ الْكَافِرِ الْمُسْلِمِ فِي الْقِصَاصِ وَالشَّهَادَةِ وَنَحْوِهِمَا وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ نَفْيُ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَهُمَا فِي كُلِّ شَيْءٍ وَلَا يَصِحُّ اعْتِقَادُ ذَلِكَ فِيهِمَا لِأَنَّ الْمُسَاوَاةَ قَدْ حَصَلَتْ قَبْلَ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ مِنْ حَيْثُ هُمَا جِسْمَانِ وَمُحَدَّثَانِ وَسَوَى بَيْنَهُمَا فِي تَكْلِيفِ الْإِيمَانِ وَالْفَرَائِضِ وَمَا لَا يُحْصَى مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَسَاوَى فِيهَا. فَصَارَ تَقْدِيرُ اللَّفْظِ لَا يَسْتَوِيَانِ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ ، ثُمَّ لَا يَخْلُو ذَلِكَ الْبَعْضُ مِنْ أَنْ يُحْصَلَ مَعْلُومًا عِنْدَ الْمُخَاطَبِينَ لِذِلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ وَيَكُونُ حُكْمُهُ مَوْفُوفًا عَلَى الْبَيَانِ، وَذِلَالَةُ الْحَالِ الْمُوجِبَةَ لِكَوْنِ الْمَعْنَى مَعْلُومًا ظَاهِرَةً فِي الْآيَةِ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ فَإِنَّمَا نَفَى الْمُسَاوَاةَ بَيْنَهُمْ فِي الْآخِرَةِ" (٢).

١) ابن عادل الحنبلي، الباب في علوم الكتاب، ج ١٦، ص ١٢٤.

٢) الجصاص، الفصول في الأصول، ج ١، ص ٧١، ٧٢.

قال الطبري: "يقول تعالى ذكره: لا يعتدل أهل النار وأهل الجنة، أهل الجنة هم الفائزون، يعني أنهم المدركون ما طلبوا وأرادوا، والناجون مما حذروا"^(١).

قال الماوردي: "﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: لا يستون في أحوالهم؛ لأن أهل الجنة في نعيم، وأهل النار في عذاب.

الثاني: لا يستوي عند الله؛ لأن أهل الجنة من أوليائه، وأهل النار من أعدائه"^(٢).

قال ابن كثير^(٣): "﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ

الْفَائِزُونَ ﴿أَي لَا يَسْتَوِي هَوْلَاءُ وَهَوْلَاءُ فِي حُكْمِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا قَالَ: ﴿أَمْ حَسِبَ

الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ

مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]، وقال: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا

الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسَوِّءُ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [غافر: ٥٨]، وقال:

﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾

[ص: ٢٨] في آيات أخر دالات على أن الله سبحانه يكرم الأبرار، ويهين الفجار؛ ولهذا

قال ههنا: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ أي: الناجون المسلمون من عذاب الله عز

وجل"^(٤).

^١ (الطبري، جامع البيان، ج ٢٢، ص ٥٤٨).

^٢ (الماوردي، النكت والعيون، ج ٥، ص ٥١١).

^٣ (ابن كثير: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي القرشي، حافظ مؤرخ فقيه شافعي، له كتب كثيرة منها: البداية والنهاية، طبقات فقهاء الشافعية، الزركلي، الأعلام، ج ١، ص ٣٢٠).

^٤ (ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (١٩٩٧م)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط ٢، ج ٨، ص ٧٨).

٢, ٤ نماذج من تطبيقات المفسرين على المتشابه

الآيات المتشابهة في القرآن كثيرة وقد سماها كثير من العلماء بآيات الصفات^(١)،

نذكر بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر:

١. حروف فواتح السور مثل:

ذكر الرازي أن العلماء اختلفوا في تفسيرها على رأيين: الأول: أنها من المتشابه ونسبه إلى أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم والحسين بن فضل.

والثاني: وهو اختيار سيبويه والخليل والقفال وأكثر المتكلمين: بل هي معلومة المعنى واختلفوا في تفسيرها على واحد وعشرين قولاً ذكرها مع أدلة كل قول^(٢).

وقال ابن كثير: "قد اختلف المفسرون في الحروف المقطعة في أوائل السور، فمنهم من قال: هي مما استأثر الله بعلمه، فردوا علمها إلى الله، ولم يفسروها حكاه القرطبي عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم به، وقاله عامر الشعبي وسفيان الثوري والربيع بن خثيم واختاره أبو حاتم بن حبان.

ومنهم من فسرها، واختلف هؤلاء في معناها، فقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: إنما هي أسماء السور، قال العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري في تفسيره: وعليه إطباق الأكثر، ونقله عن سيبويه أنه نص عليه...."^(٣).

٢- لفظ **يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ** في قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْعَمَامِ

وَالْمَلَائِكَةُ وَفِي الْأَمْرِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ [البقرة: ٢١٠].

^١ (انظر للمزيد، السبكي، محمود محمد خطاب، (١٩٧٤م)، بيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات ورد شبه الملحدة والمجسمة وما يعتقدونه من المفتريات، طبعة مصورة الأوفست، ط٢.

^٢ (الرازي، مفاتيح الغيب، ج٢، ص٣. ص١٣، وانظر أيضاً سند الأقوال وتفصيلها الطبري، جامع البيان، ج١، ص٢٢٨.٢٠٤).

^٣ (ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج١، ص١٥٦.١٥٧، وانظر الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، (٢٠٠٩م)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، تخريج وتعليق خليل مأمون شياح، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ص٣٠).

قال الرازي: "أجمع المعتبرون من العقلاء على أنه سبحانه وتعالى منزّه عن المجيء والذهاب ويدل عليه وجوه أحدها: ما ثبت في علم الأصول أن كل ما يصح عليه المجيء والذهاب لا ينفك عن الحركة والسكون، وهما محدثان، وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث، فيلزم أن كل ما يصح عليه المجيء والذهاب يجب أن يكون محدثاً مخلوقاً وإلاّ القديم يستحيل أن يكون كذلك... وثانها: لو كان جسماً متحيزاً لكان مشاركاً لسائر الأجسام في عموم الجسمية، فعند ذلك لا يخلو إما أن يكون مخالفاً في خصوص ذاته المخصوصة، وإما أن لا يكون فإن كان الأول فما به المشاركة غير ما به الممايزة، فعموم كونه جسماً مغايراً لخصوص ذاته المخصوصة، وهذا محال لأننا إذا وصفنا تلك الذات المخصوصة بالمفهوم من كونه جسماً كنا قد جعلنا الجسم صفة وهذا محال لأن الجسم ذات الصفة، وإن قلنا بأن تلك الذات المخصوصة التي هي مغايرة للمفهوم من كونه جسماً وغير موصوف بكونه جسماً، فحينئذ تكون ذات الله تعالى شيئاً مغايراً للمفهوم من الجسم، وغير موصوف به وذلك ينفي كونه تعالى جسماً، وإما إن قيل: إن ذاته تعالى بعد أن كانت جسماً لا يخالف سائر الأجسام في خصوصية، فحينئذ يكون مثلاً لها مطلقاً، وكل ما صح عليها فقد صح عليه، فإذا كانت هذه الأجسام محدثة وجب في ذاته أن تكون كذلك، وكل ذلك محال، فثبت أنه تعالى ليس بجسم، ولا بمتحيز، وأنه لا يصح المجيء والذهاب عليه^(١).

قال الطبري: "وأما الذي هو أولى القراءتين في: ﴿وَأَمَلَيْكَةَ﴾، فالصواب بالرفع^(٢)، عطفًا بها على اسم الله تبارك وتعالى، على معنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام، وإلا أن تأتيهم الملائكة، على ما روي عن أبي بن كعب، لأن الله جل ثناؤه قد أخبر في غير موضع من كتابه أن الملائكة تأتيهم، فقال جل ثناؤه: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وقال: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ

^(١) الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٥، ص ٢٢٩. ٢٣١.

^(٢) أبو جعفر بالخفض والباقون بالرفع، ابن الجزري، تيسير التحرير في القراءات العشر، ص ٣٠٣.

تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيكَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴿[الأنعام: ١٥٨]﴾^(١).

قال ابن الجوزي: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ كان جماعة من السلف يمسكون عن الكلام في مثل هذا، وقد ذكر القاضي أبو يعلى عن أحمد أنه قال: المراد به قدرته وأمره، قال: وقد بينه في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيكَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلْ انظُرُوا إِنَّا مُنظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]﴾^(٢).

قال الماتريدي^(٣): "والأصل في هذا ونحوه إن إضافة هذه الأشياء إلى الله تعالى لا توجب حقيقة وجود تلك الأشياء منه على ما يوجد من الأجسام لما يجوز إضافته إلى ما لا يوجد منه، تحقيق ذلك نحو ما يقال: جاءني أمر فطيع، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَرَهَقَ﴾ [الإسراء: ٨١]، وجاء فلان بأمر كذا، وقوله: ﴿جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] فذكر المجيء والإتيان لا على تحقيق وجود ذلك منه، فعلى ذلك يخرج ما أضاف الله تعالى إلى نفسه من المجيء والإتيان والاستواء منه على تحقيق ما يكون من الأجسام، وفي الشاهد أن ملوك الأرض يضيفون إلى أنفسهم ما عمل بأمرهم من غير أن يتولوها بأنفسهم، وكذلك أضاف جل ذكره أمر القيامة إلى نفسه لفضل ذلك الأمر.

ثم الأصل أن الإتيان والانتقال والزوال في الشاهد إنما لختين: إما لحاجة بدت، فيحتاج إلى الانتقال من حال إلى حال والزوال من مكان إلى مكان ليقتضيها، وإما لسامة ووحشة تأخذها، فينتقل من مكان إلى مكان لينفي نفسه ذلك، وهذان الوجهان في

^١ (الطبري، جامع البيان، ج ٣، ص ٦٠٧.

^٢ (ابن الجوزي، زاد المسير، ج ١، ص ٢٢٥.

^٣ (الماتريدي: أبو منصور محمد بن محمد بن محمود السمرقندي الحنفي، إمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين رد على المعتزلة والروافض والقرامطة، نسبته إلى ماتريد ويقال ماتريت محلة بسمرقند، له مصنفات كثيرة في التفسير والفقه والعقيدة منها: كتاب التوحيد، وكتاب المقالات، كتاب أوهام المعتزلة، اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ص ١٩٥.

ذا المكان، والله يتعالى عن أن تمسه حاجة، أو تأخذه سامة، فبطل الوصف بالإتيان والمجيء والانتقال من حال إلى حال، أو من مكان إلى مكان، وبالله التوفيق" (١).

قال **القرطبي**: "قال أبو العالية والربيع : تأتيهم الملائكة في ظلل من الغمام، ويأتيهم الله فيما شاء. وقال الزجاج : التقدير في ظلل من الغمام ومن الملائكة. وقيل : ليس الكلام على ظاهره في حقه سبحانه ، وإنما المعنى يأتيهم أمر الله وحكمه. وقيل : أي بما وعدهم من الحساب والعذاب في ظلل ، مثل : ﴿ فَأَنذَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾ [الحشر: ٢] أي بخذلانه إياهم، هذا قول الزجاج ، والأول قول الأخفش سعيد. وقد يحتمل أن يكون معنى الإتيان راجعا إلى الجزاء ، فسمي الجزاء إتيانا كما سمي التخويف والتعذيب في قصة نمرود إتيانا فقال : ﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل : ٢٦]. وقال في قصة بني النضير: ﴿ فَأَنذَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ ﴾ [الحشر: ٢] ، وقال : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. وإنما احتمل الإتيان هذه المعاني لأن أصل الإتيان عند أهل اللغة هو القصد إلى الشيء، فمعنى الآية: هل ينظرون إلا أن يظهر الله تعالى فعلا من الأفعال مع خلق من خلقه يقصد إلى مجازاتهم ويقضي في أمرهم ما هو قاض، وكما أنه سبحانه أحدث فعلا سماه نزولا واستواء كذلك يحدث فعلا يسميه إتيانا، وأفعاله بلا آلة ولا علة، سبحانه! وقال ابن عباس في رواية أبي صالح : هذا من المكتوم الذي لا يفسر. وقد سكت بعضهم عن تأويلها، وتأولها بعضهم كما ذكرنا. وقيل : الفاء بمعنى الباء، أي يأتيهم بظلل، ومنه الحديث : "يأتيهم الله في

(١) الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود السمرقندي الحنفي، (٢٠٠٤م)، تفسير القرآن المسمى تأويلات أهل السنة، تحقيق فاطمة يوسف الخيمي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط ١، ج ١، ص ١٥٦. ١٥٧.

صورة" (١) أي بصورة امتحاننا لهم ولا يجوز أن يحمل هذا وما أشبهه مما جاء في القرآن والخبر على وجه الانتقال والحركة والزوال ، لأن ذلك من صفات الأجرام والأجسام ، تعالى الله الكبير المتعال ، ذو الجلال والإكرام عن مماثلة الأجسام علوا كبيرا" (٢).

قال السخاوي: ﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ أي: أمره" (٣).

قال النسفي: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ﴾ ما ينتظرون ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ أي: أمر الله وبأسه كقوله: ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣] ﴿فَجَاءَهَا بِأَسْنًا﴾ [الأعراف: ٤] أو المأتي به محذوف، بمعنى: أن يأتيهم الله ببأسه للدلالة عليه بقوله: ﴿فَاعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠٩] ﴿فِي ظُلَلٍ﴾ جمع **ظلة**، وهي ما أظلك ﴿مِنَ الْغَمَامِ﴾ السحاب وهو للتهويل؛ إذ الغمام مظنة الرحمة، فإذا أنزل منه العذاب كان الأمر أفظع وأهول ﴿وَالْمَلَكُتْ كَةُ﴾ أي تأتي الملائكة الذين وكلوا بتعذيبهم" (٤).

ونقل الرازي في تأويل الآية سبعة أوجه فقال:

"اختلف أهل الكلام في قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ وذكروا فيه

وجوها.

الوجه الأول: وهو مذهب السلف الصالح أنه لما ثبت بالدلائل القاطعة أن المجيء والذهاب على الله تعالى محال، علمنا قطعا أنه ليس مراد الله تعالى من هذه الآية هو

(١) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، ج ١ ، ص ٩٧، حديث رقم (٢٩٩)، أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الاسفرائني، (١٩٩٨م)، مسند أبي عوانة، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، كتاب الإيمان، باب بيان في رؤية رب العزة يوم القيامة والصراط، ج ١، ص ١٣٩، حديث رقم (٤١٦) واللفظ لأبي عوانة.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٣، ص ٢٦٠.

(٣) السخاوي، تفسير القرآن العظيم، ج ١، ص ١٠٦.

(٤) النسفي، أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود، (١٩٩٨م)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تخريج وتحقيق يوسف علي بديوي ومراجعة وتقديم محيي الدين مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ج ١، ص ١٧٦.

المجيء والذهاب، وأن مراده بعد ذلك شيء آخر فإن عينا ذلك المراد لم نأمن الخطأ، فالأولى السكوت عن التأويل، وتقويض معنى الآية على سبيل التفصيل إلى الله تعالى...

الوجه الثاني: وهو قول جمهور المتكلمين: أنه لا بد من التأويل على سبيل التفصيل ثم ذكروا فيه وجوها:

الأول: المراد ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ ﴾ أي آيات الله فجعل مجيء الآيات مجيئا له على التفخيم لشأن الآيات...

والوجه الثاني: في التأويل أن يكون المراد ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ ﴾ أي أمر الله...

الوجه الثالث: في التأويل أن المعنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله بما وعد من العذاب والحساب، فحذف ما يأتي به تهويلا عليهم، إذ لو ذكر ما يأتي به كان أسهل عليهم في باب الوعيد وإذا لم يذكر كان أبلغ لانقسام خواطرهم، وذهاب فكرهم في كل وجه، ومثله قوله تعالى: ﴿ فَأَنْتَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرَّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الحشر: ٢] والمعنى أتاهم الله بخذلانه إياهم من حيث لم يحتسبوا...

الوجه الرابع: في التأويل أن يكون ﴿ فِي ﴾ بمعنى الباء، وحروف الجر يقام بعضها مقام البعض، وتقديره هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله بظلل من الغمام والملائكة، والمراد العذاب الذي يأتيهم في الغمام مع الملائكة.

الوجه الخامس: أن المقصود من الآية تصوير عظمة يوم القيامة وهولها وشدتها، وذلك لأن جميع المذنبين إذا حضروا للقضاء والخصومة، وكان القاضي في تلك الخصومة أعظم السلاطين قهرا وأكبرهم هيبة، فهؤلاء المذنبون لا وقت عليهم أشد من وقت حضوره لفصل تلك الخصومة، فيكون الغرض من ذكر إتيان الله تصوير غاية الهيبة ونهاية الفزع...

الوجه السادس: وهو أوضح عندي من كل ما سلف: أنا ذكرنا أن قوله تعالى: ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً ﴾ [البقرة: ٢٠٨] إنما نزلت في حق

اليهود، وعلى هذا التقدير فقوله: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠٩] يكون خطاباً مع اليهود، وحينئذ يكون قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠] حكاية عن اليهود، والمعنى: أنهم لا يقبلون دينك إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة، ألا ترى أنهم فعلوا مع موسى مثل ذلك فقالوا: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ... وعلى هذا التقدير يكون هذا الكلام حكاية عن معتقد اليهود القائلين بالتشبيه، فلا يحتاج حينئذ إلى التأويل، ولا إلى حمل اللفظ على المجاز، وبالجملة فالآية تدل على أن قوما ينتظرون أن يأتيهم الله، وليس في الآية دلالة على أنهم محقون في ذلك الانتظار أو مبطلون، وعلى هذا التقدير يسقط الإشكال... إذا عرفت هذا فنقول: المعنى ما ينظرون إلا أن يأتيهم قهر الله وعذابه في ظلل من الغمام" (١).

وقال الزمخشري المعتزلي: "إتيان الله إتيان أمره وبأسه، كقوله: ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرٌ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]، فجاءهم بأسنا، ويجوز أن يكون المأتي به محذوفاً بمعنى: أن يأتيهم الله ببأسه أو بنقمته للدلالة عليه بقوله: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠٩]" (٢).

٣- لفظ **الفوقية والعلو** الواردة في بعض الآيات كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۗ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨] ونحوها من الآيات.

قال الرازي: "العالم كرة، وإذا كان كذلك وجب أن لا يكون في الجهة أصلاً، إنما قلنا: إن العالم كرة، وذلك لأننا إذا أَرصدنا كسوفاً قمرياً، فإذا وجدناه في البلاد الشرقية في أول الليل، وجدناه في آخر الليل بعينه في المغرب وذلك يدل على أن العالم كرة.

١ (الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٥، ص ٢٣١-٢٣٥).

٢ (الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، ص ١٢٤).

إذا ثبت هذا فنقول: الجهة التي فوق رأسنا هي بعينها أسفل لأولئك الذين على ذلك الوجه الآخر من الأرض، فلو كان تعالى فوق لنا، لكان أسفل بالنسبة إلى سكان ذلك الجانب الآخر من الأرض، ولو كان فوقاً لهم، لكان أسفل بالنسبة إلينا، فثبت أنه لو كان في جهة لوجب أن يكون أسفل بالنسبة إلى بعض الجوانب، ولما كان ذلك باطلاً ثبت: أنه يمتنع كونه تعالى في المكان والجهة" (١).

وننتقل الآن إلى بعض أقوال المفسرين لبعض آيات الفوقية والعلو:

قال ابن كثير: "قوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ كقوله: ﴿الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: 62] وكقوله: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: 9] ، وهذه الآيات وما في معناها من الأحاديث الصحاح الأجود فيها طريقة السلف الصالح إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه" (٢).

قال الماتريدي: "قوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾: ﴿الْعَلِيُّ﴾ عن كل موهوم يحتاج إلى عرش أو كرسي، ﴿الْعَظِيمُ﴾ عن أن يُحاط به... قال الشيخ رحمه الله تعالى: ﴿الْعَلِيُّ﴾ عن جميع أحوال الخلق وشبههم، و﴿الْعَظِيمُ﴾ القاهر والغالب" (٣).

وقال الطبري ناقلاً اختلاف العلماء: "واختلف أهل البحث في معنى قوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ﴾ فقال بعضهم: يعني بذلك؛ وهو العلي عن النظر والأشباه، وأنكروا أن يكون معنى ذلك: "وهو العلي المكان" وقالوا: غير جائز أن يخلو منه مكان، ولا معنى لوصفه بعلو المكان، لأن ذلك وصفه بأنه في مكان دون مكان. وقال آخرون: معنى ذلك: وهو العلي على خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه، لأنه تعالى ذكره فوق جميع خلقه وخلقته دونه ، كما وصف به نفسه أنه على العرش، فهو عال بذلك عليهم" (٤).

١ (الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، (١٩٨٦م)، الأربعين في أصول الدين، تحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ١، ج ١، ص ١٦٠.

٢ (ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ١، ص ٦٨٢.

٣ (الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج ١، ص ٢١٥.

٤ (الطبري، جامع البيان، ج ٤، ص ٥٤٤.٥٤٥.

وصرح باعتقاده فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨]: "القول في تأويل قوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ يعني تعالى ذكره بقوله: ﴿وَهُوَ﴾، نفسه، يقول: والله القاهر فوق عباده ويعني بقوله: ﴿الْقَاهِرُ﴾، المذلل المستعبد خلقه، العالي عليهم. وإنما قال: ﴿فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ لأنه وصف نفسه تعالى ذكره بقهره إياهم. ومن صفة كل قاهر شيئاً أن يكون مستعلياً عليه. فمعنى الكلام إذا: والله الغالب عباده، المذللهم، العالي عليهم بتذليله لهم، وخلقهم إياهم، فهو فوقهم بقهره إياهم، وهم دونه ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ﴾ يقول: والله الحكيم في علوه على عباده، وقهره إياهم بقدرته، وفي سائر تدبيره ﴿الْخَبِيرُ﴾، بمصالح الأشياء ومضارها، الذي لا يخفي عليه عواقب الأمور وبواديها، ولا يقع في تدبيره خلل، ولا يدخل حكمه دحل" (١).

قال السمرقندي (٢): ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ أي الرفيع تعالى فوق خلقه العظيم، يعني أعلا وأعظم من أن يتخذ شريكاً" (٣).

وقال القرطبي في تفسير قوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾: "و ﴿الْعَلِيُّ﴾ يراد به علو القدر والمنزلة لا علو المكان؛ لأن الله منزّه عن التحيز. وحكى الطبري عن قوم أنهم قالوا: هو العلي عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه. قال ابن عطية: وهذا قول جهلة مجسمين، وكان الوجه ألا يحكى... والعلي والعالى: القاهر الغالب لأشياء؛ تقول العرب: علا فلان فلانا أي غلبه وقهره؛ قال الشاعر:
فلما علونا واستويينا عليهم... تركناهم صرعى لنسر وكاسر

(١) الطبري، جامع البيان، ج ٩، ص ١٨٠.

(٢) السمرقندي: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، إمام الهدى، علامة من أئمة الحنفية، من الزهاد المتصوفين، له مصنفات كثيرة منها: خزنة الفقه، بستان العارفين، النوازل والفتاوى، اللكنوي، الفوائد البهية، ص ٢٢١، الزركلي، الأعلام، ج ٨، ص ٢٧.

(٣) السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الحنفي، (١٩٩٣م)، تفسير بحر العلوم، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ج ١، ص ٢٢٤.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤] (١).

وقال في تفسير ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ [الأنعام: ١٨]: "ومعنى ﴿فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ فوقية الاستعلاء بالقهر والغلبة عليهم ؛ أي هم تحت تسخيره لا فوقية مكان ؛ كما تقول : السلطان فوق رعيته أي بالمنزلة والرفعة. وفي القهر معنى زائد ليس في القدرة ، وهو منع غيره عن بلوغ المراد" (٢).

وقال ابن عطية في تفسير قوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]:

"﴿الْعَلِيُّ﴾ يراد به علو القدر والمنزلة لا علو المكان ؛ لأن الله منزّه عن التحيز، وحكى الطبري عن قوم أنهم قالوا: هو العلي عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه. قال القاضي أبو محمد عبد الحق رضي الله عنه، وهذا قول جهلة مجسمين، وكان الوجه أن لا يحكى" (٣).

وقال في تفسير ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ [الأنعام: ١٨]: "﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ﴾ الآية أي وهو عز وجل المستولي المقتدر، و﴿فَوْقَ﴾ نصب على الظرف لا في المكان بل في المعنى الذي تضمنه لفظ القاهر، كما تقول: زيد فوق عمرو في المنزلة، وحقيقة فوق في الأماكن، وهي في المعاني مستعارة شبه بها من هو رافع رتبة في معنى ما، لما كانت في الأماكن تنبئ حقيقة عن الأرفع، وحكى المهدوي: أنها بتقدير الحال، كأنه قال: وهو القاهر غالباً. قال القاضي أبو محمد: وهذا لا يسلم من الاعتراض أيضاً والأول عندي أصوب" (٤).

١ (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٣، ص ٢٧٨.

٢ (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٦، ص ٣٩٩.

٣ (ابن عطية، المحرر الوجيز، ج ١، ص ٣٤٢.

٤ (ابن عطية، المحرر الوجيز، ج ٢، ص ٢٧٥.

وقال النسفي: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ﴾ في ملكه وسلطانه ﴿الْعَظِيمُ﴾ في عزه وجلاله، أو ﴿الْعَلِيُّ﴾ المتعالي عن الصفات التي لا تليق به، ﴿الْعَظِيمُ﴾ المتصف بالصفات التي تليق به، فهما جامعان لكمال التوحيد^(١).

وقال ابن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ وهو القاهر بأنه كالذي يأخذ المغلوب من أعلاه فلا يجد معالجة ولا حراكاً، وهو تمثيل بديع ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، ولا يفهم من ذلك جهة هي في علو كما قد يتوهم، فلا تعد هذه الآية من المتشابهات^(٢).

وقال الرازي في تفسير قوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: "واعلم أنه لا يجوز أن يكون المراد منه العلو بالجهة، وقد دللنا على ذلك بوجوه كثيرة..."^(٣).

قال الزمخشري: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ﴾ الشأن ﴿الْعَظِيمُ﴾ الملك والقدرة^(٤).

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ وهو الحكيم الخبير ﴿تصوير للقهو والعلو بالغبلة والقدرة كقوله: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] "^(٥).

٤. لفظ المجيء في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]:

قال الطبري: "قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ يقول تعالى ذكره: وإذا جاء ربك يا محمد والملائكة صفوفاً، صفاً بعد صف"^(٦).

قال القرطبي وابن عادل الحنبلي: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ أي: جاء أمره وقضاؤه، قاله الحسن، وهو من باب حذف المضاف.

^١ (النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج ١، ص ٢١٠).

^٢ (ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٧، ص ١٦٥).

^٣ (الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٧، ص ١٤).

^٤ (الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، ص ١٤٥).

^٥ (الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، ص ٣٢٢).

^٦ (الطبري، جامع البيان، ج ٢٤، ص ٣٨٤).

وقيل: جاءهم الرب بالآيات، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ

مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ [البقرة: ٢١٠] أي بظلم.

وقيل: جعل مجيء الآيات مجيئاً له، تفخيماً لشأن تلك الآيات، كقوله تعالى في الحديث: "يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، واستسقيك فلم تسقيني واستطعمتك فلم تطعمني" (١).

وقيل: زالت الشبه، وارتفعت الشكوك، وصارت المعارف ضرورية، كما تزول الشبه والشكوك عند مجيء الشيء الذي كان يشك فيه، وقيل: وجاء قهر ربك، كما تقول جاءتنا بنو أمية، أي: قهرهم.

قال أهل الإشارة: ظهرت قدرته واستوت، والله سبحانه وتعالى لم يوصف بالتحول من مكان إلى مكان، وأتى له التحول والانتقال، ولا مكان له ولا أوان، ولا يجري عليه وقت ولا زمان؛ لأن في جريان الوقت على الشيء فوات الأوقات، ومن فاته الشيء فهو عاجز" (٢).

قال الإيجي: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ لفصل القضاء جيئة تليق بقدسه من غير حركة ونقلة" (٣).

قال أبو حيان: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ قال القاضي منذر بن سعيد معناه: ظهوره للخلق هنالك وليس بمجيء نقله، وكذلك مجيء الطامة والصاخة، وقيل جاءت قدرته وسلطانه" (٤).

^١ (مسلم، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، ج ٢، ص ١١٩٦، حديث رقم (٢٥٦٩).

^٢ (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٢٠، ص ٥٥، ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج ٢٠، ص ٣٣١.

^٣ (الإيجي، جامع البيان، ج ٤، ص ٤٨٧.٤٨٨.

^٤ (أبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص ٤٦٦.

وقال السمرقندي: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ﴾ قال بعضهم هذا من المكتوم الذي لا يفسر، وقال أهل السنة: وجاء ربك بلا كيف، وقال بعضهم معناه وجاء أمر ربك بالحساب والملك" (١).

وقال النسفي: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ تمثيل لظهور آيات اقتداره، وتبيين آثار قهره وسلطانه، فإن واحداً من الملوك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة ما لا يظهر بحضور عساكره وخواصه، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أمره وقضاؤه" (٢).
وقال ابن عاشور: "وإسناد المجيء إلى الله إما مجاز عقلي، أي جاء قضاؤه، وإما استعارة بتشبيهه ابتداء حسابه بالمجيء" (٣).

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]: "فإن قلت: ما معنى إسناد المجيء إلى الله، والحركة والانتقال إنما يجوزان على من كان في جهة؟ قلت: هو تمثيل لظهور آيات اقتداره وتبين آثار قهره وسلطانه مثلت حاله في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة والسياسة ما لا يظهر بحضور عساكره كلها ووزرائه وخواصه عن بكرة أبيهم" (٤).

٤. لفظ اليد في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا بَلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسِيئَتِهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠]:

قال السمرقندي: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾ يعني الذي خلقته بيدي، قال بعضهم: نؤمن بهذه الآية ونقرؤها، ولا نعرف تفسيرها يعني قوله بيدي، يعني الذي خلقت بيدي، وقال بعضهم تفسيرها كما قال الله تعالى، خلقته بيدي، ولا نفسر اليد، ونقول يد لا كالأيدي، وهذا قول أهل السنة والجماعة، وقال بعضهم نفسرها بما يليق

١ (السمرقندي، بحر العلوم، ج ٣، ص ٥٣٦).

٢ (النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج ٣، ص ٦٤١).

٣ (ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٢٠، ص ٣٣٧).

٤ (الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، ص ١٢٠٢).

من صفات الله تعالى يعني خلقه بقدرته وقوته وإرادته، فإن قيل: قد خلق الله عز وجل سائر الأشياء بقوته وقدرته وإرادته فما الفائدة في التخصيص هنا؟ قيل له: قد ذكر اليد في خلق سائر الأشياء أيضاً وهو قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس: ٧١] ، ويقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ أي بقوتي، قوة العلم وقوة القدرة... (١).

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾ [الفتح: ١٠]: "قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ﴾ يعني يوم الحديبية تحت الشجرة وهي بيعة الرضوان... ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ يعني كأنهم يبايعون الله؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما بايعهم بأمر الله تعالى، ويقال ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ أي لأجله وطلب رضاه، ثم قال: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ يعني يد الله بالنصرة والغلبة والمغفرة ﴿فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ بالطاعة، وقال الزجاج: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: يد الله فوق أيديهم بالوفاء، ويحتمل يد الله فوق أيديهم بالثواب، فهذان وجهان جاء في التفسير، ويحتمل أيضاً: يد الله فوق أيديهم في المنة عليهم وفي الهداية، فوق أيديهم في الطاعة" (٢).

وقال النسفي: ﴿قَالَ يَا بَلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ ما منعك من السجود ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ أي: بلا واسطة، امتثالاً لأمري، وإعظماً لخطابي، وقد مر: أن ذا اليدين يباشر أكثر أعماله بيده، فغلب العمل باليدين على سائر الأعمال التي تباشر بغيرهما، حتى قيل: في عمل القلب: هو مما عملت يداك، وحتى قيل لمن لا يدي له: يداك أوكتا وفوك نفخ"، وحتى لم يبق فرق بين قولك: هذا مما عملته، وهذا مما عملته يداك، ومنه قوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس: ٧١] ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾... (٣).

^١ (السمرقندي، بحر العلوم، ج ٣، ص ١٤١).

^٢ (السمرقندي، بحر العلوم، ج ٣، ص ٢٥٣. ٢٥٤).

^٣ (النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج ٣، ص ١٦٥).

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٠]: ﴿إِنَّ الدِّينَ يُبَايِعُكَ﴾ أي بيعة الرضوان، ولما قال: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ أكده تأكيداً على طريقه التخييل فقال: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ يريد أن يد رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تعلقو أيدي المبايعين هي يد الله، والله منزّه عن الجوارح، وعن صفات الأجسام، وإنما المعنى: تقرير أن عقد الميثاق مع الرسول كعقده مع الله من غير تفاوت بينهما، كقوله: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ٨٠]"(١).

قال الزمخشري: "فإن قلت: ما وجه قوله: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ قلت: قد سبق لنا أن ذا اليدين يباشر أكثر أعماله بيديه، فغلب العمل باليدين على سائر الأعمال التي تباشر بغيرهما، حتى قيل: في عمل القلب: هو مما عملت يداك، وحتى قيل ممن لا يدي له: يداك أوكتا وفوك نفخ"، وحتى لم يبق فرق بين قولك: هذا مما عملته، وهذا مما عملته يداك، ومنه قوله: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ أَيْدِيًا﴾ [يس: ٧١] ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾.."(٢).

ثم أوضح حجته فقال: "فإن قلت فما معنى قوله: ﴿مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ قلت: الوجه الذي استنكر له إبليس السجود لآدم، واستنكف منه أنه سجود لمخلوق فذهب بنفسه، وتكبر أن يكون سجوده لغير الخالق، وانضم إلى ذلك أن آدم مخلوق من طين، وهو مخلوق من نار، ورأى للنار فضلاً على الطين، فاستعظم أن يسجد لمخلوق مع فضله عليه في المنصب وزلّ عنه أن الله سبحانه حين أمر به أعز عباده عليه وأقربهم منه زلقى وهم الملائكة، وهم أحق أن يذهبوا بأنفسهم عن التواضع للبشر الضئيل ويستنكفوا من السجود له من غيرهم، ثم لم يفعلوا وتبعوا أمر الله، وجعلوا قدام أعينهم ولم يلتفتوا إلى التفاوت بين الساجد والمسجود له تعظيماً لأمر ربهم وإجلالاً لخطابه، كان هو مع انحطاطه عن مراتبهم حرياً بأن يقتدي بهم ويقتفي أثرهم ويعلم أنهم في السجود لمن هو دونهم بأمر الله أوغل في عبادته منهم في السجود له؛ لما فيه من طرح الكبرياء، وخفض الجناح.

(١) (النفسي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج ٣، ص ٣٣٥-٣٣٦.

(٢) (الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، ص ٩٣١.

ف قيل له: ما منعك أن تسجد لما خلقت بيديّ، أي ما منعك من السجود لشيء هو كما تقول مخلوق خلقت بيدي لا شك في كونه مخلوقاً امتثالاً لأمرى وإعظماً لخطابى، كما فعلت الملائكة، فذكر له ما تركه من السجود مع ذكر العلة التي تشبث بها في تركه، وقيل له: لم تركته مع وجود هذه العلة، وقد أمرك الله به، يعني: كان عليك أن تعتبر أمر الله ولا تعتبر هذه العلة، ومثاله أن يأمر الملك وزيره أن يزور بعض سقاط الحشم، فيمتنع اعتباراً لسقوطه، فيقول له: ما منعك ان تتواضع لمن لا يخفى علي سقوطه، يريد هلا اعتبرت أمرى وخطابى، وتركت اعتبار سقوطه، وفيه أنى خلقت بيدي، فأنا أعلم بحاله، ومع ذلك أمرت الملائكة بأن يسجدوا له لداعي حكمة دعاني إليه من إنعام عليه بالترجمة السنوية، وابتلاء للملائكة، فمن أنت حتى يصرفك عن السجود له ما لم يصرفني عن الأمر بالسجود له، وقيل: معنى لما خلقت بيديّ بغير واسطة" (١).

٦- قوله تعالى: ﴿ فَثَمَّ وَجَّهَ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَيَبْعَثُ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٧].

قال أبو منصور الماتريدي: "وقوله: ﴿ فَثَمَّ وَجَّهَ اللَّهُ ﴾ اختلف فيه: قيل: ثمَّ وجه الله، يعني ثم ما قصدتم وجه الله، وقيل: ثمَّ وجه الله، ثمَّ قبلة الله، وقيل: ﴿ فَثَمَّ وَجَّهَ اللَّهُ ﴾ ثمَّ الله على ما ذكرنا من جواز التكلم بالوجه على إرادة الذات، أي ليس هو عنهم بغائب، وقيل: ﴿ فَثَمَّ وَجَّهَ اللَّهُ ﴾ أي ثمَّ رضا الله، وقيل: ﴿ فَثَمَّ ﴾ ما ابتغيتم به ﴿ وَجَّهَ اللَّهُ ﴾ ، وقيل فيه: ثمَّ وجه الذي وجهكم إليه إذا لم يجيء منكم التقصير... (٢).

وقال السمرقندي: " ﴿ فَثَمَّ وَجَّهَ اللَّهُ ﴾ يعني أينما تولوا وجوهكم في الصلاة فثم وجه الله يعني: قال: بعضهم: فثم قبلة الله، ويقال يعني: فثم رضا الله، ويقال فثم ملك الله" (٣).

١ (الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، ص ٩٣٢.٩٣١.

٢ (الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج ١، ص ٨٤.

٣ (السمرقندي، بحر العلوم، ج ١، ص ١٥٢.١٥١.

وقال النسفي: ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ ذواته ﴿ ذُو الْجَلَلِ ﴾ ذو العظمة والسلطان وهو صفة الوجه ﴿ وَالْإِكْرَامِ ﴾ بالتجاوز والإحسان، وهذه الصفة من عظيم صفات الله^(١). وقال الزمخشري: ﴿ فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ أي الجهة التي أمر بها ورضيها^(٢). وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٧].

"﴿ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ ذواته والوجه يعبر به عن الجملة والذات، ومساكين مكة يقولون: أين وجه عربي كريم ينقذني من الهوان، و﴿ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ صفة الوجه"^(٣).

٧. ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه: ٥].

قال السمرقندي: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ أي: حكمه، ويقال كان فوق العرش حين خلق السموات والأرض، ويقال: استوى استولى وملك، كما يقال: استوى فلان على بلد كذا يعني استولى عليها وملكها، فالله تعالى بين لخلقه قدرته وتمام ملكه انه يملك العرش، وله ما في السموات وما في الأرض، فذلك قوله: ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ﴾ [طه: ٦] يعني: ما تحت الأرض السابعة السفلى^(٤).

قال النسفي: ﴿ الرَّحْمَنُ ﴾ رفع على المدح، أي: هو ﴿ الرَّحْمَنُ ﴾ ﴿ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ خبر مبتدأ محذوف ﴿ اسْتَوَى ﴾ استولى عن الزجاج، ونبه بذكر العرش وهو أعظم المخلوقات على غيره، وقيل: لما كان الاستواء على العرش، وهو سرير الملك مما يردف الملك، جعلوه كناية عن الملك، فقالوا: استوى على العرش، أي: ملك وإن لم يقعد على السرير البتة، وهذا كقولك: يد فلان مبسوطة، أي جواد وإن لم يكن له يد رأساً، والمذهب قول علي رضي الله عنه: الاستواء غير مجهول، والتكليف غير

^١ (النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج ٣، ص ٤١٢. ٤١٣).

^٢ (الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، ص ٩٣).

^٣ (الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، ص ١٠٧١).

^٤ (السمرقندي، بحر العلوم، ج ٢، ص ٣٣٦).

معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة؛ لأنه تعالى كان ولا مكان، فهو على ما كان قبل خلق المكان، لم يتغير عما كان" (١).

٨. قال تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

قال السمرقندي: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ أي حسنة مشرقة مضيئة كما قال في آية أخرى ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ [المطففين: ٢٤] ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ يعني: ناظرين يومئذ إلى الله تبارك وتعالى، قال مجاهد: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ يعني تنتظر الثواب من ربها، وهذا القول لا يصح؛ لأنه مقيد بالوجه موصول بإلى، ومثل هذا لا يستعمل في الانتظار" (٢).

قال النسفي: ﴿وَجُوهٌ﴾ هي وجوه المؤمنين ﴿يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ حسنة ناعمة ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ بلا كيفية، ولا جهة، ولا ثبوت مسافة، وحمل النظر على الانتظار لأمر ربها، أو لثوابه، لا يصح؛ لأنه يقال: نظرت فيه، أي تفكرت، ونظرت: انتظرت، ولا يُعدى بإلى إلا بمعنى الرؤية، مع أنه لا يليق الانتظار في دار القرار" (٣).

١ (النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج ٢، ص ٣٥٧.

٢ (السمرقندي، بحر العلوم، ج ٣، ص ٤٢٧.

٣ (النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج ٣، ص ٥٧٣.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

خلصت الدراسة إلى مجموع من النتائج:

- قسم علماء الحنفية اللفظ باعتبار الخفاء في دلالاته على معناه إلى أربعة أقسام وهي: الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه.

أما جمهور المتكلمين فقد قسموا اللفظ باعتبار إبهامه عند الدلالة على المعنى المراد إلى قسمين: المجمل والمتشابه.

- أثر انتماء المفسرين إلى أحد المنهجين في تفسير الألفاظ الخفية في القرآن تبعاً للمنهج المتبع.

- أن منهج الحنفية في تقسيم الألفاظ الخفية أدق من منهج الجمهور لكونه تدرج في خفائها من الأقل إلى الأكثر.

- اختلاف المفسرين والعلماء في تفسير الآيات يعطي الناس حقيقة ناصعة: أن التفسير لم يكن اعتباطياً، وإنما جاء نتيجة الالتزام بقواعد مضبوطة اتبعتها المفسرون مستنبطة من لغة العرب والاستعمالات الشرعية لكثير من الألفاظ، وكلها أمور اجتهادية قابلة للنقاش.

ثانياً: التوصيات:

١- توصي الباحثة إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول موضوع الدلالات؛ لكون الفهم الصحيح لمناهج المفسرين والعلماء وأسباب اختلافهم، يساهم في رتب أسباب الخلاف الواسع في هذا العصر، والذي قد وصل إلى حد التضليل والتبديع والتكفير، نتيجة الخلاف في فهم الآية أو الحديث، تبعاً لمنهج من أحد المناهج.

٢- إيلاء موضوع المتشابه في القرآن والحديث عناية خاصة، وخصوصاً ما يتعلق بحقيقة موقف السلف من هذه الآيات والأحاديث، نظراً لطول البحث في هذا الموضوع وكثرت الخلاف فيه قديماً وحديثاً مما يستدعي لإفراده في دراسة لوحده، مع ضرورة استيعاب جميع النصوص المتشابهة وبيان وجه الصواب فيها.

المراجع

ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم، (٢٠٠٤م)، **المصنف**، تحقيق حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيان، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط١.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، (١٤٢١هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تقديم علي الحلبي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١.

ابن البناء، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله، (١٩٩٣م)، **المقتع في شرح مختصر الخرقى**، تحقيق عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١.

ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، (٢٠٠٠م)، **تحرير التيسير في القراءات العشر**، دراسة وتحقيق الدكتور أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط١.

ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، (١٩٨٤م) **زاد المسير في علم التفسير**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي، مختصر ابن الحاجب مطبوع مع شرحه رفع الحاجب للسبكي، تحقيق وتعليق ودراسة علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط١.

ابن الرفعة، أبو العباس نجم الدين أحمد بن محمد بن علي الأنصاري ابن الرفعة، (٢٠٠٩م)، **كفاية النبيه شرح التنبيه**، دراسة وتحقيق مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، (٢٠٠٣م)، **أحكام القرآن**، تخريج محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣.

ابن النجار، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى الحنبلى، (١٩٩٣م)،
شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان،
الرياض، ط١.

ابن بلبان، الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي، (١٩٨٨م)، **الإحسان في تقريب
صحيح ابن حبان**، تخريج وتعليق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت،
ط١.

ابن حنبل، الإمام أحمد بن محمد، (١٩٩٦م)، **المسند**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل
مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١.

ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي، (٢٠٠٠م)، **المحكم
والمحيط الأعظم**، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،
ط١.

ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن بن سالم بن ضويان، (١٩٨٢م)، **منار السبيل في
شرح الدليل على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل**، تحقيق زهير الشاويش،
المكتب الإسلامي، بيروت، ط٥.

ابن عادل الحنبلي، أبو حفص عمر بن علي الدمشقي، (١٩٩٨م)، **اللباب في علوم
الكتاب**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وغيرهم، دار
الكتب العلمية، بيروت، ط١.

ابن عاشور، محمد الطاهر، (١٩٨٤م)، **تفسير التحرير والتنوير**، الدار التونسية
للنشر، تونس.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق (١٤١٣هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**،
دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي، (١٩٩٧م)،
الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، تعليق أحمد حسن
بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي، (١٩٧٩م)، **معجم
مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت.

ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي، (١٩٩٧م)، **المغني شرح مختصر الخرقي**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣.

ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي، (١٩٩٤م)، **الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق محمد فارس ومسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (١٩٩٧م)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢.

ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد الحنفي، **فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار**، تعليق على بعض الحواشي عبد الرحمن البحراوي الحنفي، شركة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٦م.

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري، (١٩٩٧م)، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، تخريج الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي، (١٩٩٣م)، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

أبو داود، سليمان بن الأشعث، (١٩٩٨م)، **سنن أبي داود**، حققه محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، ط١.

أبو زهرة، محمد، (١٩٥٨م)، **أصول الفقه**، دار الفكر العربي، القاهرة.

أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الاسفرائني، (١٩٩٨م)، **مسند أبي عوانة**، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط١.

الآرموي، سراج الدين محمود بن أبي بكر، (١٩٨٨م)، **التحصيل من المحصول**، دراسة وتحقيق عبد الحميد علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (١٩٩٨م)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تحقيق ودراسة عبد المنعم طوعي بشنّاتي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١.

الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسين الشافعي، نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول، عالم الكتب، بيروت.

الألباني، محمد ناصر الدين، (١٩٨٣م)، صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣.

الألباني، محمد ناصر الدين، (١٩٩٨م)، صحيح سنن أبي داود، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١.

الألباني، محمد ناصر الدين، (٢٠٠٠م)، صحيح سنن الترمذي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة.

الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الأمدي، علي بن محمد، (٢٠٠٣م)، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، الرياض، ط ١.

الأنصاري، شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا، (١٩٨٥م)، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، تحقيق محمد علي الصابوني، عالم الكتب، بيروت، ط ١.

الإيجي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الشيرازي، (٢٠٠٤م)، جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (٢٠٠٢م)، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، وبيروت، ط ١.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، (١٩٨٦م)، التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت.

البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد، **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، دار سعادت معارف نظارت جلیلة، شركة صحافية عثمانية، ١٣٠٨هـ.

البزدوي، صدر الإسلام أبو اليُسر محمد بن محمد بن الحسين، (٢٠٠٠م)، **معرفة الحجج الشرعية**، تحقيق عبد القادر بن ياسين بن ناصر الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١.

البزدوي، فخر الإسلام أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين، **أصول فخر الإسلام البزدوي مع شرحه الكافي للسغنافي**، (٢٠٠١م)، تحقيق فخر الدين سيد محمد قانت، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١.

البزدوي، فخر الإسلام أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين، **الكافي شرح البزدوي للسغنافي**، (٢٠٠١م)، تحقيق فخر الدين سيد محمد قانت، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١.

البزدوي، فخر الإسلام أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين، (١٣٠٨هـ)، **أصول فخر الإسلام البزدوي مع شرحه كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري**، طبع دار سعادت، الشركة الصحافية العثمانية.

البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّباط الشافعي، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

البلخي، مقاتل بن سليمان، (٢٠٠٦م)، **الوجوه والنظائر**، تحقيق حاتم صالح الضامن، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط ١.

بن بيه، الشيخ عبد الله بن محفوظ، (١٩٩٩م)، **أمالى الدلالات ومجالي الاختلافات**، المكتبة المكية، دار ابن حزم، جدة، ط ١.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، (١٩٨٩م)، **السنن الصغير**، تخريج عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط ١.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، (١٩٩١م)، **معرفة السنن والآثار**، تخريج عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق، بيروت، دار الوعي، حلب، القاهرة، ط ١.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، (٢٠٠٣م)، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، (٩٧٨م)، سنن الترمذي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢.

الفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر الشافعي، شرح التلويح على التوضيح لصدر الشريعة البخاري الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، نسخة مصورة عن مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، الأزهر، ١٩٥٧م.

التلمساني، الشريف أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسني، (١٩٩٨م)، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، دراسة وتحقيق محمد علي فركوس، المكتبة المكية، مكة، مؤسسة الريان، بيروت، ط١.

التهانوي، ظفر أحمد بن لطيف العثماني، (١٤١٤هـ)، إعلاء السنن، تحقيق محمد تقي عثمانى، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، ط٣.

الجصاص، أبي بكر أحمد بن علي الرازي، (١٩٩٤م)، الفصول في الأصول، تحقيق ودراسة عجيل جاسم النشمي، طبع وزارة الأوقاف الكويتية.

الجصاص، أبي بكر، أحمد بن علي الرازي، (١٩٩٢م)، أحكام القرآن، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة، بيروت.

الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، (١٣٩٩هـ)، البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم الديب، طبع على نفقة الأمير خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، ط١.

الجويني، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، (٢٠٠٧م)، نهاية المطالب في دراية المذهب، تحقيق عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، جدة، ط١.

الحاكم، الحافظ أبو عبد الله محمد بن محمد، (٢٠٠٢م)، المستدرک على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢.

الحجاوي، شرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم أبي النجا الحجاوي المقدسي، (٢٠٠٢م)، الإقناع لطالب الانتفاع، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبعة خاصة بدار الملك عبد العزيز، ط٣.

حسن، خالد رمضان، (١٩٨٨م)، **معجم أصول الفقه**، مطبعة الروضة، مصر، ط١.

الحصني، تقي الدين أبو بكر بن محمد الحصني الحسيني، (٢٠٠١م)، **كفاية الأخيار**، تحقيق وتخريج عبد القادر الأرنؤوط، دار البشائر، دمشق، ط٩.

الخبازي، جلال الدين أبو محمد عمر بن محمد بن عمر، (١٤٠٣هـ)، **المغني في أصول الفقه**، تحقيق محمد مظهر بقا، طبع مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الكتاب التاسع عشر، ط١.

الخشري، محمد بك، (١٩٦٩م)، **أصول الفقه**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط٦.

الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد البستي، (١٩٣٢م)، **معالم السنن شرح سنن أبي داود**، تصحيح محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ط١.

خلاف، عبد الوهاب، **علم أصول الفقه**، دار القلم، الكويت، ط٨، دون سنة نشر.

الدامغاني، المفسر الحسين بن محمد، (١٩٨٣م)، **قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم**، تحقيق عبد العزيز سيّد الأهل، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤.

الدبوسي، القاضي أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الحنفي، (١٩٩٩م)، **الأسرار في الأصول والفروع في تقويم أدلة الشرع**، تحقيق محمود توفيق العواظلي الرفاعي، طبع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، الأردن، ط١.

الرازي، فخر الدين محمد بن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري، (١٩٨١م)، **التفسير الكبير المعروف بمفاتيح الغيب**، دار الفكر، بيروت، ط١.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، (١٩٨٦م)، **الأربعين في أصول الدين**، تحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، **المحصل في علم الأصول**، تحقيق طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت.

رشد، القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، (١٩٨٨م)، **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة**، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١.

الرويباني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل، (٢٠٠٢م)، **بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي**، تحقيق أحمد عزو عناية الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، ط ١.

الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي، (١٩٩٢م)، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحرير عمر سليمان الأشقر ومراجعة عبد الفتاح أبو غدة ومحمد سليمان الأشقر، دار الصفاة، مصر، الغردقة، ط ٢.

الزركلي، خير الدين، (٢٠٠٢م)، **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، (٢٠٠٩م)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تخريج وتعليق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط ٣.

زيدان، عبد الكريم، (٢٠١٠م)، **الوجيز في أصول الفقه**، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط ١.

السامرائي، فاضل وأحمد الغرناطي، **توجيه المتشابه اللفظي في القرآن بين القدامى والمحدثين**، رسالة دكتوراة جامعة ملايا، كوالالمبور، ماليزيا، ٢٠١٢م.

السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، (١٩٩٩م)، **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**، تحقيق وتعليق ودراسة علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط ١.

السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، (٢٠٠٣م)، **جمع الجوامع في أصول الفقه**، علق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢.

السبكي، محمود محمد خطاب، (١٩٧٤م)، **بيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات ورد شبه الملحدة والمجسمة وما يعتقدونه من المفتريات**، طبعة مصورة الأوفست، ط ٢.

السخاوي، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المصري الشافعي، (٢٠٠٩م)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق موسى علي موسى مسعود وأشرف محمد عبد الله القصاص، دار النشر للجامعات، مصر.

- السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل الحنفي، (١٩٩٣م)، أصول
السرخسي، تحقيق أبو الوفاء الأفعاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
- السغناقي، حسام الدين حسين بن علي بن حجاج الحنفي، (٢٠٠١م)، الكافي شرح
البرزدوي، تحقيق فخر الدين سيد محمد قانت، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١.
- السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الحنفي، (١٩٩٣م)، تفسير
بحر العلوم، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب
العلمية، بيروت، ط ١.
- السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار الشافعي، (١٩٩٨م)، قواطع
الأدلة في أصول الفقه، تحقيق عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكمي، مكتبة
التوبة، الرياض، ط ١.
- السيواسي، أحمد بن محمد بن عارف الزيلي الحنفي، (١٩٩٨م)، زبدة الأسرار في شرح
مختصر المنار، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة نزار
مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١.
- الشاشي، أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق، (١٤٠٢هـ)، أصول الشاشي، تحقيق
الناشر دار الكتاب العربي، بيروت.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، (١٩٩٧م)،
الموافقات في أصول الفقه، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار بن عفان،
الخبر، المملكة العربية السعودية، ط ١.
- الشتري، صالح بن عبد الله بن محمد، المتشابه اللفظي وأسراره البلاغية، رسالة دكتوراة
جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، (٢٠٠١م).
- الشوكاني، محمد بن علي، (٢٠٠٠م)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم
الأصول، تحقيق أبو حفص سامي بن العربي، دار الفضيلة، الرياض، ط ١.
- الشيبياني، الوزير أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة، (٢٠٠٢م)، اختلاف الأئمة
العلماء، تحقيق السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
- صالح، محمد أديب، (١٩٩٣م)، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، المكتب
الإسلامي، بيروت، دمشق، ط ٤.

الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، (١٩٧٢م)، **المصنف**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ط١.

الطبري، محمد بن جرير، (٢٠٠١م)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١.
الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي المصري الحنفي، (١٩٩٨م)، **أحكام القرآن**، تحقيق سد الدين أونال، مطابع الأوفست، تركيا، ط١.

عبد الوهاب، القاضي عبد الوهاب أبو محمد بن نصر المالكي، (١٩٩٨م)، **المعونة على مذهب عالم المدينة**، تحقيق محمد حسن محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

العراقي، ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، (٢٠٠٤م)، **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

العسكري، أبو هلال، (٢٠٠٧م)، **الوجوه والنظائر**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١.
عفيفي، عبد الرزاق، (١٤٢٦هـ)، **شبهات حول السنة**، وكالة المطبوعات والبحث العلمي وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

العمراني، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم الشافعي، (٢٠٠٠م)، **البيان في مذهب الشافعي**، عناية قاسم محمد النوري، دار المنهاج، بيروت، لبنان، ط١.

العوا، سلوى محمد، (١٩٩٨م)، **الوجوه والنظائر في القرآن الكريم**، تقديم عائشة عبد الرحمن "بنت الشاطي"، دار الشروق، القاهرة، بيروت، ط١.

العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين، (٢٠٠٠م)، **البنية شرح الهداية**، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

العيني، زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الحنفي، حاشية على شرح منار الأنوار لابن ملك، دار الكتب العلمية، بيروت، نسخة مصورة عن المطبعة النفيسة العثمانية، ١٣٠٨ هـ.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي، (١٤١٣ هـ)، المستصفي من علم الأصول، تحقيق حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة، المدينة المنورة.

الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري المصري، (١٩٨٢ م)، الطبقات السننية في تراجم الحنفية، تحقيق عبد الفتاح الحلو، دار الرفاعي، الرياض، وهجر للطباعة، القاهرة، ط ١.

القرافي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري، (١٩٩٥ م)، نفائس الأصول في شرح المحصول، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١.

القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، (٢٠٠٣)، الجامع لأحكام القرآن الكريم، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض.

قطلوبغا، زين الدين قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله المصري السوداني الجمالي الحنفي، (١٩٩٣ م)، خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار، تحقيق الدكتور زهير بن ناصر الناصر، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ودار الكلم الطيب، بيروت، ط ١.

الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، (٢٠٠٣ م)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢.

الكراماسي، يوسف بن حسين الحنفي ت ٩٠٦ هـ، (١٩٨٤ هـ)، الوجيز في أصول الفقه، تحقيق السيد عبد اللطيف كساب، دار الهدى، مصر شارع السيدة زينب.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، (١٩٩٢م)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١.

اللامشي، أبو الثناء محمود بن زيد الماتريدي الحنفي عاش أواخر القرن الخامس وأوائل السادس الهجري، (١٩٩٥م)، **كتاب في أصول الفقه**، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١.

اللكوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي، **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، تعليق محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، دار المعرفة، بيروت.

الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود السمرقندي الحنفي، (٢٠٠٤م)، **تفسير القرآن المسمى تأويلات أهل السنة**، تحقيق فاطمة يوسف الخيمي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط ١.

مالك، بن أنس الأصبحي، (٢٠٠٣م)، **الموطأ برواياته (يحيى الليثي، القعنبى، أبي مصعب الزهري، الحدثاني، ابن بكير، ابن القاسم، ابن زياد) بزياداتها وزوائدها واختلاف ألفاظها**، تحقيق وضبط وتخريج سليم بن عيد الهلالي، مجموعة الفرقان التجارية، دبي.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، **تفسير الماوردي (النكت والعيون)**، دار الكتب العلمية، بيروت، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

مجد الدين ابن تيمية، مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن أبي القاسم بن الخضر، (٢٠٠٧م)، **المحرر في الفقه**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١.

المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان الحنبلي، (٢٠٠٠م)، **التحبير شرح التحرير**، دراسة وتحقيق عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١.

مسلم بن الحجاج النيسابوري، (٢٠٠٦م)، **صحيح مسلم**، عناية أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط ١.

مُلَاجِيُونَ، أحمد بن أبي سعيد بن عبيد الله الصديقي الميهوي الهندي الحنفي
ت ١١٣٠هـ، نور الأنوار في شرح المنار، حافظ ثناء الله الزاهدي، مركز الإمام
البخاري للتراث والتحقيق، الجامعة الإسلامية صادق آباد، ١٤٢٣هـ.
النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي، (٢٠٠١م)، السنن الكبرى، تحقيق
حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١.
النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود الحنفي، كشف الأسرار شرح
المصنف على المنار، دار الكتب العلمية، بيروت.
النسفي، أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود، (١٩٩٨م)، مدارك التنزيل وحقائق
التأويل، تخريج وتحقيق يوسف علي بديوي ومراجعة وتقديم محيي الدين مستو،
دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١.
النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد، (١٩٩٦م)، إتحاف البصائر بشرح روضة
الناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، دار العاصمة،
الرياض، ط ١.
هلال، هيثم، (٢٠٠٣م)، معجم مصطلحات الأصول، دار الجيل، بيروت، ط ١.